الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

الجمعة 30 آب 2024
العدد 5283 السنة التاسعة عشرة
Vendredi 30 AOÛT 2024 no 5283 19ème année

20 صفحة
50000 ليرة

ثقافة

يد هوليوود ملطّخة بالدم الفلسطيني

إسرائيل تشتري إعلانات غوغل... وتحاصر الأونروا

«بينانس» تستولي على أموال الفلسطينيين؟

19

كيف تقضي الحكومة على 86 مليار دولار: المودع يخسر مقابل المصارف؟

6 مسيّرات لحزب الله أصابت مجمع استخبارات الـ8200 في غليلوت

قصة فشل هوكشتين في الأمم المتحدة ؟

2

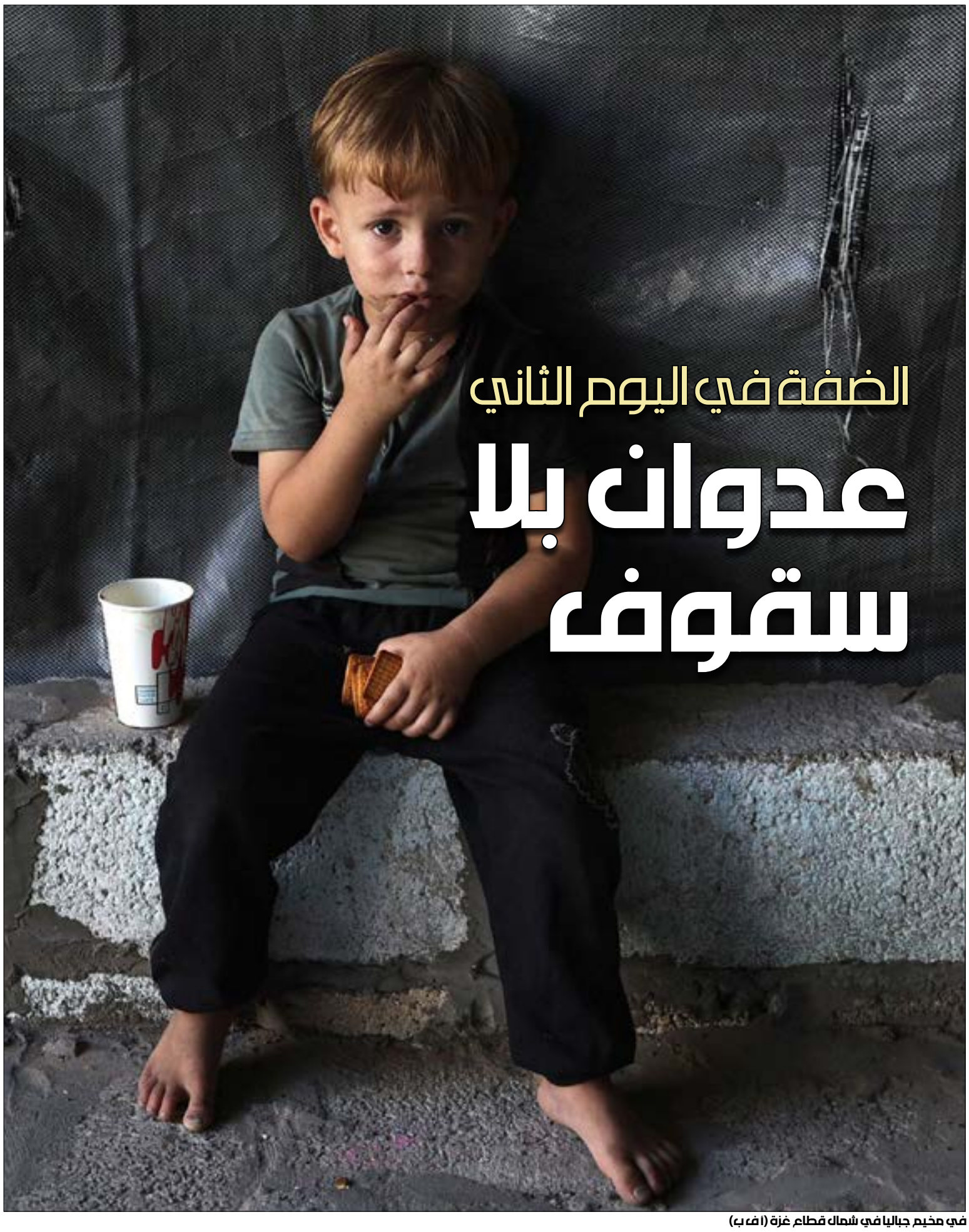

في مخيم جباليا في شمال قطاع غزة (أ ف ب)

تقرير

متاريس في نقابة المحامين بين الكتائب والقوات

4

روسيا

«كورسك» تنعش الآمال الغربية

14

تقرير

مصر تدفع بعسكرها إلى الصومال

15

رياضة

نجوم الانتقالات في ميزان الذهب

زيدان «الأثقل» في التاريخ

16

قضية

غالانت يدعو إلى الصفقة في غزة لإنهاء الحرب في الشمال

6 مسيّرات أصابت مجمع الاستخبارات في غليلوت

قالت جهات معنية إن مصادر موثوقة من داخل فلسطين المحتلة أبلغت عن أن 6 مسيّرات من السرب الذي أطلقته المقاومة يوم الأحد الماضي، ضمن عملية «يوم الأربعين» وصلت الى أهدافها في المنشأة الخاصة بوحدة الاستخبارات العسكرية (غليلوت) الواقعة في إحدى ضواحي تل أبيب. وقالت المصادر إن المسيّرات كانت مبرمجة لإصابة أهداف داخل المجمع الكبير، وإن قوات الاحتلال عمدت الى فرض طوق أمني يشمل 4 كيلومترات ومنعت أحداً من الاقتراب من المنطقة، من مدنيين وعسكريين وإعلاميين.

في هذه الأثناء، يستمر الجدال داخل حكومة العدوّ حيال التصرف مع جبهة لبنان. وقد أعلن مكتب رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو أن «توسيع أهداف الحرب على جبهة لبنان أمر بديهي، ونتنياهو أكد ذلك مرات عدة». وقد جاء موقفه عقب زيارته السرية للقيادة الشمالية، أول من أمس، وإعلانه أن عودة سكان المستوطنات هي من أهداف الحرب، علماً أن وسائل الإعلام نقلت عنه كلامه عن العملية التي قام بها جيشه والتي ادّعى أنها أحبطت هجوماً كبيراً لحزب الله. وقال نتنياهو، أمام الضباط والجنود الذين التقاهم، إن إسرائيل «لم تقل كلمتها الأخيرة بعد»، في إشارة الى العمليات في مواجهة حزب الله

وجاءت تسريبات أمس ردّاً على إعلان وزير الحرب يوآف غالانت أنه يجري مشاورات حول توسيع أهداف الحرب في الشمال. وأنه بحث التفاصيل مع رئيس الأركان وكبار قادة المنظومة الأمنية. وقال غالانت إن «المهمة على الجبهة الشمالية لا تزال أمامنا، وخاصة العودة الآمنة للسكان. ولتحقيق هذا الهدف، يجب علينا توسيع أهداف الحرب، وسأطرح الموضوع على رئيس الوزراء والكابينت». وفي وقت لاحق قال غالانت إنه حذّر الوزراء خلال جلسة الكابينت الأمني والسياسي من تصعيد إقليمي إن لم تقبل إسرائيل بصفقة التبادل. ونقلت وسائل إعلام إسرائيلية أن غالانت «عرض وثيقة على الوزراء يدّعي فيها أن قبول صفقة التبادل سيبرّد ردّ إيران، كما سيتيح التوصّل إلى اتفاق على الجبهة اللبنانية».

وكانت مواقع إخبارية عبرية قد نقلت عن وزير التعليم الصهيوني يوآف كيش قوله، لمسؤولين محليين في المنطقة الشمالية، إن الحكومة تدرس خيارات جديدة للتعامل مع حزب الله، مشيراً الى أن أيلول المقبل سيكون شهر الحسم مع لبنان. كما تحدث الوزير السابق بيني غانتس مجدّداً عن الوضع في الشمال، وقال أمس إنه «آن تاتي متأخرا افضل من أن لا تاتي أبدا. لقد حان وقت التعامل مع حزب الله».

ميدانياً، هاجمت المقاومة الإسلامية أمس تجمّعات لجنود العدوّ الإسرائيلي في محيط كفريوفال وبالقرب من ثكنة دوفيف وفي تلّة الطيحات. كما قصفت مبانٍ يستخدمها جنود العدو في مستوطنتي المطلة والمنارة، إضافة إلى موقعَي السماقة ورويسات العلم في مزارع شبعا.

(الأخبار)

كيف أفشل لبنان مساعي هوكشتين لتعديل عمل «اليونيفل»؟

غسان سعود

فشل العملية الاستباقية الإسرائيلية، وعدم القدرة على منع حزب الله من الرد على اغتيال القائد العسكري فؤاد شكر، واكبهما استنفار إعلامي إسرائيلي – أميركي – إماراتيّ لتمويه الفشل وقلب الحقائق، قبل أن يستتبعه الإسرائيليون والأميركيون بضغط سياسي – دبلوماسي من على مسرح الأمم المتحدة. وفي سياق متصل مباشرة بالحرب، خاض لبنان وإسرائيل مواجهة عاصفة في الأمم المتحدة على خلفية قرار التجديد لقوات «اليونيفل».

سنوياً، وقبل نهاية شهر آب، يحاول الأميركيون إدخال تعديلات على قرار التمديد لقوات «اليونيفل». وقد كرّروا المحاولة هذه السنة أيضاً، ورغبوا بإضافة عناوين سياسية لا علاقة لها بعمل «اليونيفل» لا من قريب أو من بعيد. وقد استبق لبنان هذا كله بحركة دبلوماسية باكرة (قبل أكثر من شهرين)، وقدّم السفير هادي الهاشم وجهة نظر عقلانية اقنعت الدول المعنية بالتجديد لليونيفل وفق الصيغة القديمة دون تعديل، وهو ما تبنّته فرنسا بشكل رسمي.

لكن الذي حصل، هو أن الجانب الأميركي دخل على الخط في اللحظات الأخيرة، ساعياً إلى فرض تعديل على أمرين أساسيين هما:

أولاً، تقصير المدة الزمنية للولاية من عام إلى ثلاثة أشهر، مرة وستة أشهر، مرة، كأنّ شيئاً يمكن أن يتغيّر خلال هذه الأشهر الثلاثة.

ثانياً، تعديل البند المتعلق بإيقاف العمليات العسكرية، حيث طالبوا شفهياً باستبدالها بـ«وقف التصعيد»، وكتابياً أزالوا العبارة بالكامل، على نحو يُفهم في السياسة والأمن بأنه إطلاق يد إسرائيل لتمارس عدوانها على لبنان دون أن تُتهم بمخالفة القرار 1701.

وهنا برز تكامل غير مسبوق في الموقف اللبناني، بين كل من رئيس الحكومة نجيب ميقاتي ورئيس المجلس النيابي نبيه بري ووزير الخارجية عبدالله بو حبيب وبعثة لبنان في الأمم المتحدة، حيث سمع الأميركيون والفرنسيون وسائر الأفرقاء الدوليين كلاماً لبنانياً واحداً لأول مرة، وهو موقف حظي أيضاً بدعم حزب الله، بوصفه اللاعب الرئيسي على الأرض. وبُعيد مداولات استمرت لأكثر من ثلاثة أيام، شرح فيها السفير اللبناني أن نجاح المبعوث الأميركي عاموس هوكشتين في مفاوضاته، يمكن أن يفرض نفسه على مهام «اليونيفل» أياً كان النص الرسمي، أما فشله فيُبقي لمجلس الأمن عبر النص الحالي حداً أدنى لا يجوز التخلي عنه، حيث لا يمكن مثلاً المطالبة بحرية حركة أكبر لقوات الأمم المتحدة في ظل اختباء جنودها في الملاجئ منذ السابع من أكتوبر، مع التأكيد هنا أن الدول التي تشارك في «اليونيفل»، هي ترسل جنودها بوصفهم «حفظة سلام» وليس بصفة مقاتلين عسكريين. ولا نية لأوروبا عموماً، ولا سيما فرنسا وإيطاليا وإسبانيا، بتغيير المهام الموكلة إلى قواتها في لبنان، فهي ترفض موت جنودها من أجل أمن إسرائيل أو تلبية لطموحات الولايات المتحدة. وقد التزمت فرنسا الموقف اللبناني خلافاً للضغوط الأميركية – الإسرائيلية.

كما أظهرت هذه الجولة، مواقف داعمة للبنان من قبل سلوفينيا وسويسرا، وقد طالبت الدولتان، بتبنّي الطلب اللبناني، واصرّتا على شجب المذبوح الإسرائيلي هجوماً على هذه الدول بذات الوتيرة من الصفاقة التي باتت قاعات الأمم المتحدة معتادة عليها منذ السابع من أكتوبر.

والجديد، هو أن المعركة في مجلس الأمن، أظهرت أن الموقف اللبناني الرسمي، والمنسّق مع المقاومة يحظى بالقبول الدولي خلافاً لما يشيع بعض الأفرقاء المحليين. كما كشفت المعركة عن استمرار مساعي العدو لاستثمار وجود قوات «اليونيفل» أكثر فأكثر، خصوصاً لجهة تشريع حركتها دون تنسيق مع الجيش والأجهزة الأمنية اللبنانية، بدل الاستمرار في التذرع بخطأ في خرائط الحركة هنا وتجاوز لمفرق هنالك، علماً أن المداولات كشفت أن إصرار الأميركيين والإسرائيليين على التمديد لثلاثة أو ستة أشهر، عكس رهانهما على متغيّرات في موازين القوى لمصلحة إسرائيل. مع التذكير، بأن الجانبين يعتقدان بأن وقف الحرب في غزة لا يلزم إسرائيل بالعودة إلى ما قبل السابع من أكتوبر. وتبرز هنا، وبشكل واضح، عملية التداخل بين وقائع الميدان من جهة، وضغوطات هوكشتين من جهة ثانية.

ويبدو أن العدو، عاد إلى هاجسه الأول، والمتمثّل بإعادة الوضع على ما كان عليه في عام 2006، بقصد طمأنة مستوطني الشمال، لكن مع ضمانة بأن سيناريو السابع من أكتوبر لن يتكرر في الجليل. وفي المقابل، يسعى حزب الله عبر التكتيك الحربي الدقيق، إلى فرض معادلة تسمح بالعودة إلى السابع من أكتوبر 2023، لا بعده ولا قبله، ولو مع مراعاة بعض مقتضيات القرار 1701.

> بدت أوروبا غير معنيّة بمطالب إسرائيل التي تهدد سلامة جنودها على الارض

> فرضت خطة العدو ورهاناته أن يكون رد حزب الله مدروساً وهادفاً

(أ ف ب)

عملية الأربعين: الردع بالتراكم

علي حيدر

يمكن لأي جهة أن تفترض سقفاً محدداً لقياس نتائج أي عملية، وتقويمها وفقاً لذلك. لكن التحدي يكمن في تحديد المعيار الواقعي في هذا القياس. لذلك، قبل محاكمة النتائج وقياسها، ينبغي محاكمة صحة المعيار.

بحكم العلاقة بين رد حزب الله وطبيعته وحجمه ومكانه وأدواته، وبين العدوان على الضاحية واغتيال القائد العسكري في الحزب فؤاد شكر، ينبغي تحديد أهداف العدو ومخاطرها على المعادلات والقواعد الحاكمة على جبهة الإسناد. وفي المقابل، ما هي أهداف رد حزب الله وضوابطه في هذا السياق، وما هي تداعياته وفي أي اتجاه؟

على خلاف ما يفترضه بعض المحللين إزاء حجم الضغط الذي تمارسه جبهة الإسناد في لبنان، يتعامل العدو معها بمنطق مختلف. فهو يرى فيها تهديداً وعامل ضغط من الصعب التكيّف مع استمراره. لذلك، اعتمد العدو منذ البداية إستراتيجية «الردع الفعّال»، عبر توجيه ضربات مؤلمة إلى كوادر الحزب وفقاً لمسار تصاعدي يهدف إلى فك ارتباط جبهة لبنان عن جبهة غزة. في المقابل، نجح حزب الله في الحفاظ على وتيرة متصاعدة من استهداف نقاط جيش العدو ومستوطناته في خط المواجهة، وفرض حالة من اللا-استقرار الأمني وتهجير عشرات الآلاف. واتسع نطاق المواجهة وفقاً لإستراتيجية مدروسة تبادل فيها الطرفان الضربات ضمن سقوف متحركة، ولكنها بقيت تحت سقف الحرب الكبرى والشاملة.

في الأسابيع والأشهر الأخيرة، صعّد العدو اعتداءاته بعدما بنى من إمكانية فرض فك الارتباط مع جبهة غزة، وتدرّج هذا المسار إلى شن عدوان في الضاحية الجنوبية أدى إلى استشهاد القائد شكر وعدد من المدنيين. وشكّل ذلك سقفاً جديداً في الاعتداءات، وارتقاء بالمواجهة العسكرية إلى مرحلة جديدة، وهو قرار يتصل بعناوين عدة في سياقه وأهدافه.

في الإطار العام، تشكّل عملية الضاحية جزءاً من المعركة الدائرة، ومن المعلوم أن شكر كان على قائمة المستهدفين منذ عقود. لكن في ما يتصل بالمتغيرات التي جعلته أكثر إلحاحاً في هذه المرحلة، يأتي استهدافه ترجمة لقرار تصعيد العدوان، وفي الضاحية الجنوبية، وبأسلوب صاخب (ليس عملية أمنية) كجزء من الضغط على حزب الله لوضعه بين خيارين: فك جبهة لبنان عن جبهة غزة، أو استمرار تلقي الضربات والاغتيالات في العمق اللبناني ضد قياداته الجهادية وعبر سلاح الجو (الطيران الحربي وليس فقط المسيرات).

من الواضح أن هذا الخيار - السيناريو الأخطر يفتح المواجهة على سيناريوهات دراماتيكية ترفع مستوى الضغوط الميدانية على حزب الله وبيئته. ثم إن هذا الخيار يؤسّس لمعادلات وقواعد جديدة يُراد لها أن تمتد إلى مرحلة ما بعد الحرب. ويندرج هذا الخيار ضمن مساعي العدو إلى إعادة صياغة مفاهيم جديدة لحماية أمنه القومي (في بعده العسكري) وهو ما أصبح أمراً ملحاً بعد طوفان الأقصى.

في المقابل، فرضت خطة العدو ورهاناته أن يكون رد حزب الله مدروساً وهادفاً، إذ يبدأ من إحباط أهداف العدوان، وهو ما أعلنه الأمين العام لحزب الله، السيد حسن نصر الله، بعدم التراجع عن إسناد غزة ودعمها مهما كانت التضحيات. كما السعي إلى فرض معادلة رد تؤسس لردع، أي الردع بالتراكم، بما يُعيد العدو بشكل مرحلي على الأقل، ولو لاحقاً، إلى قواعد ما قبل عدوان الضاحية. وهو شرط أساسي للمحافظة على جبهة لبنان لإسناد غزة، مع أقل كلفة ممكنة. ولكي يتحقق هذا المطلب، ينبغي ألّا يؤدي الرد إلى حرب كبرى تذهب بالمنطقة إلى اتجاهات أخرى تتهاوى فيها كل الخطوط الحمراء المتبادلة... علماً أنه منذ بدء المتغيرات التي فرضتها عملية طوفان الأقصى والحرب التي تلتها لا يوجد ردع عبر ضربة واحدة.

مع ذلك، كان إصرار حزب الله على أن يكون الهدف في منطقة تل أبيب. والهدف منه أن يدرك صنّاع القرار السياسي والأمني، بأن مواصلة العدو استباحة الضاحية سيؤدي إلى استمرار استهداف تل أبيب، مهما كانت التداعيات. وبذلك يكون قد بدّد أي تقديرات ورهانات على أن حزب الله سيحصر ردوده ضمن منطقة الشمال في مقابل تجاوز العدو كل الخطوط الحمراء. ولذلك، الأهم أن تدرك المؤسستان السياسية والأمنية للعدو بأن ردود حزب الله في هذا المجال ستكون تصاعدية إن لم يكف هذا الرد في ردع العدو.

لماذا لم يرد العدو بعد تنفيذ العملية؟

تحدّث العدو عن عملية استباقية. ولكن الذي حصل، أن عملية المقاومة تمت في وقت لاحق على الخيارات والسيناريوهات المحتملة، يُفترض أن العدو فهم من إصرار حزب الله على الرد بالمضامين والرسائل التي شهدها، أن مواصلة عدوانه في الضاحية الجنوبية سيُواجه بردود تصاعدية في منطقة تل أبيب... وكلما اتضح أنّ أيّ رد لم يكن كافياً لكبح جموح العدو سيدفع حزب الله للرد بسقف أعلى مما سبق.

وهكذا فإن معادلة الرد التي نفذها حزب الله، والرسائل والمُفاعيل التي حضرت لدى مؤسسة القرار الأمني والسياسي، تشكل خطوة مهمة جداً على طريق تعزيز جبهة إسناد ودعم غزة، مع أقل كلفة ممكنة حتى الآن في لبنان. كذلك، إنّ لمجمل جبهة الإسناد ابتداء وردياً بمستويات مختلفة دوراً رئيسياً في تكريس معادلات تمنحه هامشاً أوسع من العدوان (بسميه الحرية العملياتية للجيش) كجزء من مساعي ترميم مرتكزات الأمن القومي التي تهشّمت وتطويرها، مع ما قد يترتب على ذلك من نتائج وتداعيات لمصلحة لبنان والمقاومة والمنطقة.

تشاور وتشارك مع الأميركي.

في ما يتعلق بالمستقبل المباشر، بعيداً عن الدخول في تقدير الخيارات والسيناريوهات المحتملة، يُفترض أن العدو فهم التي صوّتت بالإجماع على التمديد لليونيفل كما يريد لبنان ودون أخذ الملاحظات الإسرائيلية في الاعتبار. في هذه الجولة، وجد الأميركيون أنفسهم أمام معضلة غير مسبوقة في مجلس الأمن، إذ تم تخيير الولايات المتحدة بين التجديد كما يريد لبنان أو الامتناع، وقد فكّر الأميركي بالامتناع عن التصويت، لكنه أدرك النتائج السلبية لهذه الخطوة على كامل دوره في لبنان، علماً أن هوكشتين نفسه، عبّر عن غضبه وخيبته من النتيجة التي انتهى إليها مجلس الأمن. وقد انعكست النتيجة النهائية في كلمتي المندوبين اللبناني والإسرائيلي، حيث شكر الأول الدول المعنية بلطف ولياقة فيما شنّ المندوب الإسرائيلي هجوماً على هذه الدول بذات الوتيرة من الصفاقة التي باتت قاعات الأمم المتحدة معتادة عليها منذ السابع من أكتوبر.

والجديد، هو أن المعركة في مجلس الأمن، أظهرت أن الموقف اللبناني الرسمي، والمنسّق مع المقاومة يحظى بالقبول الدولي خلافاً لما يشيع بعض الأفرقاء المحليين. كما كشفت المعركة عن استمرار مساعي العدو لاستثمار وجود قوات «اليونيفل» أكثر فأكثر، خصوصاً لجهة تشريع حركتها دون تنسيق مع الجيش والأجهزة الأمنية اللبنانية، بدل الاستمرار في التذرع بخطأ في خرائط الحركة هنا وتجاوز لمفرق هنالك، علماً أن المداولات كشفت أن إصرار الأميركيين والإسرائيليين على التمديد لثلاثة أو ستة أشهر، عكس رهانهما على متغيّرات في موازين القوى لمصلحة إسرائيل. مع التذكير، بأن الجانبين يعتقدان بأن وقف الحرب في غزة لا يلزم إسرائيل بالعودة إلى ما قبل السابع من أكتوبر. وتبرز هنا، وبشكل واضح، عملية التداخل بين وقائع الميدان من جهة، وضغوطات هوكشتين من جهة ثانية.

ويبدو أن العدو، عاد إلى هاجسه الأول، والمتمثّل بإعادة الوضع على ما كان عليه في عام 2006، بقصد طمأنة مستوطني الشمال، لكن مع ضمانة بأن سيناريو السابع من أكتوبر لن يتكرر في الجليل. وفي المقابل، يسعى حزب الله عبر التكتيك الحربي الدقيق، إلى فرض معادلة تسمح بالعودة إلى السابع من أكتوبر 2023، لا بعده ولا قبله، ولو مع مراعاة بعض مقتضيات القرار 1701.

تقرير

الحرب الواسعة معلّقة حتى إشعار آخر

لا يزال خطاب الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله محلّ قراءة في انعكاسه على مسار الوضع العسكري جنوباً. وجاءت تطورات الضفة الغربية لتعكس جواً آخر يتعلق بمدى ربط الإسناد بموجة جديدة من التصعيد.

هيام القصيفي

تماماً كما الرحلات الجوية التي تعطي إشعارات بتأجيل رحلاتها إلى لبنان أسبوعاً أو شهراً بعد آخر، كمؤشر على مستوى الخطر الذي يسيطر على المنطقة، هكذا أصبح وضع لبنان مع احتمالات الحرب الواسعة. لكن هل توقّف فعلاً مسار هذه الحرب، بعد موجة التصعيد التي مرت الأسبوع الفائت؟ وهل أعطى خطاب نصر الله إشارة الهدنة الواقعية، في انتظار فصل آخر من فصول الحرب التي تقترب من عامها الأول؟

لا يملك الأطراف اللبنانيون حكماً جواباً موحّداً عن هذا السؤال، وقبله عن سؤال لماذا توقف التلويح بهذه الحرب، وهل الردع المتبادل والردود التي وقعت صبيحة الأحد الفائت هي ما أوقف مسارها، أم أن رفع مستوى التهديد كان مدروساً الى الحد الذي كان يشمل كذلك حدود الحرب الواسعة، بحسب المعطيات الخارجية؟

لا يمكن التقليل من حجم التدهور الأخير الذي سبق ردّ إسرائيل وحزب الله، لكن في الوقت نفسه كان الانطباع السائد لدى دوائر ديبلوماسية غربية أن لا جنوح نحو الحرب في الوقت الراهن، في موازاة تفعيل الحركة الديبلوماسية الغربية تجاه لبنان وإسرائيل. ثمة انطباع سبق الردّين، أن الحرب لن تقع، ومن وجهة النظر الغربية فإن حجم النشاط الأميركي في المنطقة لا بدّ أنه اعطى مفعوله، كذلك فإن إيران وحزب الله كانا يعوّلان على ما يمكن تحصيله في التفاوض والاتصالات. وهذه نقطة يمكن أن ينبى عليها مستقبلاً، وهي لا تزال قائمة رغم جولات العنف المتبادلة لأن ما يمكن تحقيقه في التفاوض قد لا يتم من خلال المعارك العسكرية.

ما نتج حتى الآن أن الحرب الواسعة متوقفة على نقاط عالقة لا تنحصر فحسب بالانتخابات الأميركية، رغم أنها في قمة هذه النقاط. ومنها تعامل إسرائيل مع الملف الفلسطيني برمّته من غزة الى الضفة الغربية، وليس على القطعة، ومع ملف حزب الله في لبنان. الإحاطة الشاملة تعني أن إسرائيل تستفيد من فرصة خلقتها حرب غزة لوضع يدها على الملف الفلسطيني بساحاته وحيثياته. وترى في حرب الإسناد من جنوب لبنان مناسبة كذلك لنقل الوضع الجنوبي الى مرحلة أخرى، تتعدى التهدئة الظرفية التي يمكن أن تنتج من أيّ تسوية موقتة.

في الساعات الأخيرة، رحب لبنان بالتمديد للقوات الدولية. لكن التمديد لا يحمل في طيّاته أيّ تحول إيجابي في مسار الحدث الجنوبي كي يبنى عليه مستقبلاً. حتى إنه لم يحتج الى خوض معركة حوله كما حصل في السنوات الأخيرة. لا التمديد قادر أن يوقف احتمالات الحرب، ولا هو قادر كذلك على ترجمة آليات القرار 1701 الذي يفترض أن تطبّقه القوات الدولية. ولا التجاوب مع مطلب رفع عديد الجيش جنوباً يمكن أن يساهم في تهدئة الجبهة. وكما حصل مع الترسيم البحري، فإن القرار السياسي والاتفاق الإقليمي – الدولي قادر على نقل الجبهة جنوباً الى حالة مختلفة ولو بواسطة فرقة صغيرة من الجيش اللبناني وليس من خلال القوة الدولية. لكن التجديد هو جزء من مسار تطبيعي للوضع بين لبنان وإسرائيل. لكن ما يمكن ترقّبه هو الحالة الأخرى التي سيقبل عليها التفاوض حول الترتيبات الأمنية جنوباً حين تحين لحظة التسوية. وهي التي يرجّح أن تتخطى القرار الدولي 1701 بمفاعيله الأمنية والسياسية. وهذا تماماً ما تسعى إليه إسرائيل والولايات المتحدة، ولن يكون حزب الله بعيداً عن تخطي القرار 1701 بمفاعيله السياسية والقرارات الدولية المشمولة فيه كالقرار 1559.

هذا كله لا يعني أن الحرب الواسعة أصبحت وراء لبنان والمنطقة، لكن العبرة دائماً في اللحظات المناسبة التي تقع فيها الحرب أو يتمّ تفاديها. حتى الآن، لم تعد الأنظار موجّهة الى جولات التفاوض حول وقف النار، فالأميركيون لم يضغطوا على إسرائيل على حدّ ما نقل عن تصرف رئيس الاستخبارات الأميركية وليم بيرنز. والدول الخليجية، ولا سيما السعودية والإمارات لم تتدخّلا بقوة لأنهما في مكان ما لا تريدان أن تعطيا لقطر دوراً متقدماً، في إيجاد حلّ لأزمة متشعبة. والدور المصري متأرجح على أكثر من مخرج يعوّل عليه مستقبلاً في نظرته الى العلاقة مع القوى الفلسطينية. وتوسيع إسرائيل دائرة النار إلى أكثر من جبهة يراد منه توجيه رسائل عن القدرة العسكرية على فتح أكثر من جبهة ومحاولة الاستثمار الى الحدّ الأخير في نقل الصراع مع كل خصومها من مستوى الى آخر، مهما كان شكله، مؤكدة توجّهها الى الجمع بين الساحات كلها في هدف واحد. وإذا كان الحدث العسكري في لبنان لا يزال يضع حدوداً تحت السيطرة لأن الحرب أعطى إشارة الى تطبيع الوضع، تكمن المشكلة في ما يمكن أن تقدم عليه إسرائيل فتخرق مجدداً الخطوط الحمر، وتخرج عن السياق المرسوم، فاتحة المجال مرة جديدة الى الدخول في احتمالات الحرب الواسعة.

> إسرائيل ترى في حرب الإسناد هدنة لبنان مناسبة لنقل الوضع الجنوبي إلى مرحلة أخرى

تقرير

متاريس في نقابة المحامين بين الكتائب والقوات

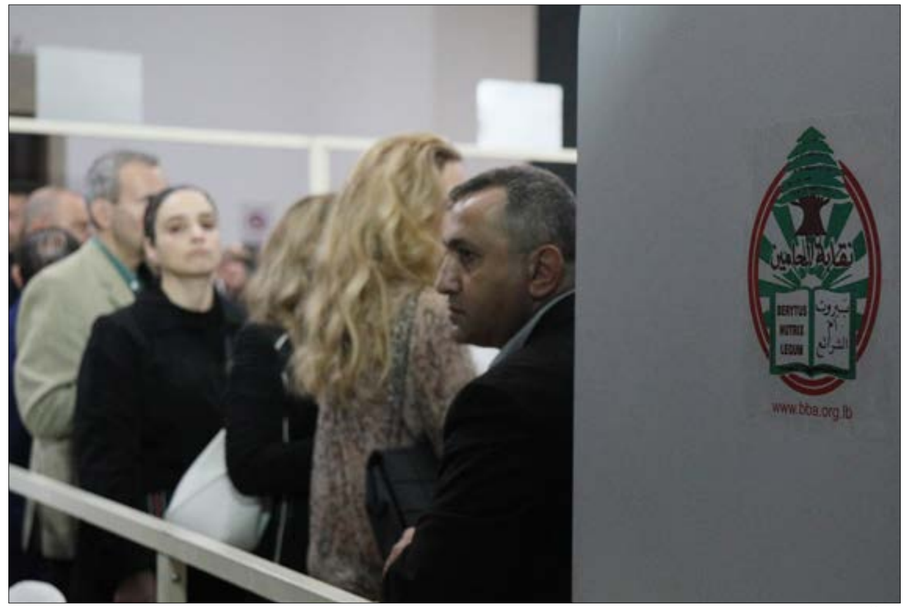

(هروان بو حيدر)

لينا فخر الدين

يبدو وكان الانتخابات التي أوصلت فادي مصري إلى نقابة المحامين في بيروت لم تحطّ أوزارها بعد، إذ يشتدّ الكباش داخل مجلس النقابة بين حزبَي الكتائب اللبنانية والقوات اللبنانية، ويصل أحياناً إلى حد التشنّج والمُشادّات الكلاميّة بين الأعضاء. في المحصّلة، انشطر المجلس إلى «جبهتين» تتنافسان في كل الملفات، وتحاول كل منهما استخدام كل الوسائل لاستقطاب أعضاء من «الجبهة» المقابلة، بما فيها «رشوة» الأعضاء بالتعيينات. الانقسام الحادّ يؤثّر على سير الجلسات ومعها معظم المواضيع التي تُطرح على التصويت، كملفات الصندوق التعاوني وامتحانات الانتساب إلى النقابة، وآخرها الخلاف على البيانات الماليّة للنقابة وقطع الحساب عن العامين الماضيين، إذ لا تزال النقابة تعتمد الصرف وفق القاعدة الاثني عشريّة، بعدما رفضت الجمعيّة العموميّة قبل عام (قبل انتخاب مصري و5 أعضاء إلى المجلس)، للمرة الأولى في تاريخها، تمرير الموازنة والبيان المالي بما فيه قطع الحساب، بسبب رفع بدلَي الاشتراك السنوي إلى صندوقَي النقابة (إلى 400 دولار) والتقاعد، ما اعتُبر «محاولة لتعويض الخسائر الماديّة من جيوب المحامين»، فضلاً عن المطالبة بـ«مزيد من التفاصيل عن عمليّات الصرف السابقة والتدقيق في الحسابات الماليّة بسبب شكوك في عدم اتّباع الشفافيّة في الإدارة المالية لبعض الصناديق، وتحديداً الصندوق التّعاوني الذي يُغطي التقديمات الاستشفائيّة للمحامين».

ومع اقتراب انعقاد الجمعيّة العموميّة في تشرين الثاني المقبل، طالب بعض أعضاء مجلس النقابة بتكليف جهة متخصّصة بإجراء تدقيق مالي، ورفع تقريرها إلى المحامين بغية الاستحصال على براءة ذمّة للمجلسين السابقين، عملاً بالنظام المالي الذي يُحدّد آلية الصرف وفق القاعدة الاثني عشريّة، خشية أن يُصار إلى حجب الأصوات عن البيان المالي في الجلسة المقبلة، كما حصل السنة الماضية. لكنّ خصوم مصري يتّهمونه بأنه حاول «تنييم» هذه المطالبات على مدى الأشهر الماضية، قبل إدراجها على جدول أعمال المجلس في أيّار الماضي، واستقدام مدقّق ليشرح للأعضاء «صعوبة إجراء تدقيق في موازنة عام 2023»، وهو ما لم يقنع الأعضاء، كما أنّ المدقّق «مقرّب من حزب الكتائب، ما يُثير الشكوك بإمكانيّة أن تطغى الحسابات السياسيّة على شفافيّة أرقامه»، وفق أحد أعضاء المجلس. لذلك، اقترح أمين الصندوق المالي، جورج يزبك، استدعاء نقيب خُبراء المحاسبة المُجازين في لبنان، إيلي عبّود، للاستماع إلى شرح منه حول البيانات المالية. وبعد تعيين لجنة لمتابعة الملف، مؤلّفة من الأعضاء عبدو لحود وجورج يزبك وسعد الدين الخطيب، رفع هؤلاء تقريراً إلى مصري متضمّناً موافقتهم بالإجماع على تكليف عبّود. وهو ما لم يستسغه فريق النقيب، لأنّ «عبّود محسوب على القوات اللبنانية، كما أنّ كلفة تكليفه بالتدقيق المالي (30 ألف دولار) أعلى بكثير ممّا طالب به المدقّق الأول (18 ألف دولار)». ورغم اختيار عبّود بالأكثريّة (7 أعضاء من أصل 11 وتغيّب أحد الأعضاء) خلال جلسة المجلس، لم يتسلّم الحسابات الماليّة لإنجاز مهمّته قبل انعقاد الجمعيّة العموميّة بسبب «تعنّت مصري وفريقه» بحسب المقرّبين من القوات في المجلس، معتبرين أنّ «تعطيل مصري قرار التكليف يُعد خرقاً للمادة 22 من نظام تنظيم مهنة المحاماة التي تنص على أنّ النقيب مُكلّف بتنفيذ قرارات مجلس النقابة»، إضافة إلى المادّة 60 من قانون تنظيم المهنة.

لذلك، أصرّ الفريق، الذي يُطالب بتعيين عبّود على إعادة طرح المسألة في جلسة المجلس الأخيرة التي عُقدت قبل أيّام، وتصديق مقرّرات الجلسة السابقة ليتمكّن المدقّق من مباشرة عمله، إلّا أنّ

> **الانقسام الحادّ يؤثّر على سير الجلسات ومعها معظم المواضيع التي تُطرح على التصويت**

اختلاف وجهات النّظر بين النقيب والأعضاء أفضى إلى مُشادّات كلاميّة، قبل أن يصوّت 7 من أصل 12 على المُصادقة على القرارات. ومع ذلك، يُؤكّد عدد من الأعضاء أنّهم سمعوا كلاماً من مصري يشير إلى رفضه توقيع كتاب المهمّة الخاص بعبّود، ما سيُؤدي إلى إشكال جديد!

في المقابل، ينفي الفريق المقرّب من النّقيب أن تكون هناك خلافات من أي نوع بشأن تكليف المدقّق المالي، مشدّدين على أنّ «النقيب يحترم القانون والنظام الدّاخلي، وتسلّم عبود الملفات هو مسألة وقت، ولا اعتراض من جانب النقيب بهذا الشأن».

التحضير للانتخابات

في المحصّلة، تزداد حماوة النزاع بين الطّرفين مع بدء الأحزاب والمستقلين داخل النقابة بتحضير معركة انتخاب 4 أعضاء إلى مجلس النقابة في تشرين الثاني المقبل ليحلّوا مكان 4 أعضاء، هم: النقيب السابق ناضر كسبار ومايا شهاب وإسكندر الرياس ووجيه مسعد، في ظل «رحمة مرشّحين». فقد رشّح حزب «القوّات» إيلي حشاش الذي يحظى بحيثيّة داخل النقابة، وتبنّى «الكتائب» ترشيح رولان غصن، من دون أن يحسم التيار الوطني الحر أمره بعد، إضافة إلى عدد من المرشحين المسيحيين المستقلين المدعومين من النقباء السابقين كمروان نُهاد جبر وهادي فرنسيس ونجا ثابت (المدعوم من الكتلة الوطنية والنقيب السابق ملحم خلف).

أمّا على مستوى الأحزاب الإسلاميّة والتي تتخوّف من عدم إمكانيّة دخولها هذه المرّة أيضاً إلى المجلس المكوّن بغالبيّته من أعضاء مسيحيين، فقد أعلن تيّار المستقبل تبنّي ترشيح عمر الكوش، فيما يتخوّف البعض أن تتوزّع «الأصوات الزرقاء» بينه وبين عضو مجلس النقابة الحالية مايا شهاب، التي تحظى بدعم من النقباء السابقين. ويدعم حزب الله وحركة أمل المرشح شوقي شريم، مع وجود عدد من المرشحين الشيعة المستقلّين كوسام عيد وسهى بلوط الأسعد وحسين سنّان. في المقابل، لم يُظهر الحزب التقدمي الاشتراكي حماسته لهذه المعركة، ورغم اقتراب المرشح زياد حمادة من «المختارة»، إلا أنّ التبنّي الرسمي للأخير لم يصدر بعد. ومن المنتظر مع اقتراب موعد الانتخابات، أن تتضح التحالفات السياسيّة بين الأحزاب والمستقلّين والنقباء السابقين.

حق الرد

كنعان
تشويه الوقائع تدحضه المحاضر والمستندات

تعقيباً على ما ورد في اليومين الماضيين من تصريحات وبيانات تناولت موقف رئيس لجنة المال والموازنة النائب إبراهيم كنعان، حول القوانين ذات الطابع المالي، وتوضيحاً لما ورد في حديث فخامة رئيس الجمهورية السابق العماد ميشال عون لصحيفة «الأخبار» (29 آب 2024)، وغيرها من التعليقات المنسّقة والمبرمجة لأهداف معروفة، وإنعاشاً لذاكرة من يتجاهلون الحقائق المعروفة من قبلهم جيّداً، وإثباتاً للوقائع التاريخية المدوّنة في محاضر مجلس النواب ومجلس الوزراء، وفي البيانات الإعلامية نوضح ما التالي:

1- تقدّم النائب كنعان وعدد من زملائه باقتراح قانون معجّل مكرر في 20 أيار 2020 للكابينت كونترول بعدما تقاعست حكومة الرئيس حسان دياب في بداية الأزمة عن القيام بذلك، وفقاً لما تثبته محاضر مجلس الوزراء ووسائل الإعلام المكتوبة والمرئية والمسموعة طوال أسابيع، وصولاً إلى سحبه من جدول أعمال جلسة 24 آذار 2020، ما سهّل تحويل ودائع المحظوظين. وقد نقلت وسائل الإعلام ثاني يوم الجلسة معلومات عن أن «وزير المال غازي وزني سحب المشروع من جدول الأعمال، فسأله دياب لماذا؟ فأجاب: هناك ملاحظات كثيرة عليه».

وبعد رفض الهيئة العامة إقراره وإحالته مجدداً على اللجان، أقرّت لجنة المال الاقتراح بالصيغة معدلة وفقاً لملاحظات صندوق النقد في 21 حزيران 2021. فكيف تكون لجنة المال ورئيسها لعبا دوراً في عدم الإقرار؟

2- نحيل الرئيس عون إلى ما يعرفه تماماً، واستند إليه، وقرأه في مقابلة أجراها في 27 تشرين الأول 2022 مع LBCI عن بعض إنجازات لجنة المال في عهده وهي:

أولاً: على صعيد التشريع المتعلق بمكافحة الفساد: قانون الإثراء غير المشروع (قانون التصريح عن الذمة المالية والمصالح ومعاقبة الإثراء غير المشروع)، حق الوصول إلى المعلومات، قانون حماية كاشفي الفساد، قانون دعم الشفافية في قطاع البترول، قانون مكافحة الفساد في القطاع العام وإنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، قانون التصريح عن الذمة المالية والمصالح، ومعاقبة الإثراء غير المشروع، قانون التدقيق الجنائي، قانون استعادة الأموال المتأتية من الفساد، قانون تعديل قانون سرية المصارف ورفعها عن القطاع العام.

ثانياً: على صعيد التشريع المتعلق بالموازنة: قانون الموازنة لعام 2017، قانون الموازنة لعام 2018، قانون الموازنة لعام 2020، قانون الموازنة لعام 2022.

ثالثاً: على صعيد الشراكة مع القطاع الخاص: قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

رابعاً: على صعيد الرقابة البرلمانية: التوظيف المخالف للقانون، عائدات البلديات من الهاتف الخلوي.

خامساً: على صعيد الحسابات المالية:

1- كان للجنة المال والموازنة منذ عام 2010 الدور الأساسي في وقف مهزلة المصادقة على قطع حساب الموازنة مع التحفظ. لأن هذا التدبير أدى إلى التمادي في عدم وضع حسابات مالية صحيحة ومدققة وموافق على مطابقتها من ديوان المحاسبة بوصفه المرجع الذي أناط به الدستور صلاحية الإعلان عن صحة الحسابات ومطابقتها.

2- وقد ألّفت اللجنة عام 2010 لجنة لتقصي الحقائق حول الحسابات المالية، وتكلّل جهدها بأن أعادت وزارة المالية تكوين هذه الحسابات منذ عام 1993 حتى آخر عام 2017، فتبين أن أكثر من 27,3 مليار دولار مجهولة المصير.

3- كان للجنة المال الدور الأساسي لبيان ما اعترى هذه الحسابات من ثغرات ومخالفات على صعيد الهبات وسلفات الخزينة والشيكات المفقودة والحوالات المكررة والمفقودة، ما أكده تقرير وزارة المالية عن هذه الحسابات، الأمر الذي سيؤدي في مرحلة لاحقة إلى إعادة نظام الحسابات المالية السنوية إلى كنف الدستور والقانون.

سادساً: على صعيد ضبط الإنفاق وإعادة هيكلة القطاع العام

1- بنتيجة درس كل مشروع موازنة أصدرت لجنة المال توصيات إلى الحكومة تتناول ضبط الإنفاق العام غير المجدي وتحدد مواطنه ومجالاته:
- وبنتيجة درس مشروع الموازنة لعام 2010 أصدرت اللجنة 10 توصيات.
- وبنتيجة درس مشروع الموازنة لعام 2017 أصدرت اللجنة 19 توصية.
- وبنتيجة درس مشروع الموازنة لعام 2018 أصدرت اللجنة 37 توصية.
- وبنتيجة درس مشروع الموازنة لعام 2019 أصدرت اللجنة 37 توصية.

أخيراً، نكتفي بهذه الوقائع والإثباتات التي نأسف أن نضطر إلى إيرادها. عدم تناسي أو تشويه الحقائق وتناقل الخبريات المدسوسة ونستذكر ختاماً قولاً كان دائماً شعاراً ونصيحة: «إن أسوأ من النمّام من يتفاعل مع النميمة».

مكتب النائب إبراهيم كنعان

رازي الحاج
لا تتدخل في البلديات

أوردت «الأخبار» (28/8/2024)، خبر مفاده أن النائب رازي الحاج اتصل برئيس بلدية بولونيا متضامناً معه على خلفية الاستقالات من البلدية. يهمنا أن نؤكد أن الخبر عار عن الصحة والنائب الحاج لا يتدخل في الشؤون الداخلية للبلدات المتنية، اما التنسيق مع جميع بلديات المتن على مختلف انتماءاتها السياسية فقائم في المواضيع الأساسية والمشاريع الانمائية.

النائب رازي الحاج

مقالة

وزير التربية يستبيح حق الوصول إلى التعليم ومجانيته

نعمه نعمه *

في قراره الرقم 2024/680، يفرض وزير التربية، عباس الحلبي، على الأهل مساهمة بقيمة 4,5 ملايين ليرة، أي 50 دولاراً أميركياً، عن كل تلميذ في المرحلة الأساسية (الابتدائية) و100 دولار عن الطالب في المرحلة الثانوية، ما يعني أن الوزارة ستجمع ما يتجاوز 20 مليون دولار، ما عدا المساهمة المرتقبة أيضاً في التعليم المهني والتقني. هذه الزيادة تمثّل أكثر من 40 ضعف ما كان وارداً في الموازنة العامة لعام 2024، كما تمثّل نحو 18% من الموازنة المخصصة للتعليمين الأساسي والثانوي، وقيمتها 112 مليون دولار.

بداية، هو قرار مخالف لأحكام الدستور والقوانين المرعية الإجراء. فمجانية التعليم في المرحلة الابتدائية مكرّسة منذ عام 1959، والمادة 49 من المرسوم الاشتراعي الرقم 1959/134، والمعدّلة بموجب القانون 1998/686، تنص على أن «التعليم مجاني في المرحلة الابتدائية الأولى (ست سنوات تعليم)». ومن ثم عُدلت المادة نفسها في القانون 2011/150 لتصبح «التعليم إلزامي في مرحلة التعليم الأساسي ومتاح مجاناً في المدارس الرسمية، وهو حق لكل لبناني في سن الدراسة لهذه المرحلة». ويُقصد بالتعليم الأساسي حتى الصف التاسع أو إتمام سن الـ 15 عاماً. وذكر التعديل عام 2011 أن القانون يصدر بمرسوم يُتخذ في مجلس الوزراء ويحدد شروط وتنظيم التعليم المجاني الإلزامي. هذا المرسوم صدر عام 2022، أي بعد أكثر من 10 سنوات، تحت الرقم 2022/9706.

وقد وردت في مادته الثانية عبارة «... ويبقى على عاتق الأهل المساهمة في صندوق مجلس الأهل دون سواه»، أي إنه ألغى رسوم التسجيل، وأبقى مساهمة الأهل (هذه مخالفة تجاوزها مجلس شورى الدولة!) علماً أن الصندوقين تم توحيدهما في صندوق واحد في القرار 1998/228 بإشراف لجنة إدارية من المدير ومعلمين من الملاك واستثنى مجلس الأهل من المشاركة، إذ إن غالبية المدارس الرسمية لا تضم مجالس للأهل، وهذه أيضاً مخالفة.

هكذا، تعمّد المرسوم 2022/9706 ذكر مساهمة الأهل التي فقدت معناها القانوني واللغوي وصارت إلزامية وبمثابة رسم تسجيل، بحيث لا يستطيع التلامذة الالتحاق بالمدرسة إلا بعد دفعها، وهذا الأمر أيضاً يُعدّ مخالفة واضحة للمادة 52 من قانون الموازنة العامة لعام 2004 التي تنص على: «...خلافاً لأي نص آخر، يُعفى تلامذة مرحلتي رياض الأطفال والتعليم الأساسي من مساهمة الأهل في تغذية صندوق المدرسة الرسمية، وذلك ابتداء من العام الدراسي 2003 - 2004». يومها، كانت الحكومة قد بدأت بتطبيق الإعفاء قبل قوننته للعامين 2001-2002 و 2002-2003 بمرسومين متتاليين ورد فيهما أنه «يُدفع مبلغ (...) إلى وزارة التربية والتعليم العالي من أموال الصندوق البلدي المستقل بدل إعفاء تلامذة المدارس الرسمية في التعليم العام والتعليم المهني ما قبل الجامعي (للاعوام ...) من الرسوم المدرسية ومن مساهمات الأهالي في صناديق المدارس الرسمية، وفقاً للمادة 5 من القانون الرقم 385 المعدّلة بالقانون الرقم 460 بتاريخ 2002/8/29».

ومنذ عام 2004، تورد الموازنة العامة بنداً في وظيفة «تعليم غير مصنّف – التحويلات، دعم صناديق المدارس الرسمية، بدل إعفاء التلامذة من رسوم الأهل»، بلغت قيمته في موازنة هذا العام 42 مليار ليرة (472 ألف دولار). كذلك أضافت الموازنة تمويل بندين آخرين، يتعلق الأول بأجور معلمي المواد الإجرائية والآخر بدعم الكتاب المدرسي المجاني، ما يعني عدم تحميل «مساهمة الأهل» أياً من رواتب معلمي المواد الإجرائية أو شراء الكتب، ثمة خرق هنا لحقّ الوصول إلى التعليم المجاني، إذ إن الظروف الاجتماعية للفئات الملتحقة بالتعليم الرسمي تشير إلى استحالة تنفيذ هذا القرار من الفئة الأكثر فقراً وتهميشاً، على الأقل، كما من العائلات الفقيرة والكثيرة العدد، ما سينعكس زيادة في نسب التسرب وعدم الالتحاق بالتعليم لدى هذه الفئات. فمناطق مثل بعلبك - الهرمل وطرابلس والضنية وعكار وجزين وبعض الجيوب في أماكن أخرى حيث نسب الالتحاق الأعلى في المدارس الرسمية والأفقر على الخارطة اللبنانية، لن يتمكن قسم من تلامذتها من الالتحاق، وتكون النتائج كارثية على حق التعلم والوصول إلى التعليم. وكأنّ الوزير يضغط مجدداً على الجهات المانحة لدعم التعليم من سواه. أي إنه ألغى رسوم التسجيل، وأبقى مساهمة الأهل (هذه مخالفة تجاوزها مجلس شورى الدولة!) علماً أن الصندوقين تم توحيدهما في صندوق باب واحد في القرار 1998/228 بإشراف لجنة إدارية من المدير ومعلمين من الملاك واستثنى مجلس الأهل من المشاركة، إذ إن غالبية المدارس الرسمية لا تضم مجالس للأهل، وهذه أيضاً مخالفة.

هكذا، تعمّد المرسوم 2022/9706 ذكر مساهمة الأهل التي فقدت معناها القانوني واللغوي وصارت إلزامية وبمثابة رسم تسجيل، بحيث لا يستطيع التلامذة الالتحاق بالمدرسة إلا بعد دفعها، وهذا الأمر أيضاً يُعدّ مخالفة واضحة للمادة 52 من قانون الموازنة العامة لعام 2004 التي تنص على: «...خلافاً لأي نص آخر، يُعفى تلامذة مرحلتي رياض الأطفال والتعليم الأساسي من مساهمة الأهل في تغذية صندوق المدرسة الرسمية، وذلك ابتداء من العام الدراسي 2003 - 2004». يومها، كانت الحكومة قد بدأت بتطبيق الإعفاء قبل قوننته للعامين 2001-2002 و 2002-2003 بمرسومين متتاليين ورد فيهما أنه «يُدفع مبلغ (...) إلى وزارة التربية والتعليم العالي من أموال الصندوق البلدي المستقل بدل إعفاء تلامذة المدارس الرسمية في التعليم العام والتعليم المهني ما قبل الجامعي (للاعوام ...) من الرسوم المدرسية ومن مساهمات الأهالي في صناديق المدارس الرسمية، وفقاً للمادة 5 من القانون الرقم 385 المعدّلة بالقانون الرقم 460 بتاريخ 2002/8/29».

ومنذ عام 2004، تورد الموازنة العامة بنداً في وظيفة «تعليم غير مصنّف – التحويلات، دعم صناديق المدارس الرسمية، بدل إعفاء التلامذة من رسوم الأهل»، بلغت قيمته في موازنة هذا العام 42 مليار ليرة (472 ألف دولار). كذلك أضافت الموازنة تمويل بندين آخرين، يتعلق الأول بأجور معلمي المواد الإجرائية والآخر بدعم الكتاب المدرسي المجاني، ما يعني عدم تحميل «مساهمة الأهل» أياً من رواتب معلمي المواد الإجرائية أو شراء الكتب، ثمة خرق هنا لحقّ الوصول إلى التعليم المجاني، إذ إن الظروف الاجتماعية للفئات الملتحقة بالتعليم الرسمي تشير إلى استحالة تنفيذ هذا القرار من الفئة الأكثر فقراً وتهميشاً، على الأقل، كما من العائلات الفقيرة والكثيرة العدد، ما سينعكس زيادة في نسب التسرب وعدم الالتحاق بالتعليم لدى هذه الفئات. فمناطق مثل بعلبك - الهرمل وطرابلس والضنية وعكار وجزين وبعض الجيوب في أماكن أخرى حيث نسب الالتحاق الأعلى في المدارس الرسمية والأفقر على الخارطة اللبنانية، لن يتمكن قسم من تلامذتها من الالتحاق، وتكون النتائج كارثية على حق التعلم والوصول إلى التعليم. وكأنّ الوزير يضغط مجدداً على الجهات المانحة لدعم التعليم من سواه. أي إنه ألغى رسوم التسجيل، وأبقى مساهمة الأهل (هذه مخالفة تجاوزها مجلس شورى الدولة!) علماً أن الصندوقين تم توحيدهما في صندوق باب صناديق المدارس الفارغة، علماً أن اليونيسف أوضحت، في بيانها في آذار 2023، أنها حوّلت 13,7 مليون دولار إلى صناديق المدارس، عدا دعمها لرواتب المعلمين والمستعان بهم والكتاب المدرسي المجاني، وهي تقوم محل الدولة المسؤولة بتمويل هذه البنود.

وأشارت المنظمة، وبلغة دبلوماسية قاسية، إلى «... أن زيادة التمويل لا تسهم وحدها في التصدي للتحديات التي يواجهها التعليم، فالحاجة ماسة أيضاً إلى تفعيل الإصلاحات والسياسات الوطنية التي تعمل على تحسين كفاءة وفعالية الإنفاق العام على قطاع التعليم في لبنان». ويُفهم من هذا البيان أن «اليونيسف» لن تدعم ما تسميه «الفوضى والمراوحة في الفساد وعدم تحقيق التقدم بعد آذار 2023»، وفعلاً ما قدّمته المنظمة الأممية بعدها اقتصر على بعض المساعدات الملحّة، ويبقى على الدولة والوزارة تقديم حلول مستدامة أو خطط واضحة لضمان فعالية الإنفاق وتأمين حق الوصول إلى التعليم وجودته، وهذا ما لم يحصل حتى الآن، وليست هناك مؤشرات إلى تقدم على هذا الصعيد.

فماذا يقصد الحلبي بقرار رفع مساهمة الأهل إلى 50 دولاراً؟ هو يعلم أن الدولة مفلسة وأن الموازنة العامة لن تساند موازنة الوزارة بتمويل إضافي، ولا سيما أن الوزير حصل، العام الماضي، على سلفة خزينة بقيمة 150 مليون دولار، زيادة على موازنته، لضمان استقرار سنة تعليمية من دون إضرابات، وإذا كانت صناديق المدارس فارغة ففي الواقع الوزير هو من أفرغها بالسماح بصرف قسم من موجوداتها لأجور المتعاقدين وبدلات النقل والمواد الإجرائية والتأمين الخاص والمحروقات وغيرها، علماً أن وجهة الصرف في صناديق الأهل محددة في القانون 1998/228 ونظام مجالس الأهل في القرار 2007/2153، ولا سيما في المادة 25 منه، بحيث لا تشمل نفقات صندوق الأهل أجور المتعاقدين أو بدلات النقل والعديد من الأمور التي حمّلها الوزير لهذا الصندوق. وتجاوز الوزير القانون بجعل الأهالي يغذّون جبراً صندوق المدرسة والأهل، مناقضاً المادة 52 من قانون الموازنة العامة لعام 2004. كذلك خذلت الحكومة المدارس والأهالي بالتمنع عن تمويل صناديق المدارس نتيجة خلل في إعداد موازنة وزارة التربية.

إذاً، أخفق الوزير في وضع موازنة الوزارة للسنة الدراسية 2023-2024، وإضافة سلفة بقيمة تزيد على 70% عن الموازنة المقرّة للوزارة لعام 2024 هو فشل كبير، فضلاً عن مزاريب الهدر والفساد والمحاصصة وأموال المانحين. في كل محطة، تتأكد عدم قدرة الوزير وفريقه على تقديم حلول أو الحد من تفاقم أزمة التعليم وغياب النية لدى الحكومة بحماية الطلاب وحق الوصول إلى التعليم. نحن أمام مستقبل مظلم ومجهول في التعليمين الرسمي والخاص بعد فلتان الأقساط في القطاع الخاص وعدم القدرة على ضبطها، فضلاً عن قضم حقوق المعلمين والمتعاقدين والمتقاعدين في القطاعين.

نعيش اليوم سياقات وتدابير مدمّرة للتعليم الرسمي والخاص ولبنية المجتمع في لبنان ومستقبله، مع قرارات تتّصف بالخفة، تأخذنا إلى آفاق مظلمة، تضرب أو تعطل حق الوصول إلى التعليم وخصوصاً للفئات الأكثر ضعفاً وتفاقم الأزمة وتعطل إمكانية الحد منها، وتعدنا بالعودة إلى حملات محو أمية بعد عدة سنوات.

تقرير

«المستعان بهم» في التعليم الرسمي: عام جديد بلا عقود

فاتن الحاج

للسنة العاشرة، يدخل الأساتذة والمعلمون المستعان بهم في التعليم الرسمي عاماً دراسياً جديداً بلا عقود رسمية، ويستمرون أسرى للجهات الدولية المانحة التي تغطي مستحقاتهم المالية نيابة عن الدولة، إذ لم تفلح المتابعات طوال السنوات السابقة في تحويلهم إلى «متعاقدين نظاميين» يتمتّعون بحقوق قانونية أسوة ببقية زملائهم المتعاقدين، وآخرها حرمانهم من «بدل الإنتاجية» هذا الصيف.

قضية هؤلاء بدأت مطلع العام الدراسي 2014 - 2015، حين أصدر وزير التربية السابق إلياس بو صعب تعميماً مفاده فتح باب التعاقد مع «المجازين» لتأمين الحاجات في المدارس والثانويات الرسمية، وشكّل يومها لجنة لاختيار المرشحين للتعاقد عبر إجراء مقابلات شفهية معهم. وكان الهدف من تلك المقابلات «تنظيم العقود العشوائية وفي ضوئها يتم التعاقد مع كل من توجد لديه الكفاءة والأهلية». ولكن، كانت المفارقة بإلحاق هؤلاء بالتعليم من دون عقود وأطلق عليهم تسمية «المستعان بهم»، بذريعة أنه ليست لدى وزارة التربية موارد مالية، على أن تأتي رواتب هؤلاء من مشاريع تعليم الطلاب السوريين التي تموّلها الجهات الدولية، وفي مقدّمها «اليونيسف». هكذا، وُضعت أسماء «المستعان بهم» على لوائح من يعلّمون الطلاب السوريين في فترة ما بعد الظهر، رغم أنهم يدرّسون الطلاب اللبنانيين خلال فترة ما قبل الظهر. القضية الأساس، بحسب مصادر الأساتذة، أن هذه الفئة غير معترف بها في الدولة، أي إنها لا تتقاضى تعويض نهاية الخدمة، ويصعب إدخالها في الضمان الاجتماعي في حال وُجدت نية لتسوية أوضاع المتعاقدين. كذلك لا تحظى بحقوق المراقبة في الامتحانات الرسمية والمشاركة في الانتخابات النيابية وتقاضي بدل يوم عيد المعلم وغيرها من الحقوق. والأكثر خطورة، كما تقول المصادر، هو ما حصل لجهة دمج بدلات الإنتاجية والنقل وأجرة الساعة في بدل واحد، ما يؤدي إلى خسارتها جميعاً في يوم العطلة.

لاحق الأساتذة المستعان بهم قضيتهم مع وزراء التربية المتعاقبين والكتل النيابية السياسية، ونام اقتراح القانون الذي تقدّمت به كتلة اللقاء الديمقراطي بالتعاقد معهم في أدراج المجلس النيابي، فيما ينتظر الأساتذة وضعه على جدول أعمال اللجان النيابية المشتركة والجلسة التشريعية تحت عنوان تشريع الضرورة، مع إعطاء الأولوية لتوقيع العقود وضمّ سنوات الخبرة عند أي مشروع تثبيت في الملاك قد يُطرح لاحقاً. وتشكو المصادر من أن روابط التعليم تنأى بنفسها عن قضية توقيع العقود، نافية ما تقوله الروابط لجهة أن «المستعان بهم» ارتضوا أن تغطي الجهات المانحة مستحقاتهم، فيما هم أُجبروا على ذلك تحت طائلة خسارة عملهم.

(هيلم الموسوي)

قضية

توزيع للخسائر بلا توزيع للمسؤوليات

تسوية لإعفاء المصارف عما مضى

(هيثم الموسوي)

محمد وهبة

لم يرد في النسخة الأخيرة المسرّبة من خطة إعادة هيكلة القطاع المصرفي، ما يشير مباشرة أو مواربة إلى وجود توزيع للمسؤوليات رغم تعدّد خيارات توزيع الخسائر المبني على «التسوية» بين الأطراف المعنيين، والتي يكون فيها للمصارف «تمييز» إيجابي عن سائر الأطراف، بأنها معفاة بالكامل من المسؤولية القانونية وبشكل كبير من المسؤولية المالية، عما

> **ستشطب من الودائع بشكل مباشر 27 مليار ويُسقَط مبلغ 18,7 مليار دولار على 11 سنة والباقي سندات وأسهم أسعارها ومردودها غير مضمونين**

> **الدولة ستتخلّى عن عشرات المؤسسات والشركات المنتجة التي تملك احتكاراً في السوق في أكبر جولة خصخصة سيعرفها لبنان**

ارتبكته بحقّ المودعين. بل بدا أن هذه الخطة، تتبنى سردية المصارف عن وجود «أزمة نظامية» أتت فجأة من العدم ودفعت كل المصارف إلى الإفلاس من دون أي سابق إنذار كأنه كارثة طبيعية خارجة عن سيطرتها وعن معرفتها. تسوية كهذه، إذا مرّت، سواء بهذه الخطة أو غيرها، هي كارثة بحدّ ذاتها، وتعبّر عن استمرار تموضع المصارف في قلب مركز النفوذ. المصارف هي المؤسّسات الأكثر تعبيراً عن امتداد مراكز النفوذ بين مؤسّسات الحكم وبين قوى السوق، إذ دائماً ما كانت القوى السياسية ممثلة كان المصرفيون ممثّلين دائماً في الحكومات، ودائماً ما كان مصرف لبنان مهيمناً على السياسات الاقتصادية انطلاقاً من أولويات السياسة النقدية بالتعاون والتكامل مع قوى الحكومة والمصارف.

ما يدفع إلى اعتبار النسخة الأخيرة من خطة إعادة هيكلة القطاع المالي، أنها «تسوية» أو «صفقة» ترمي إلى توزيع للخسائر على حساب توزيع المسؤوليات، هي الحسابات النهائية لها. فهي تشمل تسوية 86 مليار دولار من الودائع غالبيتها 52% بالليرة اللبنانية وفقاً لأسعار صرف متعدّدة. وسيحصل على أسهم وسندات مصرفية بقيمة 9,42 مليارات دولار سيتم تسعيرها في ميزانيات المصارف بقيمتها الفعلية البالغة 1520 مليون دولار، أي سيُشطب منها 7,9 مليارات دولار. وسيحصل على سندات صفرية القسيمة (زيرو كوبون) بقيمة 11,86 مليار دولار على أن يتم شطب نصفها مباشرة، أي 5,93 مليارات دولار وأن تستحق بعد 20 سنة، أي إن قيمتها الفعلية الكاملة لا يمكن أن تُسترد إلا بعد 20 سنة. اللافت أنه لا يوجد أيّ ضمانات لأسعار أسهم المصارف ولا لأسعار السندات بكل أنواعها، أي إن نسب الاسترداد غير مضمونة.

إذاً، ما الذي ستتكبّده المصارف؟ الإجابة أيضاً تأتي من أرقام الخطة التي تشير إلى أن المصارف ستدفع أقلّ من نصف الودائع المضمونة (50% من الودائع المؤهلة و37,5% من الودائع غير المؤهلة)، أي ما مجموعه 8,49 مليارات دولار مقسّطة على 11 سنة، وستضطر من أجل الاستمرار أن تزيد رساميلها بقيمة 2,8 مليار دولار، وسيترتب عليها في ميزانياتها سندات دين بقيمة 600 مليون دولار. هذا كل ما يترتب على المصارف بموجب هذه الخطة. ولن يكون عليها أي التزامات كبيرة سوى ما يتوجب أن تدفعه للمودعين وهو بقيمة 2,17 مليار دولار سنوياً على مدى 11 سنة. وفي المقابل ستتخلص من كل الأعباء المالية والقانونية.

أما مصرف لبنان، فستترتب عليه أعباء غير قليلة. فهو سيدفع نصف الودائع المضمونة المؤهلة بقيمة 5,9 مليارات دولار، وسيدفع أيضاً نصف الودائع المضمونة غير المؤهلة بقيمة 2,59 مليار دولار وعليه أن يغطّي بالتنسيق مع الحكومة إصدارات الليرة اللبنانية المخصصة لسحوبات المودعين السنوية بقيمة 75,7 تريليون ليرة، وبالتالي يتوجب عليه أن يدير كتلة نقدية هائلة سريعة التراكم إلى جانب إدارة أعباء التضخّم واحتمالات تدهور سعر صرف الليرة مقابل الدولار وتأمين الدولارات اللازمة لإنفاق الحكومة. كما عليه أن يقرض الحكومة مبلغ 2,9 مليار دولار من أجل إصدار السندات الصفرية القيمة (زيرو كوبون)، وعليه أيضاً أن يغطّي أي أعباء إضافية لمعالجة ما يتبقى من الودائع بعد كل هذه التسوية عبر إصدار سندات دائمة.

سيترتّب على الحكومة أن تتخلّى عن ملكية عشرات المؤسسات من أجل تمويل صندوق استرداد الودائع. من أبرز المؤسسات وأكثرها قيمة، هي شركتا الخلوي (ألفا وتاتش) وأوجيرو مع الهاتف الثابت، ومؤسسة البريد، بالإضافة إلى شركة طيران الشرق الأوسط (حالياً مملوكة بنسبة 99% من مصرف لبنان)، وشركة انترا التي تملك نصف أسهم الكازينو والتي يملك فيها مصرف لبنان حصة وازنة أيضاً ولديها أملاك عقارية بقيمة مخمّنة بنحو 1,2 مليار دولار، وإدارة حصر التبغ والتنباك، بالإضافة إلى كهرباء لبنان والامتيازات التي استردتها، والمؤسسات العامة للمياه والمصلحة الوطنية لنهر الليطاني، والمرافئ البحرية والبرية، والمطارات، والمؤسسة العامة للنقل وسكك الحديد، ومؤسّسات الياسر، ومشروع الينور، وتلفزيون وإذاعة لبنان، والمدن الرياضية ونادي الغولف، ومنشآت النفط في طرابلس والزهراني، ومعرض رشيد كرامي الدولي ومؤسسة ضمان الودائع ومصرف الإسكان (تملك الدولة نصفه). كل هذه المؤسسات لديها احتكار بالعمل على الأراضي اللبنانية، وبعضها يربح بشكل كبير مثل شركتي الخلوي وشركة طيران الشرق الأوسط، وبعضها الآخر ينطوي على أصول ضخمة تقدّر بعشرات المليارات من الدولارات مثل أوجيرو القيّمة على شبكة الهاتف الثابت وعلى استجرار الإنترنت وتوزيعه... ببساطة، الدولة ستتخلّى عن قسم من أملاكها العامة في أكبر جولة خصخصة سيعرفها لبنان، من أجل تحمّل الأعباء عن المصارف وأصحابها المسؤولين بصفة شخصية بأموالهم الخاصة عما ارتُكب في القطاع. المصارف لن تسهم بقرش واحد في هذه العملية؛ الطامة الكبرى ستكون في ما سيتحمّله الاقتصاد والمجتمع من أعباء هائلة لإطفاء خسائر المصارف. فالأعباء لن تكون منظورة ومباشرة، بل ستكون على شكل تضخّم وركود تضخّمي وفقدان إمكانات النموّ على مدى قد يفوق 11 سنة. فبتغطية من الحكومة سيعمد مصرف لبنان، كما تنصّ الخطة، إلى تنفيذ عملية هائلة لإصدار النقد، بقيمة 75,7 تريليون ليرة سنوياً، أي ما يفوق الكتلة النقدية المتداولة حالياً والبالغة 59,6 تريليوناً في نهاية تموز 2024. تداعيات الخطة على الاقتصاد هي الأهمّ لأنها تعني المستقبل وستحدّد قدرة المجتمع على الاستمرار والأكلاف التي سيدفعها في مختلف القطاعات ومنها الأمن الغذائي والكلفة الصحية (طبابة ودواء واستشفاء)، وكلفة التعليم، وكلفة النقل، وأسعار الإيجارات... أيّ استثمارات ستأتي إلى لبنان وما قيمتها ومفاعيلها المتاحة في ظل هذه الخطة؟ وما هي المجالات المتاحة؟ هل سيعود لبنان إلى النموذج السابق القائم على القطاع المالي والقطاع العقاري، إلى جانب الاعتماد المفرط على التحويلات والسياحة؟ ما هي احتمالات تراكم الخسائر مجدداً في بنية هذا النموذج؟ ثمة كثير من الأسئلة التي لا إجابات عنها في الخطة، والتي تتعامل معها الحكومة وأركان السلطة بتغافل واسع.

منهجية التوزيع: تحديد المسؤوليات ثم الاقتصاد

هناك آراء متناقضة للتعامل مع هذه الخطة، فهناك خبراء وذوو سلطة ونفوذ يرون أنها «تسوية» يمكن أن تحتمل المزيد من التحسينات على مستوى شطب الخسائر وعلى مستوى مشاركة المصارف فيها. إلا أنها بشكل عام تمثّل أرضية جيدة للانطلاق نحو «التسوية النهائية»، إذ يرى هؤلاء أنه لا يمكن إغلاق هذا الملف إلا بتسوية. لكن في المقابل، ثمة رأي وازن من مسؤولين حاليين أو سابقين في السلطة التنفيذية والتشريعية وفي جمعيات أو نقابات وغيرهم، يرى أن هذه الخطة هي عكس ما يفترض أن تكون عليه منهجياً، إذ إنها تسير بالمقلوب. فأولاً يجب تحديد المسؤوليات وفقاً لما تنصّ عليه قوانين النقد والتسليف والتجارة والقانون 67/2 والقانون 67/28 وغيره من القوانين التي تتعلق بإنشاء لجنة الرقابة على المصارف والهيئة المصرفية العليا وتحديد التدابير والإجراءات اللازمة لدى وقف المصارف عن العمل ووضع اليد عليها... وبنتيجة تطبيق هذه القوانين، ستتضح المسؤوليات مباشرة، ثم تبدأ عملية توزيع الخسائر وفقاً للتراتبية الاقتصادية والاجتماعية التي تناسب لبنان والمعمول فيها دولياً، أي التراتبية التي تؤدي أولاً إلى تصفية رساميل المصارف وإجبارها على إعادة الأموال المحوّلة إلى الخارج في مدة الأزمة وربما ما قبلها، ثم يأتي دور شطب الودائع وصولاً إلى استخدام أصول الدولة. لكن بأي منطق يتم هذا الأمر؟ هل المسألة متعلقة فقط بشطب الخسائر وزجّ المرتكبين في السجون؟ قد تكون هذه بداية لمسار يفترض أن يمرّ بتحديد الأولويات والتضحيات التي يفترض تقديمها من أجل تحفيز الاقتصاد الذي يخلق فرص العمل ويكبح الهجرة. هناك كثير ممن ينتمون إلى الرأيين ولكنهم يفتقدون منطق الاقتصاد.

لماذا الفصل بين أسهم المصارف وسندات الدين المرؤوسة؟

ورد في خطة الحكومة أنها تسعى إلى تحويل قسم من الودائع بقيمة 9,42 مليارات دولار إلى أسهم في المصارف وسندات دين مرؤوسة. سيدفع أصحاب الودائع المصنّفة مؤهلة نحو 1,65 مليار دولار للحصول على أسهم في المصارف الجديدة التي ستنشأ بعد إعادة الهيكلة (كل مودع في المصرف الذي أودع فيه)، وأيضاً سيدفع هؤلاء 1,48 مليار دولار مقابل سندات دين مرؤوسة في المصارف الجديدة. أما أصحاب الودائع المصنّفة غير مؤهلة، فسيُسهمون من ودائعهم بقيمة 3,31 مليارات دولار في أسهم المصارف الجديدة، وبقيمة 2,96 مليار دولار في سندات الدين المرؤوسة. في الإجمال مساهمة المودعين في هاتين الأداتين تبلغ 3,14 مليارات دولار للودائع المؤهلة، و6,28 مليارات دولار للودائع غير المؤهلة.

ثمة فرق أساسي بين سندات الدين والأسهم المصرفية، هي أن الأولى هي دين على المصرف، يُسجّل ضمن رأس المال وليس لديها حقوق واسعة باستثناء العائد المالي، أما الثانية، فهي من صلب رأس المال ولديها حقوق كاملة في التصويت على اتخاذ القرارات في الجمعية العمومية وتوزيع الأرباح والاستثمار وغيرها.

بحسب مصادر مطلعة، فقد أتت هذه الفقرة بهذا الشكل لا لأن الخطة تريد تنويع محفظة «التسوية - الصفقة»، بل لأن أصحاب المصارف يريدون إبقاء سيطرتهم على مؤسساتهم التي ستخلق من جديد بعد إعادة الهيكلة ولا يريدون مشاركة المودعين الذين قد يكونون من «طائفة» مختلفة، في مشاركتهم في السيطرة على هذه المؤسسات. بمعنى أوضح، يجب أن تبقى بنية الملكية الطائفية في المصارف على حالها.

النقابة
المصنصحسيو
مهوت

دعوة هيئة المندوبين إلى اجتماع عادي

عملاً بالمواد ٢٤ إلى ٢٨ من قانون تنظيم مهنة الهندسة والمادة ٤٤ من النظام الداخلي تدعى هيئة المندوبين لعقد اجتماع عادي في دار النقابة ــ بيت المهندس في الثالثة من بعد ظهر الخميس ١٩ أيلول ٢٠٢٤، وفي حال عدم اكتمال النصاب تدعى هيئة المندوبين لعقد الاجتماع الثاني في الثالثة من بعد ظهر يوم الخميس ٢٦ أيلول ٢٠٢٤، ويعقد الاجتماع قانونياً مهما كان عدد الحاضرين.

جدول الأعمال:

١ ـ تعيين خبير مدقق حسابات النقابة.

٢ ـ الاستماع إلى تقرير مجلس النقابة ومناقشته.

٣ ـ عرض جداول توحيد الرسوم.

النقيب
فادي حنا

استراحة

إعداد **نعوم مسعود**

كلمات متقاطعة 4676

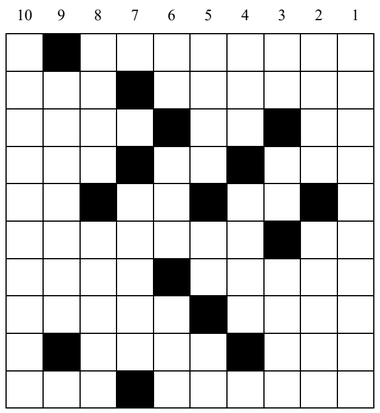

أفقيا

1- سجن شهير خلال الثورة الفرنسية – 2- دولة أفريقية – أغنية لوديع الصافي – 3- نوتة موسيقية – ضمير متصل – فاكهة – 4- اصفر بالأجنبية – بخّ الماء – وقع في فتنة واختلاط – 5- متشابهان – دق الجرس – لعن وشتم – 6- والدة – إسم علمٍ مؤنث – 7- من الأحجار الكريمة – عائلة فرنسي أعمى إخترع الحروف الناتئة لتعليم العميان – 8- أعشاش الطيور – جهاز طبي – 9- حصل على – مادة لزجة يُصاد بها الطير – 10- دولة أوروبية – عاصمة أوروبية

عمودياً

1- ممثلة لبنانية – 2- أمسيات – منطقة سياحية في الصين – 3- هر – واحد بالأجنبية – كلامي – 4- مشي على مهل – طيور جارحة – 5- حجاب النافذة – قادم – لبن – 6- فور – خليج صغير – حكمتها بلقيس – 7- ماركة دهانات – 8- عاصمة توغو – نرصد بواسطة العيون – 9- مدينة إيرانية – 10- شاعر إنكليزي راحل شارك في حرب إستقلال اليونان

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- ابوجا – توغو – 2- لهب – تونس – 3- جب – سيدي علي – 4- رهط – بق – 5- ماريا ناو – 6- أنوّه – سنونو – 7- بربر – ويل – 8- ين – بويك – شا – 9- وفا – سندباد – 10- دبي – سِمنة

عمودياً

1- الجرمانيّون – 2- بهبهان – نفي – 3- وبَ – طروب – إد – 4- يهرب – 5- اتيلا – بوسي – 6 ود – نسرين – 7- تنيران – كبس – 8- وسع – و و و – بم – 9- لب – نيشان – 10- وثيقة ولادة

sudoku 4676

2	5	9				8	1	4
1		3		4				
5				8		9	3	
	9	8				4	7	
	2	6		9				1
8		5		7		1		9
9	7	4				3	2	5

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 4675

1	7	8	6	4	5	9	3	2
2	5	9	7	1	3	4	6	8
4	3	6	8	2	9	1	7	5
8	9	4	3	6	2	5	1	7
3	2	5	4	7	1	8	9	6
6	1	7	9	5	8	2	4	3
7	8	1	5	9	6	3	2	4
9	6	3	2	8	4	7	5	1
5	4	2	1	3	7	6	8	9

مشاهير 4676

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

الخليفة الخامس في الدولة العباسية (766-809). قضى على البرامكة

6+7+9+1+10 = اللذيذ الطعم ■ 8+4+5 = نهر فرنسي ■ 11+2+3 = بيت

حل الشبكة الماضية: **الكسندر دوما**

الطريق إلى الحرب الشاملة

زياد حافظ *

تتسارع الأحداث التي تصبّ في اتجاه مواجهة شاملة يخوضها الغرب عامة -بقيادة الولايات المتحدة- ومعه الكيان الصهيوني، وذلك ليس في غرب آسيا فحسب، بل في شرق أوروبا، وفي مرحلة لاحقة في شرق آسيا. إجراءات الولايات المتحدة في إرسالها طائرات أف 16 التي تحمل رؤوساً نووية إلى الدول المجاورة لروسيا، إضافة إلى تموضع الرؤوس البالستية، تنذر بأن المواجهة مع روسيا قادمة وقد تكون حتمية بغض النظر عمّا سيحصل في أوكرانيا للجيش الأوكراني والدولة والشعب.

فزيارة نتنياهو إلى الكونغرس الأميركي كانت منسّقة مع الدولة العميقة في الولايات المتحدة لطرح ضرورة المواجهة الشاملة مع الجمهورية الإسلامية في إيران ومع من يقف معها من قوى إقليمية كفصائل المقاومة وسوريا واليمن والعراق، ومن الدول الكبرى كروسيا والصين. البعد العقائدي الذي أعطاه نتنياهو لخطابه كان ترجمة وانعكاساً مباشراً لتوجّهات داخلية في الدولة العميقة التي وصلت إلى قناعة أنه لا بد من مواجهة كبيرة، خارجية مع عدو وداخلية مع قوى معارضة لتوجّهاتها، لفرض رؤيتها على الداخل الأميركي والعالم أجمع.

> هناك ضرورة لإعادة تعيين الاقتصاد الأميركي ليس بمفهوم منتدى دافوس، بل عبر الاستيلاء على ثروات دول كأوكرانيا وروسيا ودول غرب آسيا

بالنسبة إلى البعد الداخلي، بدأ هذا التوجّه في عهد باراك أوباما حيث أطلقت إدارته الحرب على «التطرّف» وضرورة اصطفاف كل مكوّنات المجتمع الأميركي حول السردية التي تطلقها الدولة العميقة عبر أداتها الإدارة الأميركية. والخطاب السياسي لهيلاري كلينتون كان اتهاماً لمن يخالفها من «المنبوذين»، أي أنصار دونالد ترامب. أمّا الرئيس جوزيف بايدن، فاعتبر أن كل مَن يناهض سياسة الإدارة هم من المتطرّفين. فبعد «الحرب على الإرهاب» التي أطلقها جورج بوش الابن كانت الحرب على «التطرّف» التي تشكّل قاعدة الخطاب السياسي الأميركي للنخب الحاكمة وخاصة داخل الدولة العميقة.

ومن مؤشرات التوجّه نحو حرب كبيرة، تبنّي الدولة العميقة -رغم تصريحات مغايرة لذلك لدى بعض المسؤولين وذلك من باب رفع العتب وليس لشيء آخر- لما أقدم عليه نتنياهو باغتيال فؤاد شكر وإسماعيل هنية. عنوان التدخّل الأميركي الذي يُراد ترويجه هو «الدفاع» عمّن يحمل القيم الغربية في مواجهة «البربرية» كما جاء على لسان نتنياهو في خطابه في الكونغرس الأميركي في شهر تموز/ يوليو الماضي.

الدوافع الاقتصادية

لكن الدوافع الأميركية أعمق من ذلك، فهي اقتصادية بالدرجة الأولى، حيث الوضع المالي الأميركي يواجه ضغوطاً كبيرة تنذر بالانهيار الكامل بعد تراجع الدولار من جهة، ولكن بالأساس بسبب ضعف الاقتصاد العيني وتراكم الدين العام والخاص. فأمولة (financialization) الاقتصاد الأميركي عبر إعادة توطين القاعدة الإنتاجية خارج الولايات المتحدة وعبر الارتكاز إلى الدين لتمويل الحروب والنفقات العسكرية وارتفاع أسعار الأصول الثابتة والسائلة كالأسهم والسندات كمصدر لثروة افتراضية أدّى إلى اختلال بين حجم الدين العام والخاص وإمكانية التسديد التي تتطلّب اقتصاداً عينياً فاعلاً وفعّالاً. وهذا غير متوافر في الظروف الحالية وليس في الأفق ما يبشّر بتغيير ذلك إلّا دعوات ترامب لإعادة توطين القاعدة الإنتاجية في الولايات المتحدة بدلاً من الخارج، وهذا ما تعارضه النخب المعولمة داخل الدولة العميقة.

وإذا أضفنا إلى حجم الدين العام الخسارات الافتراضية لقطاع المشتقات المالية التي تتجاوز 4 آلاف تريليون دولار (أرقام فلكية بالفعل!) فإن هناك ضرورة لإعادة تعيين الاقتصاد الأميركي (reset) ليس بمفهوم منتدى دافوس، بل عبر الاستيلاء على ثروات دول كأوكرانيا وروسيا ودول غرب آسيا. لذلك، هشاشة الوضع المالي قد تؤدّي إلى انهيار أكبر مما حصل في 2008 ودون الحصول على تمويل الدول العربية والصين. فالتعويم الذي حصل كان للمؤسسات المالية وليس لتنشيط الاقتصاد، ما طمأن المنظومة المالية الحاكمة للاستمرار في ممارسة المضاربات العبثية التي قد تطيح بما تبقّى من اقتصاد وتهدّد تماسك المجتمع والكيان السياسي الأميركي.

وتصريح الشيخ الجمهوري ليندسي غراهام أفصح عن الهدف الفعلي لتدمير الدولة الأوكرانية والحرب على روسيا عبر توريطها في مواجهة غير متكافئة مع روسيا: الاستيلاء على الثروات في جوف الأرض الأوكرانية التي تقدّر بأكثر من 12 تريليون دولار، والتي لا يجوز تركها لروسيا على حد قوله! وهدف «إضعاف روسيا» عبر استنزافها في حرب طويلة في شرق أوروبا هو لقلب النظام والمجيء بنظام تابع وخاضع للإملاءات الأميركية للاستيلاء على الموارد كالطاقة والمعادن والأراضي الزراعية. هذه الثروات قد تساعد في إعادة تعيين الاقتصاد الأميركي المهدّد بالإفلاس المالي. هذا يعني أنه حتى مع هزيمة الجيش الأوكراني وتدميره، وربما زوال الكيان الأوكراني، فإن المواجهة العسكرية مع روسيا مستمرّة.

كذلك هو الأمر تجاه إيران، حيث الهدف الأميركي هو قلب النظام والمجيء بطبقة سياسية تتماهى مع أهداف الولايات المتحدة. إيران حجر زاوية في مواجهة الصين لأنها مصدر الطاقة للاقتصاد الصيني، وبالتالي مواجهة واحتواء الصين يتطلّبان السيطرة على إيران. لذلك، تصبح الحرب الحلّ بالنسبة إلى الدولة العميقة خاصة إذا ما جرت تلك الحرب خارج الولايات المتحدة كما حصل في الحربين العالميتين السابقتين والحروب الأخرى كفييتنام وأفغانستان والعراق.

هذه القراءة تصطدم مع التسريبات الأميركية والمروّجين لها أن الولايات المتحدة لا تسعى إلى حرب إقليمية في غرب آسيا بينما هناك سكوت حول المسرح الأوكراني.

في رأينا، من الصعب تصديق هذا الكلام لأن كل ما تقوم به الإدارة الأميركية هو لدعم فعلي للعمل العسكري الصهيوني والإقدام على الإبادة الجماعية. فلم توقف شحنات السلاح والذخيرة للكيان رغم ادعاءاتها بإقناع نتنياهو وحكومته بالدخول في مفاوضات تفضي إلى وقف إطلاق النار. وتلعب الإدارة على عنوان «وقف» إطلاق النار دون تحديد حيثياته وآلياته والتي لا تتضمن عودة الكيان الصهيوني إلى العدوان لتحقيق هدفها الإستراتيجي أي تهجير الفلسطينيين، ليس من غزّة فحسب بل من البحر إلى النهر أو إبادتهم. وليس هناك موقف أميركي يكبح هذا الهدف بل ربما هناك تشجيع لنتنياهو الذي يحارب «البربرية» نيابة عن الغرب! ويمكن القول إن الإدارة الأميركية لا تردع بل تشجّع الكيان فهي التي تدير الحرب بالعقل نفسه الذي تدير به الحرب في أوكرانيا.

هناك حالة إنكار لموازين القوّة في الميدان وإنكار أن الهزيمة حتمية في أوكرانيا وفي فلسطين. لكن الآلة الإعلامية الهائلة التي تملكها تمكّنها من تسويق أي سردية وإن كانت مخالفة للواقع وهذا ما تراهن عليه لإقناع الدول العربية «الحليفة» بالالتحاق بمشروعها في مواجهة إيران ومحور المقاومة.

موازين القوى والسلاح غير التقليدي

الاستعصاء في حسم المعركة بالنسبة إلى الكيان في غزّة ومجمل غرب آسيا وعجز الولايات المتحدة عن تغيير مسار الحرب في أوكرانيا، أسهما في ترويج سردية اللجوء إلى السلاح غير التقليدي الذي يقلب الموازين العسكرية القائمة. وهذا الكلام صادر عن تقارير استخباراتية أميركية على علاقة وثيقة بأحد المسؤولين في الكيان (بني غانتس) الذي أفاد بأن حكومة الكيان فكّرت بشكل جدّي باللجوء إلى ضربة استباقية على إيران وقصفها بالسلاح النووي. غير أن ما ردع حكومة الكيان، على حد تلك التقارير، هو الإنذار الروسي الذي وصل إلى حكومة الكيان بأن أي اعتداء على إيران هو اعتداء على روسيا. لكن ليس من المعروف إذا ما كان «الردع» طويل المدى أو تتجاوزه الأحداث المتسارعة خاصة إذا ما تمّ الردّ على عمليات الاغتيال في دمشق وطهران.

أمّا على صعيد المسرح الأوكراني، فمعظم مراكز الأبحاث الأميركية تتهم روسيا بنيتها في استعمال السلاح النووي لكسر الجمود العسكري في أوكرانيا. ما زالت هذه المراكز تعتقد وتروّج لـ«ضعف» أداء الجيش الروسي وتبالغ في قدرات أوكرانيا والحلف الأطلسي لإلحاق الهزيمة بروسيا وإن كانت الوقائع الميدانية على عكس ذلك. فترويج أكذوبة نية روسيا في اللجوء إلى السلاح النووي هو عملية إسقاط على روسيا، أي نسب إلى روسيا ما تنوي الولايات المتحدة القيام به. وهناك حديث حول اللجوء إلى سلاح «تكتيكي» بدلاً من السلاح «الإستراتيجي» وكأن هناك إمكانية للفصل بين الاثنين.

إصرار الإدارة الأميركية على رفض أي حوار مع روسيا حول أوكرانيا يعني أن الحلول الديبلوماسية غير واردة الآن وأن الهدف الفعلي للتصعيد في أوكرانيا هو استنزاف روسيا لخلق حالة من الاضطراب داخل روسيا تؤدّي إلى قلب النظام. من هنا نفهم دعم الإدارة الأميركية السماح للقوّات الأوكرانية باستهداف الداخل الروسي عسكرياً لجرّ روسيا إلى تصعيد يعطي التبرير للجوء إلى السلاح غير التقليدي لكسر التوازن القائم.

(أ ف ب)

الدولة العميقة لم تعد تناسبها «الديموقراطية» والرأي الآخر. ويمكن القول إن المؤسسات الدستورية، كالكونغرس والحكومة، فقدت دورها التقريري وأصبحت منفّذة لخيارات الدولة العميقة وقراراتها. وتأكيداً على ذلك، فإن هناك «استقلالية» في تنفيذ القرارات العسكرية لدى المؤسسة العسكرية. نذكّر هنا رفض المؤسسة العسكرية قرار ترامب بالخروج من سوريا والتحايل عليه. كما نذكّر بإقدام رئيس هيئة الأركان المشتركة مارك ميلي على الاتصال بنظيره الصيني عندما هدّد ترامب بعمل عسكري ضد الصين. وهذا التخابر لرئيس هيئة الأركان المشتركة هو بمنزلة الخيانة العظمى إلّا أنه تمّ الترحيب بذلك القرار لأنه أضعف الرئيس الأميركي. ونشير أيضاً إلى الانقلاب الدستوري الذي حصل لإزاحة بايدن عن الترشّح للرئاسة لولاية ثانية وتنصيب كمالا هاريس كمرشحة للحزب الديموقراطي علماً أنه لم ينتخبها أحد. ويمكن تعداد عدد من الأحداث التي تؤكّد ترهّل المؤسسات الدستورية. فهذا يعني أن من يتخّذ القرارات لا يخضع لأي مساءلة أو محاسبة بل لا أحد يدري بالضبط مَن هو، أو هم، في الدولة العميقة. وفي السياق نفسه، يجب وضع محاولة اغتيال ترامب في خانة إلغاء أي قوّة سياسية تعارض الدولة العميقة. وليس من المستبعد تكرار محاولة اغتياله خلال الحملة الانتخابية أو حتى في حال فوزه.

معارضة شعبية

غير أن الطريق إلى الحرب معبّد بمطبّات وحواجز ليس من السهل تجاوزها خاصة في ما يتعلّق بالمزاج العام الأميركي الذي يرفض الحروب الخارجية وخاصة بعد سلسلة الإخفاقات الأخيرة. فلا بد من تهيئة الرأي العام الأميركي بواسطة الإعلام الشركاتي المهيمن ووسائل التواصل. في هذا السياق، نشير إلى أن 80 في المئة من وسائل الإعلام، بما فيها هوليوود، في الولايات المتحدة مملوكة من قبل 6 شركات وهي مملوكة، بدورها، من قبل 4 شركات مالية. لذلك، تعتقد الدولة العميقة أنه بسبب التمركز الاحتكاري لوسائل الإعلام والتواصل ففي إمكانها السيطرة وتوجيه الرأي العام عبر إقصاء كل صوت معارض. وإجراءات الإقصاء بدأت في ولاية أوباما ووصلت ذروتها في إدارة بايدن. وفي الآونة الأخيرة، تمّت مداهمة منزل سكوت ريتر الضابط الاستخباراتي السابق لمعارضته لسياسة الإدارة في أوكرانيا ولمعارضة الكيان الصهيوني ودعم إدارة بايدن للمجازر التي ترتكب. كما تمّ وضع على قائمة «المشبوهين» تُلسي غابارت المرشّحة السابقة للرئاسة عن الحزب الديموقراطي والتي حطّمت آمال كمالا هاريس. وإضافة إلى ذلك كله، هناك سياسة واضحة على وسائل التواصل الاجتماعي لإلغاء أي صوت معارض. لا يجب أن يغيب عن البال أنه تمّ إغلاق حساب الرئيس السابق دونالد ترامب من منصّة «تويتر» قبل أن تتحوّل ملكيتها لإيلون ماسك الذي أعاد حساب ترامب. وهناك محاولات حثيثة لإدخال تعديلات على التعديل الأول في الدستور الأميركي الذي يصون حق التعبير بحجة أن المعلومات «الخطأ» تضرّ بأمن الدولة. لكن كل هذه المحاولات تواجه بمعارضة شعبية واسعة ما يجعل تحقيق أهداف الدولة العميقة صعباً.

لكن ما يمكن استخلاصه من خطط الدولة العميقة هو عدم الكفاءة للنخب المتحكّمة في تلك المنظومة. وهذا الاستنتاج يستحق مقاربة منفصلة لتبيان مدى وحجم الأخطاء التي ارتكبتها وما زالت ترتكبها النخب صاحبة القرار. فتراكم الإخفاقات لا يدلّ على «تخطيط» بل على عدم قدرة على التعلّم من الأخطاء. وهذا يعود إلى تكوين الدولة العميقة وأجنداتها الخاصة التي تصطدم بالوقائع والتحوّلات التي تحصل في الولايات المتحدة كما في العالم. نذكّر هنا بمقولة الجنرال الفييتنامي جياب الذي هزم الفرنسيين والأميركيين عندما سُئل عن رأيه بالأميركيين فأجاب بالفرنسية أنهم «تلاميذ غير نجباء» (ce sont de mauvais élèves)! ومن الواضح أن رداءة النخب في الإدارات الرسمية لا تقلّ عن رداءة في الكفاءة لأصحاب القرار الفعلي في الدولة العميقة ما ينذر بأن انهيار الكيان الأميركي أمر أصبح من الممكنات وربما قريباً.

* باحث وكاتب في الاقتصاد السياسي، الأمين العام السابق للمؤتمر القومي العربي

في زمن الانهيارات: لننطلق ورشة بناء المشرق

ريجينا صنيفر *

العالم من حولنا يترنّح وكأنه على حافة الانهيار، أو بالأحرى على شفير انهيارات بالجملة:

انهيار المؤسسات الأممية والقانون الدولي، وقد كشفت حرب غزة وكل التطورات الإقليمية والعالمية أن المنظومة الغربية وأدواتها من المنظمات الدولية فقدت مصداقيتها وباتت شرعيتها ومرجعيتها الأخلاقية والقيمية موضع شكوك مشروعة، وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة وإدارتها التي جعلوا من ميثاقها حبراً على ورق.

> نحن مدعوّون، إلى جانب المقاومات العسكرية، إلى إعادة تصوّر وإبداع مدرحية اقتصادية ومدرحية تربوية ومدرحية بيئية

انهيار سياسي مع تحوّل الدول إلى مجرد واجهة عاجزة عن إدارة وحماية مواطنيها ومجتمعاتها. فالهوّة تتسع يوماً بعد يوم بين الدول التي تنظّم سياساتها المحلية وبين السلطات التي أصبحت هي التي تقرّر فعلياً في مجالات المال والاقتصاد والصحة والتربية والثقافة والأمن، متجاهلة الحدود والسيادات. سلطات تعاقب، تبيد شعوباً وتستعمر. فبعدما استهدفت قرون استعمارية العقول عبر الإغواء أو الترهيب باسم غزو الأسواق وربحية الشركات والسيطرة على المستهلكين، أصبحت قدرة السلطات الاستعمارية الجديدة مع التكنولوجيات الحديثة، أكثر تعقيداً وفعالية عبر تحوّلها إلى شكل غير مادي، فها هي تشنّ معركتها الجديدة على الإنسان عقلاً وجسداً كساحة لمعركة القرن الحادي والعشرين.

من الإنسان المستهلك وما يحمل المصطلح من هلاك، ننتقل إلى مرحلة الإنسان الافتراضي، وقد فرض عليه بكامل إرادته أن يصبح إنساناً خارج المكان والزمان وربما خارج الإنسانية. ومع انهيار الإنسان، تنهار المجتمعات وتتآكل الروابط وتزول المتّحدات الاجتماعية لمصلحة تجمعات آنية (Hors sol) لتصبح مجتمعات سائلة بحسب تعبير عالم الاجتماع زيغمن بومن، تتشابه فيها كل المكونات بلا تنوع ولا روح وكأنها مستنسخة، وتتلاشى الهويات الفردية والجماعية.

نحن نعيش في هذا العالم الرقمي، زمن الانهيارات والنهايات والإبادات. إنه عالم الـ VUCA** (ضبابي، غامض، سائل ومبهم: Volatility، Uncertainty، Complexity، Ambiguity)، هذه الإستراتيجيا الغربية السارية منذ ما بعد سقوط جدار برلين والمرتكزة على طاقة التكنولوجيا الرقمية وما وراءها من أيديولوجيا.

إنه زمن نهايات العقل الذي يُستبدل بالذكاء الاصطناعي، فمنذ بداية العالم الرقمي وبواسطة شبكة الإنترنت ووسائل التواصل، حصلت عملية استيلاء طوعية لا قسرية على أكبر كمّ من المعلومات (data) تمّ تحويلها إلى big data ثم إلى ذكاء اصطناعي يتخطى بآلاف المرّات القدرات الفردية.

إنها نهايات اليد التي تُستبدل كلياً بالآلة، ونهاية العمل الذي يُستبدل بالروبوتات لنصبح جميعنا بروليتاريا محرومة من المعرفة كما توقّع كارل ماركس.

نحن في زمن ما بعد الحقيقة مع شبكات التواصل اللااجتماعية والأخبار المزيّفة وطمس الحدود بين العالم الحقيقي والفضاء الافتراضي. مع تجريد الإنسان المستعمَر افتراضياً من إنسانيته كما كان الحال مع الإنسان الملوّن والعامل والفقير، والمختلف دينياً أو عرقياً باسم عالم أفضل، يحلم الإنسان المعزّز بالتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي بأن يكون أمامه «إنسان متضائل» محروم من الذكاء فتُرسم جدران من نوع آخر بين البشر. أصبح العالم يشبه سفينة يكتشف ركابها فجأة وهم في خضم البحر أنها من دون قبطان.

ثم ينتبه هؤلاء الركاب أن القبطان افتراضي تحكمه الآلة والذكاء الاصطناعي. تختار الآلة والسلطة التي تديرها من منظورها لما بعد الإنسانية (Transhumanisme)، من يبقى آمناً وحيّاً، «وسيقسَّم الركاب بين المختارين، أولئك الذين ستزيدهم التقنية والذين ستكون لديهم فرصة للبقاء على قيد الحياة، والساقطين، أي الآخرين، فينظمون في مجموعات غير متمايزة في سجن افتراضي».

ما نشهده حالياً هو أبعد من تحوّلات. فالتحوّل هو حركة طبيعية لكل جسم كمؤشر لحيويته وتنوعه، أمّا اليوم وقد اقتربت الآلة من الانتصار في معركتها في وجه الإنسان مع التكنولوجيات الحديثة، تقترب البشرية من عالم اللاحياة. وعالم اللاحياة ليس عالم الموت لأن عكس الحياة ليس الموت بل العدم.

عالمٌ تديره سلطة تملك القدرات المالية والإمكانات التكنولوجية والإعلامية، سلطة تعمل بمنهجية لتجعل من الإنسان مادة تستخدمها كما تشاء، تخفّض من عددها، تتلاعب بجندريتها، تراقب تحركاتها، تتحكّم بنسلها ونوعية أجنّتها، تفرض برامجها التربوية، وتمسك بمؤسساتها المحلية والدولية.

إنّ البشرية تحتاج إلى إعلان حالة طوارئ.

مواجهة هذا الاستعمار الجديد

لأننا نفهم المشرق مجتمعات ودولاً متكاملة حضارياً ومادياً وروحياً وأخلاقياً، نتساءل أين يقف المشرق من هذا المشروع المدمّر للحضارات والمجتمعات والإنسان؟ وبما أن دول المشرق ضعيفة حالياً، أنهكتها الصراعات والأطماع والسياسات الاستعمارية والفساد والأنظمة الطائفية، دول مجتمعاتها متآكلة، إنسانها مشرّد، جائع، جريح، أنظمتها فاسدة واقتصادها غير منتج... ما هي قدرتها على مواجهة هذا المشروع المتوحّش منفردة؟

إن مفهوم «المدرحية» [المادة + الروح] الذي اقترحه الفيلسوف أنطون سعادة كعلاقة المادة بالروح وقد دمجهما بكلمة واحدة، من الممكن أن يشكل إطاراً صلباً يمكننا أن نرتكز عليه لإحياء مشرق إنساني اجتماعي ومعرفي وأخلاقي، ومفتاحاً لابتداع نموذج جديد مستمدّ من حضارتنا المشرقية ومجتمعاتنا المتنوعة.

كيف؟ على سبيل المثال: بناء نموذج اقتصادي مدرحي بعيد من النماذج التي فرضتها علينا العولمة والنيوليبرالية المدمّرة للإنسان والمجتمعات والدول والبيئة، لبناء نموذج اقتصادي منتج تُعدّ فيه البيئة هبة إلهية نسهم في تحرير روحها من فوقية الإنسان وغطرسته، اقتصاد تضامني يعيد الترابط بين الإنسان والمجتمع لتحرير الفرد من أنانيته، والمجتمعات من سلطة المال والأسواق، ويطوي نهائياً صفحة الرأسمالية والليبرالية.

إنّ المنهج المدرحي الذي اقترحه سعادة هو منهج شمولي تتشابك فيه العوامل المادية والنفسية وتتكامل وتترابط بشكل عضوي في عملية تفاعل مستمر. إن جذور هذا المشرق عميقة بما فيه الكفاية لتشكّل قاعدة صلبة ومتينة لبناء هذا النموذج، فنعيد تأسيس مجتمع نفكر فيه مجدداً: ماذا نأكل وكيف نلبس وكيف نفكر وكيف نكتب وكيف نربي وكيف ندرس وكيف نتعلم.

نحن مدعوون، إلى جانب المقاومات العسكرية، إلى إعادة تصوّر وإبداع مدرحية اقتصادية ومدرحية تربوية ومدرحية بيئية، فيتمسّك مجدداً الفرد بالعائلة، والحي بالقرية والوطن، والمواطن بالدولة والبيئة الطبيعية، والدولة بالقيم والإيمان بالأخلاق. نموذج تعود فيه التكنولوجيا آلة في يد الإنسان لخدمته لا لاستعباده، تماماً كما كانت في يد المزارع والحرفي المشرقي في جبيل وأوغاريت وسومر وبابل وصور. نموذج يثبّت أن الذكاء الاصطناعي الذي يُخضِع العقول لا يمكنه أن يتفوّق على عبقرية الأبجدية التي تأقلمت وأبدعت وحرّرت المعرفة في خدمة البشرية، كل البشرية.

ما العمل؟

لننطلق ورشة بناء المشرق. ورشة جماعية يعمل فيها معاً مثقفون واقتصاديون وعمّال وطلاب، وإعلاميون وفنانون وكل أصحاب الكفايات والإرادات، كفريق لبناء نموذج مشرق الغد. نموذج مدرحي متكامل لمشرق حي أصبح حاجة لا بل ضرورة ملحّة في وجه عالم اللاحياة، سنهبه إلى عالم يفقد بوصلته كنموذج حضاري كما وُهبنا الأبجدية والأنبياء والتنوّع والانفتاح.

* عضو مؤسس لملتقى المشرق، خبيرة في المنظّمات المتعلّمة والتغيير التنظيمي في العالم الرقمي

جائزة نوبل للسلام: «جزرة» استعمارية

آلان علم الدين *

يثير ترشيح أربعة صحافيين فلسطينيين لجائزة نوبل للسلام أسئلة عدة، ولا سيما حول الدافع من وجود هذه الجائزة من الأساس. ماذا تكشف نشأة وتاريخ الجائزة عن الغاية منها؟ من يقررون منحها أو حرمانها، وهل هم «حياديون»؟ وهل الجائزة مكافأة «بريئة» أم أنها أداة تدجين استعمارية؟

تاريخ ونشأة «نوبل»

يعلم معظمنا أن ألفريد نوبل هو كيميائي ومخترع سويدي المولد. إلا أن هناك حقيقة أقل شهرة عنه وهي أنه كان صناعياً رأسمالياً. فقد راكم ثروة كبيرة، ليس فقط من اختراعاته، بل أيضاً من مشاريعه التجارية، ولا سيما شركات تصنيع الأسلحة التي ساهمت في تسليح الجيوش الأوروبية في القرن التاسع عشر. ويبدو أن نوبل لم يشعر بأي تعارض بين تجارة الأسلحة (المربحة) وفكرة السلام.

> على حد تعبير كوامي توري، «يمكن أن يتعايش السلام مع الظلم. بل يمكن أن يتعايش السلام مع الاستعباد. إذاً، السلام ليس هو الحل، بل التحرير هو الحل. السلام هو كلمة الرجل الأبيض. أما كلمتنا فهي التحرير»

فتبرّع بثروته لإنشاء «جائزة نوبل»، وهي عبارة عن خمس جوائز، بما في ذلك جائزة «السلام». ومن المثير للاهتمام أنه لم ينشئ المؤسسة ويموّلها خلال حياته، بل حرص على تدوينها في وصيته، ما سمح له بالاستفادة من ثروته ما دام حياً.

وقد نصّت وصيته على أن جائزة السلام على وجه الخصوص ستُمنح لمن قام بـ«أكثر أو أفضل عمل من أجل الأخوّة بين الأمم»، في تبنٍّ لنموذج الدولة-الأمة الأوروبية التي هي في جوهر الاستعمار. كما نصّت على أن يتم اختيار الفائز بالجائزة من قبل لجنة نوبل النرويجية التي سيتم تعيينها، لا من طرف «حيادي»، بل من قبل البرلمان النرويجي. وهذا يفسر لماذا يأتي معظم الفائزين بجائزة نوبل للسلام من القوى الاستعمارية «الغربية»، بمن في ذلك مجرمو حرب أمثال هنري كيسنجر الذي أدار إرهاب الدولة الأميركية في جميع أنحاء أميركا اللاتينية وآسيا، وباراك أوباما الذي أدار عدوان و/أو احتلال الولايات المتحدة لبلدان عربية كسوريا والعراق واليمن وليبيا، بالإضافة إلى أفغانستان وغيرها.

كما أن هذا التسييس لا يقتصر على جائزة السلام. فحتى يومنا هذا، يتم تعيين رئيس ونائب مدير مؤسسة نوبل بأكملها من قبل الملك السويدي. وهذا ما يفسر، على سبيل المثال، كون أكثر من ثلثي الفائزين بجائزة نوبل في الأدب من الأوروبيين.

«السلام» أم العدالة؟

ومن اللافت أن مفهوم «العدالة» غائب عن وصية نوبل. والتركيز على «السلام» بمعزل عن «العدالة» هو جزء بارز من السردية الاستعمارية بحيث يعكس جوهرها العدواني: نأتي، ونسحق، ثم نمدّ يدنا للسلام. فعلى حد تعبير الثوري الترينيدادي كوامي توري، «يمكن أن يتعايش السلام مع الظلم. بل يمكن أن يتعايش السلام مع الاستعباد. إذاً، السلام ليس هو الحل، بل التحرير هو الحل. السلام هو كلمة الرجل الأبيض. أما كلمتنا فهي التحرير».

وهذا ما يفسر منح جائزة نوبل للسلام لثلاثة قادة إسرائيليين مكافأةً لدورهم في «السلام»: إسحق رابين، الذي أمر جيش الاحتلال بكسر عظام المراهقين الفلسطينيين الذين يرشقون الحجارة على محتليهم، وشمعون بيريز ومناحيم بيغن، المعروفين بدورهما في الجماعات الإرهابية الصهيونية قبل النكبة وخلالها. والأمر ليس مفاجئاً. فهو ببساطة انعكاس لموقف السويد، وهي التي أيّدت خطة تقسيم فلسطين عام 1947 وكانت من أولى الدول التي اعترفت بـ«شرعية» إسرائيل عام 1948 ولعبت دوراً بارزاً في حثّ العرب على مهادنة الكيان آنذاك.

هذا لا يعني أن جميع قرارات جائزة نوبل للسلام غير أخلاقية. فالاستعمار يستخدم «العصا» و«الجزرة» لفرض رؤيته: الأولى للتهديد والثانية للترغيب. وهذا ليس حال جائزة نوبل فحسب، بل حال كل المؤسسات التي صنعتها بلدان استعمار «الغرب والشرق» لضبط التفاوض على تقسيم «كيكة» مجتمعات العالم بين بعضها. ومنها الأمم المتحدة والمحاكم الدولية والقانون الدولي وغيرها من أدوات «السلام» لا «التحرير».

نظراً إلى كل ما سبق، هل من الصائب أن يقبل فلسطيني (أو عربي، أو إنسان) جائزة نوبل للسلام؟ طبعاً، سيعود القرار لكل مرشح/ة. لكن لا بد من الإشارة إلى موقف هند الخضري، أحد المرشحين الفلسطينيين الأربعة، كما ذكره زميلها يوسف فارس: «أي جائزة وشعبي يُذبح!... لا أشعر تجاه هذه الجائزة بشيء». ألم يحن الأوان لرفض التدجين وتجاهل، بل احتقار المكافآت التي ينعم الاستعمار بها على «الشاطرين»؟ على كل حال، لن يهنأ «الفائزون» بجائزة مرموقة تعكس قيماً سامية، بل بـ«جزرة» استعمارية تعكس الإرادة السياسية لدول الاستعمار.

* كاتب ومترجم

طوفان الأقصى

مجاهرة إسرائيلية بمخطط الترحيل

العدو يشدّد حملته على الضفة

رام الله - **أحمد العبد**

تحمل عملية «مخيمات الصيف»، والتي بدأها العدو الإسرائيلي في شمال الضفة الغربية فجر الأربعاء، بعضاً من أهدافه التي فشل في تحقيقها في قطاع غزة، ولعلّ أهمّها تمرير مخطّط «التهجير الطوعي المؤقّت»، الذي من شأنه أن يتحوّل إلى تهجير دائم. ومع استمرار العدوان لليوم الثاني على التوالي، وتركّزه في مدينتَي جنين وطولكرم، بعد انسحاب قوات الاحتلال من مخيم الفارعة في مدينة طوباس، أصبح الحديث عن هذا التهجير يدور علانية على ألسنة وزراء في حكومة بنيامين نتنياهو، وأعضاء في «الكنيست».

ولا تتلمّس إسرائيل اعتراضاً حقيقياً

ليس ثمّة مَن يعتقد بأن العملية العسكرية في شمال الضفة الغربية ستؤدي إلى القضاء على المقاومة

على أفعالها في الضفة، إذ إن الضوء الأخضر الأميركي الذي مُنح لها لتنفيذ أوسع عملية إبادة جماعية في قطاع غزة، لا يزال متاحاً لارتكاب ما تراه مناسباً في الضفة، بما يشمل الترحيل والتهجير. وتأكيداً على ما تقدّم، أعربت الولايات المتحدة عن «تفهّمها» لعمليات الإخلاء في الضفة، ولو أنها قالت إنها «ضدّ تهجير إسرائيل للفلسطينيين»، بحسب ما صرّح به ناطق باسم وزارة الخارجية الأميركية، لوكالة «الأناضول» وقناة «الجزيرة»، مضيفاً أن بلاده «تدرك احتياجات إسرائيل الأمنية المتضمّنة مكافحة الأنشطة الإرهابية في الضفة الغربية».

وانتهت المهلة التي حدّدها جيش الاحتلال الإسرائيلي لسكان مخيم نور شمس، للخروج طواعية من بيوتهم بعد حصار استمرّ ليلتين، وهو كان أبلغ رسالته تلك عبر الارتباط العسكري الفلسطيني، ومفادها أنه سيسمح لمن يرغب من سكان المخيم بمغادرته بشكل طوعي، من خلال ممرّ محدّد ونقطة تفتيش وضعها على أحد مداخله، لكنّ أهالي المخيم رفضوا الخروج والتزموا منازلهم.

وفي تشابه مع ما يقوم به في غزة، يضغط العدو لإفراغ المخيمات من قاطنيها، من خلال الضغط الكبير على الأهالي، وتحويل حياتهم إلى جحيم، وجعل مناطقهم بيئة غير صالحة للعيش، وهو ما يفسّر تفجيره خط المياه الرئيسي في «نور شمس»، وتجريف كل الشوارع والطرق بشكل يصعّب السير عليها مشياً على الأقدام، إلى جانب فرضه حصاراً وطوقاً شديدَيْن يستحيل معهما الحصول على أيٍّ من المواد الأساسية، فضلاً عن إقامته نقاطاً عسكرية في المخيم، حوّلها إلى مراكز تحقيق وتعذيب للمواطنين، مانعاً طواقم الإسعاف من دخول المخيم ونقل المصابين، وكل ذلك وسط تحليق متواصل للطيران الحربي والمروحي والمُسيّر. ووسّعت قوات الاحتلال من عدوانها على جنين وطولكرم، محكمة حصارها على المدينتَين ومخيماتهما وقراهما القريبة، ومغلقةً مداخلهما، بعدما شنّت عملية تخريب وتدمير غير مسبوقة فيهما، في ظلّ اقتحامات واسعة لمناطق متفرقة ومواجهات في عدّة محاور.

وشهد مخيّما جنين وطولكرم اشتباكات مسلحة عنيفة، تمكّن خلالها المقاومون من تفجير عشرات الآليات العسكرية. لكنّ التطوّر الأبرز، تمثّل في تمكُّن العدو من اغتيال قائد «كتيبة طولكرم» محمد جابر، «أبو شجاع»، وأربعة من رفاقه في مواجهة في «نور شمس»، مقابل إعلانه عن إصابة أحد جنوده من وحدة «اليمام» الخاصة في تبادل لإطلاق النار في المخيم. ومن جهتها، أعلنت وزارة الصحة الفلسطينية أن عدد الشهداء في الضفة وصل إلى 16 منذ بدء العملية العسكرية، وهو يشمل الشهداء الذين تبلّغت بهم أو الذين وصلت جثامينهم إلى المستشفيات، علماً أن الرقم أعلى من ذلك، خاصة في ظلّ سرقة الاحتلال جثامين شهداء وعدم قدرة الطواقم الطبية على الوصول إلى الكثير من المناطق التي تتعرّض للقصف.

وتعمّقت مظاهر العملية العسكرية في جنين، لتطاول مناحي الحياة كافة؛ إذ تسبّب الاحتلال بقطع خدمات الاتصال الثابت والإنترنت وخدمة المكالمات الخلوية، جرّاء تضرّر المسارات الرئيسية والاحتياطية للخطوط، في ما يشبه أيضاً ما كان يجري في غزة، كما تعطّلت الخدمات المصرفية في فروع بعض البنوك، بسبب تدمير خطوط الفايبر المزوّدة لخدمات الإنترنت. وفي هذا الوقت، واصلت فصائل المقاومة بكل تشكيلاتها، في جنين وطولكرم، عمليات التصدّي لقوات الاحتلال،

الشهيد أبو شجاع، قائد «كتيبة طولكرم» في «سرايا القدس»، الذي اغتالته القوات الإسرائيلية، أمس (أ ف ب)

ونصْب الكمائن للمشاة والآليات، مؤكدةً نجاحها في تفجير العشرات من العبوات الناسفة، وتحقيق إصابات مباشرة. ولعلّ الكمين الأبرز لـ«كتيبة طولكرم»، هو الذي نفّذته عصر أمس في حارة المنشية، حيث نجح مقاومون في تفجير عبوة ناسفة بقوة مشاة إسرائيلية، ثم تبع ذلك إطلاق صليات من الرصاص على الجنود، الذين أكّدت «الكتيبة» وقوع قتلى وجرحى في صفوفهم. ويُعدّ هذا هو الكمين الثاني الذي نُفّذ أمس، بعد آخر مشابه نصبته «الكتيبة» صباحاً لقوة مشاة في محور المنشية أيضاً، رداً على اغتيال «أبو شجاع»، ورصد عقبه مواطنون عبر هواتفهم دخول سيارة إسعاف إسرائيلية إلى محور الكمين.

وفيما يُقدّر أن تستمرّ العملية العسكرية عدة أيام في شمال الضفة، واصل الإعلام العبري مواكبة تطوراتها؛ إذ قال المحلّل العسكري في صحيفة «هآرتس»، عاموس هرئيل، إن «القتال في الضفة، منذ 7 أكتوبر، هو الأكثر شدّة منذ انتهاء الانتفاضة الثانية في عام 2006 تقريباً»، وإن «المزيج الحالي القابل للانفجار يقرّب الضفة إلى نقطة غليان جديدة، والجدل في إسرائيل حول وقف الحرب على غزة ونقلها إلى لبنان يستند إلى فرضية أن الضفة ستبقى حلبة ثانوية. إلّا أن حجم القتال هناك، وعدد العمليات المسلحة، وبعضها موجّه إلى وسط إسرائيل، من شأن ذلك تحويلها إلى حلبة مركزية في الحرب». وليس ثمّة مَن يعتقد أن العملية العسكرية في شمال الضفة ستؤدي إلى القضاء على المقاومة، على الرغم من حجم الدمار والقتل والتخريب والضغط، وقلّة إمكانات المقاومة وبساطتها. ذلك أن وجودها وصمودها في ذاته يُعدّان إنجازاً من شأنه أن يبقي الاحتلال في حالة قلق مزمن.

وفي هذا الإطار، قال المحلّل العسكري في صحيفة «يديعوت أحرونوت»، يوسي يهوشع، إن المشكلة في الضفة لن تنتهي بالعملية العسكرية الإسرائيلية، ما لم تُغلق الحدود مع الأردن في وجه تهريب السلاح والمتفجرات إلى الأراضي الفلسطينية، معتبراً أنه يجب السيطرة على «محور فيلادلفيا الشرقي»، في إشارة إلى الحدود مع الأردن. وبحسبه، فإن «الحدود الشرقية بين الأردن والضفة مخترقة بالكامل. وتبذل إيران وحزب الله مجهوداً منسّقاً في السنوات الأخيرة لتهريب عبوات ناسفة ذات مواصفات عسكرية إلى الضفة وكذلك بنادق ومسدسات. ويبدو أنهما يحقّقان نجاحات».

«أبو شجاع» شهيداً: طولكرم تودّع «معذّب إسرائيل»

رام الله - **أحمد العبد**

إذا قُدّر لك السير في أزقّة مخيّم نور شمس، فستقرأ على جدرانها اسم «أبو شجاع» كثيراً. وإذا استرقتَ السمع لحديث الأطفال والفتية وكبار السنّ أمام المقاهي وبين الحواري وأمام المنازل فستجد «أبو شجاع» حاضراً. ولو حصل وصادفته في أحد شوارع المخيّم، فلن تعرف أن هذا الشاب النحيل جداً، والذي ملأ اسمه وفعله فلسطين كلها، هو «أبو شجاع»، قائد «كتيبة طولكرم»، وأحد مؤسّسيها، واسمه محمد جابر (26 عاماً)، الذي نجا من عدّة محاولات اغتيال واعتقال، حتى بات يُطلق عليه لقب «أبو مئة روح». وأمس، خصّصت وسائل الإعلام الإسرائيلية صدور صفحاتها، ومقدمات نشراتها، لتغطية خبر اغتيال المقاوم الشجاع في مخيم نور شمس، في اليوم الثاني من العملية العسكرية التي يشنّها العدو في شمال الضفة الغربية.

وإذ سيصادف المارة في أزقة «نور شمس» جملة «أبو شجاع معذّب إسرائيل»، فإن صوره ستملأ برحيله جدران المنازل والحارات، هو الذي كان قد التحق بالمقاومة فتًى في الـ 17 من عمره، ما عرّضه للاعتقال عدة مرات، حيث أمضى خمس سنوات في سجون الاحتلال، وبعض الوقت في سجون السلطة الفلسطينية. وقبل اغتياله، وضعت إسرائيل «أبو شجاع» على رأس قائمة المطلوبين في الضفة، واصفةً إيّاه بأنه «زعزع الاستقرار في شمال الضفة». وبعد استشهاده، كتب المراسل العسكري لصحيفة «يديعوت أحرونوت»، يوآف زيتوني، مبالغاً في وصف قائد «كتيبة طولكرم»، لتضخيم صورة الانتصار الإسرائيلي: «كبير القَتَلة في كل الأزمنة، المخرّب ابن الـ 70 روحاً (...) ويحيى عياش طولكرم، والإرهابي الرقم واحد منذ حرب الأيام الستة، محمد جابر، وجّه عملية قتل إسرائيلي في شهر حزيران الماضي، وكان تحت إمرته 40 مسلحاً في مخيم نور شمس، قتل الليلة الماضية بعد تبادل إطلاق نار مع القوات الإسرائيلية».

ويُعدّ «أبو شجاع» من المساهمين الأساسيين في تأسيس «كتيبة طولكرم»، في آذار 2022، إلى جانب قائدها الأول سيف أبو لبدة، ومجموعة من المقاومين، ومن ثم تولّى قيادتها بعد استشهاد أبو لبدة في الثاني من نيسان من العام ذاته. وساهم الشاب في توسعة «الكتيبة» بانضمام العديد من الشبان المقاومين إلى صفوفها. وفي نيسان الماضي، شنّ الاحتلال اجتياحاً واسعاً لمخيم نور شمس، استمرّ لمدة 50 ساعة، واستشهد خلاله 14 مقاوماً. وآنذاك، تحدثت مصادر إسرائيلية عن اغتيال «أبو شجاع»، وراجت تلك الشائعة، قبل أن يعاود جابر الظهور لاحقاً في تشييع الشهداء وهو محاط بعدد

يُعدّ «أبو شجاع» من المساهمين الأساسيين في تأسيس «كتيبة طولكرم» في آذار 2022

كبير من المقاومين.

وخلال الفترة التي كان فيها مطلوباً للاحتلال، لاحقت الأجهزة الأمنية «أبو شجاع»، وحاولت اعتقاله؛ ولعلّ الحادثة الأشهر ما جرى في تموز الماضي، حينما اقتحمت الأجهزة الأمنية، مستشفى «ثابت ثابت» الحكومي لاعتقاله بعد دقائق من وصوله إليه لتلقّي العلاج في يده التي أصيبت. على إثر ذلك، اندلعت مواجهات بين المواطنين والأجهزة الأمنية، وتوافدت عائلات الشهداء إلى المستشفى لحمايته ومنع اعتقاله، بينما صدرت دعوات للنفير العام في مخيمَي نور شمس وطولكرم، وفي مخيمَي جنين ونابلس، لمنع اعتقاله، وقد أطلق مسلحون النار على مقارّ السلطة في أكثر من مكان، أبرزها في جنين. كذلك ضغط الاحتلال بشكل كبير على عائلة جابر من أجل تسليم نفسه؛ إذ استشهد شقيقه محمود خلال اقتحام العدو مخيم نور شمس، واعتقل شقيقه الأكبر عدي عدة مرات، إضافة إلى شقيقه الأصغر أحمد. كما فجّر الاحتلال منزل عائلته بشكل كامل، مشرّداً إيّاها، لتنزح إلى منازل الجيران والأقارب في المخيم مع كل اقتحام.

ونعت حركة «الجهاد الإسلامي» و«سرايا القدس»، قائد «كتيبة طولكرم»، وأحد مؤسسيها الأوائل محمد جابر «أبو شجاع»، وعدداً من إخوانه، بعد مواجهة بطولية خاضوها مع جنود الاحتلال في المخيم. وقالت إن «العدو جنّد عشرات الجنود وسخّر المدرعات والطائرات المسيّرة للوصول إلى الشهيد أبو شجاع في قلب مخيم طولكرم لإدراكه بأنه وإخوانه لن يستسلموا وسيخوضون مواجهات بطولية ضده».

قراءات غربية في العدوان: مقاومة الضفة متجذّرة

منذ بدأت قوات الاحتلال الإسرائيلي، الأربعاء، عدوانها الأوسع نطاقاً منذ سنوات على الضفة الغربية، مستهدفةً مختلف محافظاتها، ولا سيّما جنين وطولكرم وطوباس، وسط دعوات من المتطرفين في حكومة بنيامين نتنياهو إلى «تكرار» سيناريو غزة هناك، بدأ المحلّلون في الغرب تصدير قراءاتهم لـ«الوضع» في الضفة، ولا سيما في ما يتعلق بحالة المقاومة هناك، بعدما تعهدت الأخيرة برد قاس على الاعتداءات الإسرائيلية.

ونقلت صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية عن محلّلين قولهم إنّه رغم أنّ فصائل المقاومة في الضفة ليست بنفس قوة وتنظيم «حماس» في غزة أو «حزب الله» في لبنان، إلا أنّ المقاتلين فيها «أذكياء ويحفظون التضاريس، ويختبئون في منازل السكان المتعاطفين معهم، والأزقّة الشبيهة بالمتاهات، في مخيمات اللاجئين». وهم يحظون، أيضاً، بـ«دعم قوي داخل مجتمعاتهم»، والكثيرون منهم «مستعدون للموت» في سبيل القضية. وتنقل الصحيفة عن مايكل ميلشتاين، الرئيس السابق لـ«الشؤون المدنية الفلسطينية في الجيش الإسرائيلي»، قوله إن الجماعات المسلّحة في الضفة الغربية «تزداد قوة»، فيما يضع زعيم «حماس» الجديد هناك، زاهر جبارين، «جهداً هائلاً لتأجيج النيران في الميدان».

ويتابع المحلّلون أنّ التنسيق بين مختلف فصائل المقاومة في الضفة ازداد بعد عملية «طوفان الأقصى». كما يقرّ هؤلاء بأنّ العنف الذي يرتكبه المستوطنون بحق المواطنين، إضافة إلى عدم الرضى عن السلطة الفلسطينية التي يُنظر إليها على نطاق واسع على أنها «فاسدة ومتواطئة» مع الاحتلال، أسهم في زيادة نسبة التجنيد لدى القاومة.

وانطلاقاً مما تقدّم، يقر عدد من المراقبين الإسرائيليين والغربيين بأنّ العملية الإسرائيلية الأخيرة لن تكون قادرة على القضاء على المقاومة، تماماً كما هو الحال في قطاع غزة، من دون التوصل إلى «حل جذري» للقضية الفلسطينية. على أن هكذا حلّ يبدو بعيد المنال؛ إذ إن رعاة الاحتلال الغربيين يظهرون قاصرين عن تسليط ضغوط حقيقية عليه. ورغم «العقوبات» التي تلجأ إليها واشنطن لمواجهة الأعمال العدائية للمستوطنين في الضفة، فقد ارتفعت نسبة تلك الأعمال بشكل كبير بعد السابع من أكتوبر؛ إذ استشهد ما لا يقل عن 628 فلسطينياً، وفقاً لتقديرات «الأمم المتحدة»، وأصيب نحو 5 آلاف و400 شخص، بحسب أرقام صادرة عن وزارة الصحة الفلسطينية، وسط تضييق مستمرة على حركة الفلسطينيين، ما يمنعهم في كثير من الأحيان من الحصول على الخدمات الطبية اللازمة.

ومع ذلك، تستمر الولايات المتحدة في الإيحاء بأنّها تحاول «وضع حد»

يقر عدد من المراقبين بأنّ العملية الأخيرة غير قادرة على القضاء على المقاومة، تماماً كما هو الحال في غزة

لأعمال العنف في الضفة، إذ أعلنت، الأربعاء، فرض عقوبات على منظمة إسرائيلية غير ربحية ومسؤول عن الأمن في مستوطنة في الضفة. وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية، ماثيو ميلر، إن منظمة «هاشومير يوش» غير الحكومية التي تقول إنها تساعد في حماية المستوطنين، قدمت دعماً ملموساً لبؤرة استيطانية مقامة من دون تصريح، وتخضع بالفعل لعقوبات. أمّا المسؤول المستهدف، طبقاً لميلر، فهو إسحق ليفي فيلانت، وهو مدني مسؤول عن تنسيق الأمن في مستوطنة «يتسهار»، قاد مجموعة من المستوطنين المسلّحين في شباط لوضع حواجز على الطرق والقيام بدوريات هدفها إجبار الفلسطينيين على مغادرة أراضيهم.

من جهة أخرى، فإن العملية العسكرية الأخيرة، والتي لن تستثني المدنيين ولا الطواقم الإنسانية - إذ أعلنت «جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني»، الأربعاء، مثلاً، أن الجيش الإسرائيلي يعرقل عمل الطواقم الطبية ويرفض دخولها إلى مخيم «نور شمس»، قرب طولكرم، لتقديم مساعدات طبية -، من شأنها أن تلحق المزيد من الضرر بصورة الاحتلال على الساحة العالمية. وفي هذا الإطار، أدان مكتب «الأمم المتحدة» لحقوق الإنسان الهجوم الإسرائيلي، معتبراً أنّه تمّ «بطريقة تنتهك القانون الدولي، وتخاطر بتأجيج الوضع المتأزم بالفعل». كما دعا الأمين العام للمنظمة، أنطونيو غوتيريش، إلى «وقف فوري» لعمليات إسرائيل في الضفة الغربية، مشيراً إلى أنّه «يدين بشدة الخسائر في الأرواح، بمَن في ذلك الأطفال».

(الأخبار)

من القناص الفرد إلى جيش القناصين

خِبرة المقاومة تتكثّف في «نتساريم»

غزة - **يوسف فارس**

حينما كان يظهر القناصة في العروض العسكرية لفصائل المقاومة في قطاع غزة في سنوات ما قبل «طوفان الأقصى»، لم يكن ثمة ما يشير إلى أن هؤلاء الذين يحملون أسلحة يناهز طولها المترين، سيشكّلون فارقاً في المشهد الميداني في حرب بهذا الحجم. لكن أمس، أقرّت صحيفة «إسرائيل اليوم»، في صفحتها الرئيسية، بأن قناصة حركتي «حماس» و«الجهاد الإسلامي» يشكّلون الخطر الأكبر على القوات الإسرائيلية العاملة داخل القطاع.

منذ بداية «انتفاضة الأقصى» الثانية، حُصر سلاح القناصة في حالات فردية أثبتت براعتها في القنص. وربما امتلكت كلّ من «سرايا القدس» و«كتائب القسام» عنصراً واحداً يمثّل طفرة أو موهبة فريدة، بوسعه تنفيذ عمليات القنص، بما هو متوفر من أسلحة روسية، مثل بندقية «الدراغينوف» التي دخلت الخدمة في عام 1967، أو بندقية «الناتو» الأميركية، علماً أنه لم تكن تلك البنادق ولا رصاصاتها حاضرة بوفرة. ويذكر أحد المقاومين أن بندقية القنص الواحدة كانت تطوف عدداً من الفصائل في الشهر الواحد، وأن ثمن الرصاصة الواحدة كان يصل أحياناً إلى 70 دولاراً. وقد أدى هذا الشحّ اللوجستي إلى تحجيم الخبرات البشرية في حدود ما هو متوفّر. وهكذا، بقيت مهمات القنص حتى عام 2008 تُوكل إلى ذلك الشخص/ الطفرة، الذي يُحسن استخدام نوع واحد من السلاح، لا يتجاوز مداه القاتل كيلومتراً واحداً، وعيار طلقته 7,62 ملم.

أما نقطة التحوّل التي انتقلت بمهمات القنص الفردية، إلى تخصّص قتالي واسع، افتُتحت لأجله أكاديميات عسكرية، وخضع المقاتلون في إطاره لاختبارات عسكرية طويلة لانتقاء من يصلح للعمل فيه، فكانت وصول قطعة بندقية «شتاير إتش إس 50» النمسَوية التي دخلت الخدمة عام 2004، وفرضت عليها الولايات المتحدة حظر بيع في سوق السلاح الدولية، كي لا تصل نسخة منها إلى الجمهورية الإسلامية في إيران. لكنّ الأخيرة، وفق ما يقوله مصدر في المقاومة، حصلت على قطعة منها بعد عام واحد من طرحها، واستنسختها بالهندسة العكسية، وطوّرتها، ثم أدخلتها مرحلة الإنتاج الوافر وحملت اسم «شاهر». وهكذا، وصلت إلى غزة في صيف عام 2008. وفيما كانت القطعة النمسَوية التي تطلق رصاصاً من عيار 12,7 ملم بمدى قاتل يصل إلى 1500 متر، طُوّرت «شاهر» الإيرانية لتطلق رصاصاً بعيار 14,5 ملم وبمدى قاتل يصل إلى 4000 متر. أما النسخة القسّامية المحلية منها، فحملت اسم «الغول»، وهي تطلق رصاصاً بعيار 14,5 ملم بمدى فعّال وقاتل يصل إلى 2000 متر.

سلاح القنّاصة في غزة ليس عرضة للاستنزاف، فالبندقية الإيرانية متوفّرة والرصاص يُصنع محلياً

بيت القصيد في كل ما سلف ذكره، أن أسلحة القنص لم تعد نادرة، ولم يعد رصاصها عزيزاً، بل أضحت متوفّرة لدى كل فصائل المقاومة، وصار بالإمكان إنشاء تخصّص عسكري كامل يجيد استخدام أفضل قطع السلاح في العالم، وأكثرها ملائِمة لبيئة القطاع، تلك التي يصنعها المقاتلون بأيديهم، ويجيدون التعامل معها باحتراف. وظهرت هذه الوفرة البشرية في القناصين والسلاح خلال «طوفان الأقصى» كما لم تظهر من قبل، حيث لم يخلُ أسبوع واحد من أسابيع الحرب الـ 44 من تنفيذ عملية قنص واحدة على الأقل، بل إن بداية عملية «طوفان الأقصى»، انطلقت من سلاح القنص الذي استهدفت رصاصاته الدقيقة كاميرات المراقبة وأبطلت عمل الرشاشات الإلكترونية على طول السياج الفاصل خلال دقائق.

ولعل أكثر ما يقلق جيش العدو من هذا السلاح، هو استحالة تعرّضه للاستنزاف، حيث الرصاص يُصنع محلياً، والقناصة الذين تخرّجوا من الأكاديميات العسكرية وأطلقوا طوال عشر سنين مئات الطلقات، جاهزون دائماً، كما أن عملية القنص ليست بحاجة إلى أكثر من رامٍ ماهر ورصاصة. أما المدى، فإن شعاع الإصابة الذي توفّره القطعة الإيرانية يبلغ 4 كيلومترات، هي عمق محور «نتساريم» من آخر احتكاك عمراني في حي الزيتون إلى الحاجز المستحدث، ما يعني أن جنود الاحتلال الذين ستقرّر عنهم القيادة السياسية البقاء في غزة، سيكونون بطاً في ميدان رماية لا ينفد رصاصه ولا يكلّ قنّاصته.

(أ ف ب)

طوفان الأقصى

حيفا في المهداف مجدّداً
العدو يعتّم على الهجمات العراقية

زائرو مرقد الإمام ابي الفضل العباس يرفعون اعلام فلسطين (أ ف ب)

«المقاومة العراقية دخلت منذ بداية الطوفان الأقصى على الخط، وقامت بتوجيه ضربات ضد مواقع حيوية وعسكرية تابعة للكيان الصهيوني في الأراضي المحتلّة»، معرباً عن اعتقاده بأن «العدو لن يفصح عن عملياتنا لأسباب متعددة، منها أنه لا يريد أن يُظهر لجمهوره أنه مستهدف من عدة جبهات، ومحاصر من محاور كثيرة قد تجعله في حالة هلع»، مضيفاً أن «الأمر الآخر هو أن العدو لا يريد نشر كل الضربات التي تصيبه خاصة من العراق باعتبار أنه بلد بعيد عنه نسبياً قياساً إلى البلدان الأخرى التي ينشط فيها محور المقاومة كلبنان وحتى فلسطين، وهذا يأتي ضمن استراتيجيات تكتم العدو حتى لا يخرج بصورة المهزوم والمرعوب». ويرى الفرطوسي أن «استهداف الأراضي المحتلة من العراق، من الناحية التقنية، هو تقدّم كبير في أداء المقاومة، وهذا الأمر لا يمكن الاعتراف به من قبل العدو، لأن ذلك سينعكس سلباً على مقاتليه ليدبّ فيهم الهوان والضعف». ويتابع أن «غالبية العمليات التي نفّذتها المقاومة العراقية أصابت أهدافها بشكل مباشر ودقيق وتتجاوز حتى القبة الحديدية، لكن العدو لم يرد الإعلان عنها أو الإقرار بذلك أمام الإعلام». ويستدرك بأن «الإسرائيليين ردّوا أكثر من مرة على الحدود وفي الداخل العراقي بضربات جوية، باعتراف أميركي وأيضاً من المسؤولين الحكوميين العراقيين، لكن ذلك شبه مُعتّم عليه وعلى منفذيه، وبالتالي هذا اعتراف وتأكيد على أن ضربات المقاومة أصابت أهدافها بدقة كبيرة».

الاعتراف بالهجمات العراقية يحتّم الرد عليها، ما قد يحرج الأميركيين

بغداد – **الأخبار**

أعلنت «المقاومة الإسلامية في العراق» أنها استهدفت، أمس، محطة كهرباء إسرائيلية في مدينة حيفا، في ظل تكتّم الاحتلال، كعادته، على كل العمليات التي نفّذتها المقاومة العراقية منذ بداية استهدافها إياه، في إطار مساندتها المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة. ويبدو أن السلوك الإسرائيلي تجاه الهجمات من العراق بالذات، له أسبابه التي تعود إلى الاحتلال الأميركي لهذا البلد، والذي صار مسألة أكثر حساسية في ضوء المطالبات العراقية بانسحاب الأميركيين؛ وبالتالي فإن أي إعلان إسرائيلي عن تلك الهجمات، سيحتّم على إسرائيل الرد عليها، ما يفاقم مشكلة واشنطن هناك. لكن ذلك لا يعني أنه لم تكن هناك اعتداءات إسرائيلية غير معلنة في العراق، وفق ما تؤكد مصادر عراقية مطّلعة لـ«الأخبار».

وكانت «المقاومة الإسلامية»، قالت في بيان، إنها استهدفت محطة كهرباء «ألون تافور» الصناعية في حيفا بواسطة الطيران المُسيّر. وأشار البيان إلى أنّ «هذه العملية تأتي استمراراً لنهج مقاومة الاحتلال، ونُصرةً لغزّة، وردّاً على المجازر التي يرتكبها الكيان الغاصب بحقّ المدنيين الفلسطينيين من أطفال ونساء وشيوخ»، مؤكداً «الاستمرار في دكّ معاقل الأعداء». وعن سياسة العدو المتمثلة في عدم الإعلان عن هذه العملية أو غيرها من الهجمات العراقية، يقول المتحدث باسم «كتائب سيد الشهداء»، كاظم الفرطوسي، لـ«الأخبار»، إن

لا هدنة في البحر الأحمر: السماح بسحب «سونيون» مشروط

صنعاء - **رشيد الحداد**

بعد أسبوع من استهدافها من قبل القوات اليمنية البحرية، سمحت صنعاء للاتحاد الأوروبي بقطر السفينة اليونانية المحترقة «سونيون» من مياه البحر الأحمر إلى أحد شواطئ جيبوتي، في وقت تفيد فيه المؤشرات بأن موافقة صنعاء على طلب الاتحاد جاءت بشروط؛ أبرزها انسحاب تدريجي لما تبقى من فرقاطات تابعة لقوة المهام الأوروبية «أسبيدس»، ووقف أيّ تدخّلات لها في البحر الأحمر. وأكد رئيس وفد «أنصار الله» المفاوض، محمد عبد السلام، مساء أول من أمس، السماح بسحب «سونيون» بعد تواصل جهات دولية عدة، وخاصة أوروبية. وقال، في منشور له على منصة «إكس»، إن احتراق السفينة المرتبطة بالكيان الإسرائيلي مثال على جدية اليمن في استهداف أيّ سفينة تنتهك قرار الحظر اليمني القاضي بمنع العبور إلى موانئ فلسطين المحتلة.

(أ ف ب)

وفي حديث إلى وكالة «رويترز»، نفى عبد السلام وجود أيّ هدنة في البحر الأحمر، وذلك بعد ساعات من تصريحات نقلت عن البعثة الإيرانية في الأمم المتحدة، والتي قامت بدور الوسيط بين الاتحاد الأوروبي وصنعاء، عن أن الأخيرة وافقت على هدنة مؤقتة. ووفقاً لمصادر سياسية في العاصمة اليمنية، فإن البعثة الإيرانية فسّرت قبول صنعاء بمطالب الاتحاد الأوروبي بسحب السفينة، التي ظلّت تحترق لنحو أسبوع في المياه الدولية، بأنه موافقة على هدنة مؤقتة. وقالت المصادر لـ«الأخبار»، إنه لا وقف للعمليات البحرية اليمنية إلا بوقف الحرب ورفع الحصار عن غزة. وأكدت استمرار العشرات من الشركات الملاحية غير المتورطة في كسر الحصار اليمني المفروض على الملاحة الإسرائيلية في البحر المتوسط، في التواصل مع القوات البحرية اليمنية التي تسمح للسفن التابعة لها بالعبور الآمن في الممر الملاحي الدولي في البحر الأحمر ومضيق باب المندب، وتقدّم الحماية الكاملة لها.

وفي الوقت الذي تدفع فيه الولايات المتحدة نحو بقاء بعثة «أسبيدس» في البحر الأحمر، بعد انسحاب كل السفن العسكرية الأميركية، أعلنت وزارة الدفاع الهولندية، أمس، سحب المدمرة «إتش إن إل إم إس كاريل دورمان»، بعد أشهر على نشرها إياها ضمن البعثة الأوروبية. وجاء سحب البارجة بعد ساعات على إعلان اليمن اتفاقاً مع الاتحاد الأوروبي يقضي بالسماح بانتشال «سونيون». ولم يتضح بعد ما إذا كان قرار هولندا يندرج ضمن بنود سرية في الاتفاق، أو جزء تعرّضها لهجوم، وخصوصاً مع إعلان صنعاء استهداف بارجة غربية حاولت إنقاذ «سونيون» نهاية الأسبوع الماضي.

البعثة الإيرانية في الأمم المتحدة قامت بدور الوسيط بين الاتحاد الأوروبي وصنعاء

إلا أن مراقبين عسكريين أشاروا إلى أن توقيت الانسحاب الهولندي يشير إلى توصّل القادة الغربيين إلى اقتناع بعدم جدوى الانتشار العسكري في البحر الأحمر، ولا سيما بعد فشل البعثة الأوروبية في حماية السفن، وأخرها «سونيون». وقالت مصادر ملاحية في صنعاء، لـ«الأخبار»، إن المتبقي من الفرقاطات الأوروبية في البحر الأحمر وخليج عدن لا يتجاوز ثلاث قطع إيطالية وفرنسية ويونانية. وأشارت إلى أن انحسار الحضور العسكري لمهمة «أسبيدس»، يؤكد تفكّك هذا التحالف العسكري، شأنه شأن تحالف «حارس الازدهار» بقيادة الولايات المتحدة، وذلك تحت وطأة العمليات العسكرية اليمنية في البحر الأحمر وخليج عدن.

بدوره، تحدث قائد حركة «أنصار الله»، عبد الملك الحوثي، في خطابه الأسبوعي، أمس، عن عملية اقتحام السفينة «سونيون»، والتي جاءت ضمن عمليات نوعية ومهمّة نفّذتها القوات البحرية اليمنية هذا الأسبوع، مشيراً إلى أن «فريقين من القوات البحرية اقتحما السفينة على مرحلتين ودمرا ما فيها من شحنات بعد تفخيخها وتفجيرها». وأضاف أن «العملية موثقة بمشهدها الكبير والمؤثر، والذي يبيّن أن الأميركي كاذب في مزاعمه تجاه أيّ ردع للعمليات اليمنية المساندة لفلسطين». وأشار إلى أن «العمليات مستمرة بفاعلية، على رغم أن صيد السفن في البحر الأحمر أصبح نادراً لقلّة السفن المرتبطة بالأعداء». وتابع أن «بعض الشركات بات تحرّكها بعيداً جداً في أقصى المحيط الهندي البعيد عن أفريقيا وليس الأقرب إلى البحر العربي أو سقطرى». ووجد الحوثي تأكيد استعداد قواته للرد على العدوان الإسرائيلي الذي استهدف محافظة الحديدة، مكرراً أن «التحضير للرد مستمر، وأن التوقيت سيكون مفاجأة للعدو». ولفت إلى أن قواته «تحرص على رفع معدّل تأثير عملياتها العسكرية في عمق الكيان»، مؤكداً أنه «ليس هناك سقف سياسي ولا اعتبارات أخرى يمكن أن تحدّ من مستوى عملياتنا المساندة لغزة».

مقالة

عصر غزة الذي بدأ: الشعوب لا تفنى بالحروب

عبد المنعم علي عيسى

اندفع الغرب، منذ انتشار الصور الأولى لزلزال «طوفان الأقصى» فجر السابع من أكتوبر، نحو مسار وحيد لا يُرى ثان له، وهو «استئصال حماس». والمبرّرات التي قادت نحو ذلك الاندفاع السريع كانت كثيرة؛ فالحركة أصابت التقنية العسكرية الغربية في الصميم، ونجحت في ما فشل العرب في تحقيقه عندما قرّروا مواجهة إسرائيل بجيوش نظامية كان يعوزها الكثير، فضلاً عن أن صراعهم معها كان يسير وفق ضوابط تفرضها «مظلّة» النظام الدولي السائد وموازين القوى فيه. أما «حماس»، فقد بدت متفلّتة مما تقدّم كله، دفعة واحدة؛ إذ شكل «طوفان الأقصى» فعل تمرّد على النظام الدولي برمّته. وفي مراحله الممتدّة منذ 11 شهراً، ظهر كتهديد وازن لهذا الأخير، من الممكن أن يصيبه في مقتل.

عندما حطّ وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، في تل أبيب بعد أيام من «الطوفان»، قال إنه أتى باعتباره «يهودياً». والقول، الذي من شأنه أن يعيد الصراع إلى مربّعه الديني، هو مجازفة استدعتها «خطورة» اللحظة التي فرضت على «القلب» أن يكون الناطق فيها بدلاً من «العقل». وسوف تكون للعودة إلى المربّع الديني تداعيات كبرى على نسيج «اتفاقات أبراهام»، التي هدفت بالدرجة الأولى إلى تشبيك النسج القائم في المنطقة، تمهيداً لقيام «سلام المجتمعات» بعد ثبوت فشل «سلام الأنظمة».

على مقلب آخر، لم تدفع ملامح «النكبة» التي كانت الأشدّ في ما تعرّضت له دولة بهذه القدرات، بالغرب إلا إلى مواصلة إنكار الواقع، والقول إن الصراع في حقيقته يقوم بين «حركة متطرفة» وكيان هو أشبه بـ«حمامة سلام»، لكنها تملك مخالب نسر «للدفاع عن نفسها». وذاك أمر من شأنه أن يؤدي إلى «تفسّخات» داخل ما يسمّى «الشرعية الدولية». فالصراع، وفق ما تقرّه كل قرارات هذه الأخيرة، هو في جذره بين استيطان وسكان شرعيين؛ وعليه، فإن «الانفجار» هنا مردّه ذلك الجذر، وانسداد الأفق أمام السكان الشرعيين لناحية إمكان استعادتهم لحقوقهم السلبية. ومن المؤكد أن هذا يصيب «مصداقية» تلك الشرعية، التي يمثّل الغرب لبوسها من أعلى رأسها إلى أسفل قدميها، بـ«فتق» هو الأوسع من بين ما تعانيه جراء «ضيق» لبوسها الآنف الذكر.

وعلى رغم أن الديموقراطية الغربية أثبتت أنها النظام الأقل سوءاً من بين الأنظمة السائدة على امتداد العالم، إلا أن «صدع» غزة، بكل حمولاته الإنسانية والقيمية التي تركها، أثبت زيف «وصاية الغرب الأخلاقية»، والتي كثيراً ما لعبت دور الذراع في بسط هيمنته العالمية، ووضعها على حافة السقوط. من كان، قبل غزة، يحلم في أن تقوم «دول جنوبية» مثل ناميبيا ونيكاراغوا بجرّ دولة «غربية» من عيار ألمانيا إلى قاعات «محكمة العدل الدولية» بتهمة دعم الإبادة الجماعية التي تمارسها إسرائيل في فلسطين؟ ألا يشير ذلك إلى انقسام عالمي تتراصف قواه لتبرز في مواجهة ذات طابع قيمي إنساني بين «حلف إبادة» غربي وحلف «كافر» بهذا الأخير؟ ألا يشير أيضاً إلى بدء فقدان الغرب لـ«سلطته الأخلاقية»؟ وخصوصاً بعدما تنادت منصّاته ومنابره لتبرير مناظر الإبادة التي ملأت العالم من أقصاه إلى أقصاه، في مؤشر صارخ إلى أن الخطابات السابقة الداعية إلى حماية الإنسان وتقديس حقوقه كانت زائفة تماماً.

على مقلب آخر، لم تدفع ملامح «النكبة» التي كانت الأشدّ في ما تعرّضت له دولة بهذه القدرات، بالغرب إلا إلى مواصلة إنكار الواقع، والقول إن الصراع في حقيقته يقوم بين «حركة متطرفة» وكيان هو أشبه بـ«حمامة سلام»، لكنها تملك مخالب نسر «للدفاع عن نفسها». وذاك أمر من شأنه أن يؤدي إلى «تفسّخات» داخل ما يسمّى «الشرعية الدولية». فالصراع، وفق ما تقرّه كل قرارات هذه الأخيرة، هو في جذره بين استيطان وسكان شرعيين؛ وعليه، فإن «الانفجار» هنا مردّه ذلك الجذر، وانسداد الأفق أمام السكان الشرعيين لناحية إمكان استعادتهم لحقوقهم السلبية. ومن المؤكد أن هذا يصيب «مصداقية» تلك الشرعية، التي يمثّل الغرب لبوسها من أعلى رأسها إلى أسفل قدميها، بـ«فتق» هو الأوسع من بين ما تعانيه جراء «ضيق» لبوسها الآنف الذكر.

وعلى رغم أن الديموقراطية الغربية أثبتت أنها النظام الأقل سوءاً من بين الأنظمة السائدة على امتداد العالم، إلا أن «صدع» غزة، بكل حمولاته الإنسانية والقيمية التي تركها، أثبت زيف «وصاية الغرب الأخلاقية»، والتي كثيراً ما لعبت دور الذراع في بسط هيمنته العالمية، ووضعها على حافة السقوط. من كان، قبل غزة، يحلم في أن تقوم «دول جنوبية» مثل ناميبيا ونيكاراغوا بجرّ دولة «غربية» من عيار ألمانيا إلى قاعات «محكمة العدل الدولية» بتهمة دعم الإبادة الجماعية التي تمارسها إسرائيل في فلسطين؟ ألا يشير ذلك إلى انقسام عالمي تتراصف قواه لتبرز في مواجهة ذات طابع قيمي إنساني بين «حلف إبادة» غربي وحلف «كافر» بهذا الأخير؟ ألا يشير أيضاً إلى بدء فقدان الغرب لـ«سلطته الأخلاقية»؟ وخصوصاً بعدما تنادت منصّاته ومنابره لتبرير مناظر الإبادة التي ملأت العالم من أقصاه إلى أقصاه، في مؤشر صارخ إلى أن الخطابات السابقة الداعية إلى حماية الإنسان وتقديس حقوقه كانت زائفة تماماً.

يمكن من خلال متابعة التحوّلات الجارية في النسيج الغربي على ضفاف «المقتلة» الفلسطينية ملاحظة بروز نزعة «المكارثية» من جديد، لكن الطبيعة الجديدة من هذه الأخيرة تقوم على «تجريم» الشرائح والنخب الغربية التي تجرّأت وأعلنت مناهضتها لتلك المقتلة. والظاهرة المشار إليها، بدت واضحة في طريقة التعاطي مع التظاهرات التي رفعت شعار «الحرية لفلسطين» و«الحرية لشعبها في موطنه من البحر إلى النهر». أما تبلوراتها التي لم تصل بعد إلى ميداتها التي كانت عليها زمن الخمسينيات، فيمكن لحظها من خلال المراسيم والقرارات التي راحت تصدر بغرض تحجيم الدور الذي يمكن أن يلعبه أولئك الذين لا يزالون يحتفظون بحسّ إنساني «عام». والراجح هنا أن نمو النزعة المذكورة سوف يكون ذا حمولات أشد وطأة على البنيان الغربي مما كان عليه زمن الخمسينيات والستينيات، عندما «أفتت» المكارثية بضرورة مكافحة «الأثر» الشيوعي حيثما وجد، وأينما حلّ. فإذا كان مبرّراً مكافحة القيم الشيوعية لوجود اختلافات جذرية معها وفقاً لمفاهيم الغرب، فما هو المبرّر لمكافحة جماعات لم تستطع رؤية شلال الدم وهو يتدفق، مريقاً معه كل ما تبقى من قيم وأخلاق لطالما مثّلت «ديدن» هذا الأخير على امتداد قرون؟

ما فعله يحيى السنوار، ومن ورائه غزة، هو أن معركته كشفت زيف الغرب ووحشيته، وأحالت إلى التقاعد نظريات عمّرت لقرون عدة حتى تحوّلت إلى «ديانات» بمرور الزمن، من نوع «دين» الديموقراطية، و«دين» حقوق الإنسان، بفعل رسوبها في الامتحان الأبرز ممّا تعرضت له على مرّ السنين. وعبر ذلك، هدم السنوار كل أوهام «السلام» التي لطالما عشّشت في أذهان البعض العربي، حتى جي، بجدارات الثقافة لدعمها على نحو يمكن لحظه في «اتفاقات أبراهام». ألا يصحّ، كنتاج لما ورد ذكره أعلاه، القول إن السنوار قد أعلن، عبر طوفانه، بداية عصر جديد، لا بدّ وأن يجترح نظرياته الخاصة به؟ وهي ستكون كفيلة بجبّ كل ما سبقها، كبداية لتاريخ يقول سطره الأول: إن الشعوب لا تفنى بالحروب، لكنها تفنى فقط بالمساومة على وجودها.

9610 شهداء من الطلاب والأساتذة والجامعيين
عام دراسي جديد يضيع في غزة؟

غزة - **هداية محمد النّتر**

فيما أعلنت وزارة التربية والتعليم الفلسطينية انطلاق العام الدراسي الجديد 2024-2025، مطلع الشهر المقبل، لا يزال آلاف الطلبة في قطاع غزة يواجهون حرب إبادة مستمرة منذ ما يقرب من 11 شهراً، أسفرت، إلى الآن، عن استشهاد الآلاف منهم، ومن هيئة التدريس، معلّمين وأساتذة جامعات. ولم يتمكّن طلبة القطاع من إكمال عامهم الدراسي الماضي (2023-2024)، بفعل العدوان الذي انطلق في تشرين الأول 2023، والذي استُهدفت خلاله 80% من المؤسسات التعليمية.

وفي هذا الإطار، يقول مدير المكتب الإعلامي الحكومي في غزة، إسماعيل الثوابتة، إن العدو يسعى إلى القضاء على جلّ القطاعات الحيوية في غزة، والبالغ عددها 15 قطاعاً، من بينها التعليمي. ويشير الثوابتة، في حديث إلى «الأخبار»، إلى أن العدوان الإسرائيلي «دمّر أكثر من 122 مدرسة وجامعة تدميراً كلياً، وأكثر من 334 مدرسة وجامعة تحتاج الآن إلى إعادة ترميم وتهيئة بعدما دُمّرها جزئياً»، مضيفاً أن عدد الطلبة الذين استشهدوا خلال الحرب بلغ، إلى الآن، 9 آلاف طالب وطالبة من مختلف المراحل التعليمية، إلى جانب أكثر من 500 من هيئة التدريس، وما يزيد على 110 من العلماء وأساتذة الجامعات والباحثين والعاملين في الجامعات الفلسطينية. ويعتبر ما تقدّم بمنزلة دليل على تعمّد الاحتلال «القضاء على القطاع التعليمي وحرمان الطلبة من الالتحاق بالمسيرة التعليمية»، لافتاً، إلى أن 40 ألف طالب حرموا من التقدّم لاختبارات الثانوية العامة لهذا العام.

دمّر العدو أكثر من 122 مدرسة وجامعة تدميراً كلياً، وأكثر من 334 دمّرها جزئياً

إزاء ذلك، يؤكد الثوابتة أن لجنة طوارئ وزارة التربية والتعليم في الحكومة في غزة «وضعت خطتي طوارئ لاستكمال المسيرة التعليمية فور انتهاء حرب الإبادة الجماعية على قطاع غزة: الأولى، خطة المراحل الدراسية الأساسية من الصف الأول وحتى الرابع الابتدائي، والثانية لطلبة مرحلة الثانوية العامة إذ يتقدّمون للاختبارات في شهر كانون الأول 2024». وفي التفاصيل، يبيّن أن الخطة التنفيذية مدّتها ثلاثة إلى أربعة أشهر، يعوّض خلالها الطالب 70% من منهاج العام الدراسي السابق ويقدّم الاختبارات المتعلقة بها قبل أن ينتقل إلى المرحلة التالية، مضيفاً أنه «ستتم مواءمة أعداد الطلبة مع أعداد المدرسين والمدارس التي

وضعت «لجنة طوارئ» وزارة التربية والتعليم خطتي طوارئ لاستكمال المسيرة التعليمية فور انتهاء حرب الإبادة الجماعية (أ ف ب)

ستستقبلهم». ويعرب عن أمله في أن يكون هناك تعاون كبير من قِبل وزارة التربية والتعليم في الضفة المحتلة في ما يتعلق بتوفير الكتب المدرسية «خاصة أن جلّ المطابع في قطاع غزة تم تدميرها على أيدي الاحتلال الإسرائيلي».

وكان قد حمّل المكتب الإعلامي الحكومي، ومن خلفه الإدارة الأميركية، كامل المسؤولية عن تدمير المدارس والجامعات وقتل الطلبة والمعلمين وأساتذة الجامعات «بطريقة ممنهجة ومقصودة»، منوهاً إلى أن «معظمهم قُتلوا في بيوتهم بعدما مُسحت مربعات بأكملها، وهُدمت المنازل فوق رؤوس أصحابها». وطالب المكتب، المجتمع الدولي ومجلس الأمن والمنظمات الدولية والأممية وذات الصلة، بالضغط على إسرائيل لوقف الإبادة الجماعية، وعلى الإدارة الأميركية لعدم تصدير الأسلحة المحرّمة دولياً إلى الاحتلال، وكذلك الوقوف إلى جانب قطاع غزة في إعادة بناء المدارس والجامعات وإعادة تأهيلها للدراسة والتعليم الجامعي.

وتجدر الإشارة إلى أن 625000 طالب التحقوا، مطلع العام الدراسي الماضي، بمقاعد الدراسة في جميع محافظات قطاع غزة، وتوزّعوا على 743 مدرسة حكومية، ومدارس تابعة لـ«وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين» (أونروا)، والمدارس الخاصة، فيما بلغ عدد المعلّمين الإجمالي أكثر من 22000 مدرّس موزّعين على تلك المدارس.

تقرير

«كورسك» تنعش الآمال الغربية
أوروبا نحو تعميق العداء لروسيا

(أ ف ب)

لندن - **سعيد محمد**

استعادت أوروبا حرارة نشاطها السياسي بعد بيات صيفي استمرّ عدة أسابيع؛ واجتمع القادة العسكريون ووزراء خارجية ودفاع الاتحاد الأوروبي في بروكسل لعقد مشاورات رسمية، بدأت أمس وتتواصل اليوم، بمشاركة وزراء من أوكرانيا وتركيا. وفي الوقت نفسه، بدأ رئيس الوزراء البريطاني، كير ستارمر، جولة أوروبية شملت كلاً من برلين وباريس، قبل أن ينتقل الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، إلى صربيا الملتهبة شعبياً، على خلفية اتفاق حكومتها الأخير مع الاتحاد الأوروبي حول تعدين الكوبالت لمصلحة الصناعات الأوروبية.

وعلى الرغم من تعدّد العناوين والأجندات المعلنة لهذا الحراك المحموم، إلا أن كل ذلك الرقص بدا وكأنّه يتم على إيقاع طبول الحرب مع روسيا، ولا سيما بعد الحركة الالتفافية التي قام بها الجيش الأوكراني لاختراق الحدود الروسية من جوار كورسك، وردّ موسكو العنيف (الإثنين والثلاثاء) بصواريخ متطوّرة استهدفت مجمل الأراضي الأوكرانية ومرافق الطاقة والخدمات فيها.

وكان أوّل الواصلين إلى بروكسل ممثّلو مجموعة الاتصال (حلف شمال الأطلسي - أوكرانيا)، والذين التقوا لمناقشة التطورات في ضوء التصعيد الأحدث في المواجهة الروسية - الأوكرانية، وإعداد موجز لوزراء الخارجية والدفاع الذين توافدوا بعدهم إلى العاصمة البلجيكية لحضور تجمّع غير رسمي للتشاور، كان من المفترض عقده في العاصمة المجرية بودابست، الشهر الماضي، قبل أن تقرّر عدة عواصم مقاطعته حينئذٍ، كتعبير عن سخطها من زيارة الرئيس المجري، فيكتور أوربان، لكل من روسيا والصين والولايات المتحدة (التقى المرشح الجمهوري دونالد ترامب)، والتي استهدفت تحقيق اختراق دبلوماسي بين موسكو وكييف، فيما تراس بلاده دورة الاتحاد الأوروبي لستة أشهر. ويُعتقد أيضاً أن اجتماعاً لوزراء مالية منطقة اليورو كان مخطّطاً عقده في بودابست، الشهر المقبل، سيُلغى بسبب إحباط المجر المستمرّ لمحاولات الاتحاد الأوروبي فرض مزيد من العقوبات على روسيا، وتعظيم الدعم المالي لنظام كييف.

ويشارك وزير الخارجية الأوكراني، دميترو كوليبا، في تجمّع بروكسل، والذي تشمل الموضوعات المدرجة على جدول أعماله، الدعم العسكري لأوكرانيا، ودعم قطاع الطاقة فيها، والعقوبات ضدّ روسيا، ومسألة ضمّ كييف إلى عضوية الاتحاد. أيضاً، شاركت كبيرة منسّقي الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية وإعادة الإعمار في غزة، سيغريد كاغ، في نقاش حول الوضع في الشرق الأوسط، والدور الذي يمكن الاتحاد الأوروبي لعبه في إدارة التوترات المتزايدة في الإقليم، بما في ذلك الإجراءات الملموسة للتوصّل إلى اتفاق في شأن وقف إطلاق النار، وإطلاق سراح الأسرى الإسرائيليين، وتحسين الوضع الإنساني في قطاع غزة. وتدفع بعض الدول الأعضاء تجاه إعادة إطلاق عمل مجلس الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل، والذي عُقد سابقاً لتوفير إطار للتنسيق الدائم مع تل أبيب.

وخلال تناولهم لوجبة الغداء، أجرى الوزراء مشاورات غير رسمية مع وزير الخارجية التركي، حاقان فيدان، حول العلاقات بين بروكسل وأنقرة، بعد جفاء تسبّب في تجميد المحادثات في شأن طلب عضوية تركيا في التكتّل. لحوالى خمس سنوات، قبيما يُعتقد بأن النقاش تطرّق إلى الوضع المعقّد في جزيرة قبرص. وعُلم أيضاً أن الوزراء ناقشوا خطواتهم القادمة في شأن فنزويلا، بعد محاولات المعارضة المدعومة من الغرب هناك، التشكيك في نتيجة الانتخابات الرئاسية التي جرت في تموز الماضي، وقرار «محكمة العدل العليا» الفنزويلية تثبيت فوز الرئيس نيكولاس مادورو لولاية ثالثة تستمرّ ست سنوات. وكان الاتحاد الأوروبي دعا إلى التحقّق من سجلّات التصويت الرسمية، لكنه لم يصل إلى حد الاعتراف بمرشح المعارضة، إدموندو غونزاليس، كفائز.

وسيُعقد اليوم اجتماع غير رسمي لوزراء الدفاع في الاتحاد، يقدّم خلاله ممثلون عن وزارة الدفاع الأوكرانية معلومات محدّثة عن الوضع على الجبهة، على أن يناقش المشاركون، بحضور وكيل الأمين العام للأمم المتحدة جان بيير لاكروا، والأمين العام المساعد لحلف «الناتو» أنجوس لابسلي، المساعدات العسكرية الغربية، وبعثة تدريب الاتحاد الأوروبي للقوات الأوكرانية، والتقدّم المحرز في استخدام عائدات الأصول الروسية المجمّدة لدى البنوك الأوروبية لتمويل المساعدات العسكرية لكييف، وكذلك مسائل الأمن والدفاع المشترك، والأخطار المترتّبة على ما سمّوه «الوضع في الشرق الأوسط»، «ولا سيما التصعيد الخطير بين إسرائيل وحزب الله، والتحديات في البحر الأحمر ومنطقة الخليج».

وكان كبير الدبلوماسيين في الاتحاد الأوروبي، جوزيف بوريل، استبق الاجتماعات بالدعوة، مرة

> **يناقش الأوروبيون الدعم العسكري لأوكرانيا، ودعم قطاع الطاقة فيها، والعقوبات ضدّ روسيا، ومسألة ضمّ كييف إلى عضوية الاتحاد**

أخرى، إلى رفع القيود المفروضة على استخدام الأسلحة الغربية لضرب الأهداف العسكرية في عمق الأراضي الروسية، الأمر الذي جعله وزير الخارجية الأوكراني أولوية قصوى لبلاده في خلال الاجتماع، فقال: «أريدهم أن يعودوا - أي الوزراء الأوروبيون - إلى عواصمهم للحصول على الدعم لرفع القيود المفروضة على الضربات البعيدة المدى على جميع الأهداف العسكرية في روسيا». ومع أن القرار في ذلك يقع بشكل أساسي على عاتق الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، إلا أن الوزير كوليبا يطمح إلى توريط شركاء أوروبيين مهمّين مثل فرنسا وألمانيا، إذ قال: «الاتحاد الأوروبي ركيزة أساسية مهمّة في التحالف الداعم لأوكرانيا، ويمكنه، ويجب عليه أن يلعب دوراً في إقناع الولايات المتحدة باتخاذ هذا القرار».

وبالفعل، فإن وزير الدفاع الأوكراني، رستم أوميروف، وكبير مستشاري الرئيس فولوديمير زيلينسكي، أندريه يرماك، موجودان في واشنطن الأسبوع الحالي، لرفع نداء بهذا الخصوص إلى إدارة الرئيس جو بايدن، ولتقديم قائمة بالأهداف البعيدة المدى في روسيا، والتي يمكن ضربها إذا رفعت واشنطن قيودها.

وغير بعيد من بروكسل، كان الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، يستقبل رئيس الوزراء البريطاني، كير ستارمر، في قصر الإليزيه في باريس، قبل أن يطير إلى صربيا في زيارة تستغرق يومين يلتقي خلالها نظيره، الكسندر فوتشيتش، الذي يواجه تململاً شعبياً واسعاً بعدما وقّع اتفاقاً لتعدين الكوبالت - المهم في صناعة بطاريات السيارات والدرونات - لمصلحة شركاء أوروبيين، ما عدّه كثيرون هناك تخلّياً عن العلاقات التاريخية الوثيقة مع روسيا والصين. ومع أن ستارمر - الذي جاء إلى باريس من برلين حيث التقى المستشار الألماني أولاف شولتس - حمل أجندة معلنة «لإعادة ضبط» العلاقات مع الاتحاد الأوروبي وتجاوز مرحلة «بريكست»، بهدف تعزيز العلاقات في الاقتصاد والمبادلات التعليمية والثقافية، إلا أن مطّلعين على النقاشات في العاصمتَين قالوا إن قضايا الدفاع كانت أساسية، وخصوصاً في ما يتعلّق بتوحيد المواقف حول رفع الحظر على استخدام الأسلحة الأوروبية المرسلة إلى الجيش الأوكراني ضدّ أهداف في العمق الروسي.

وليس سراً أن ثمة خلافاً فرنسياً - ألمانياً لا يزال مستمراً في هذا الخصوص، إذ يضغط جزء عريض من الشارع الألماني لمنع تورّط بلاده في الحرب ضدّ روسيا، ما يمنع الاتحاد الأوروبي من اتخاذ موقف موحّد، فيما اتهمت فرنسا قراراً في ذلك الاتجاه، شريطة توافق الجميع، وتحديداً الولايات المتحدة، عليه. وتناور لندن، من جهتها، لتكثيف الضغط على واشنطن، كي تمنح الأخيرة مباركتها لاستخدام صواريخ بالستية متطوّرة ضد روسيا سريعاً، وقبل احتمال انتقال البيت الأبيض بعد انتخابات تشرين الثاني المقبل من عهدة الديمقراطيين إلى الجمهوريين، الأقل تحمّساً لتوسيع نطاق الحرب.

تقرير

مصر تدفع بعسكرها إلى الصومال
«ضرب من تحت الحزام»... لإثيوبيا

القاهرة - **الأخبار**

في خطوة كانت متوقّعة منذ بداية العام، وصلت طلائع وفد عسكري مصري إلى الصومال، من أجل تعاون عسكري هو الأول من نوعه، سيكون من شأنه تعزيز الحضور المصري في منطقة القرن الأفريقي من جهة، وتصعيد التوتر بين الصومال وجارتها إثيوبيا من جهة أخرى. وتوصف الخطوة المصرية المتمثّلة في إرسال معدات عسكرية وعسكريين إلى الصومال منتصف الأسبوع الجاري، بأنها «أقل من حرب وأكبر من تهديد دبلوماسي»، على رغم أن الجيش المصري التزم الصمت إزاءها خلافاً للمعتاد عند إعلان إيفاد أي قوات عسكرية مصرية في مهام إلى خارج البلاد، فيما صدرت كل معلوماتها المعلنة من الجانب الصومالي. ومن المقرّر أن تشارك مصر في بعثة الدعم التابعة لـ«الاتحاد الأفريقي» في الصومال، والتي ستحلّ محل البعثة الانتقالية الحالية بحلول كانون الثاني/ يناير 2025، فيما أكّد السفير الصومالي لدى مصر بدء وصول المعدات العسكرية إلى العاصمة مقديشو، لتكون القاهرة أول دولة تنشر قوات دعم للجيش الصومالي.

ويأتي التواجد المصري في الصومال بالتزامن مع التوترات المصرية - الإثيوبية على خلفية الإجراءات المنفردة التي اتخذتها أديس أبابا في ملف سد النهضة خلال السنوات الماضية، فيما اتهمت إثيوبيا الحكومة الصومالية، في بيان لخارجيتها، بالاستعانة بـ«جهات خارجية» من أجل «زعزعة» استقرار المنطقة ومحاولة «تأجيج التوتر». ورغم التأكيدات المصرية غير المباشرة عبر عدد من الشخصيات المحسوبة على النظام إعلامياً، على أن إرسال القوات المصرية يأتي في إطار «حفظ السلام» داخل الصومال «قد يشهد تنسيقاً مع دول أخرى ستكون قواتها موجودة أيضاً»، لافتة إلى أن الدور المصري «قد يكون الأكبر سواء على مستوى الأعداد أو العتاد، بناءً على التنسيق الجاري مع الحكومة الصومالية، وعلى اتفاقات روعيت فيها مصالح الشركاء الخليجيين وتحديداً الإماراتيين في المنطقة».

وفيما تتولى تركيا الوساطة بين الصومال وإثيوبيا على المستوى السياسي، يجري تنسيق أيضاً بين القاهرة وأنقرة في هذا الملف، وسط تأكيدات مصرية على أن القاهرة إلا أن ما تعمل عليه القاهرة فعلياً هو إعادة ترتيب الأوضاع في منطقة القرن الأفريقي، بما يصب في مصلحتها.

وبحسب ما تفيد به مصادر مصرية، في حديثها إلى «الأخبار»، فإن القاهرة «لن تسمح بوجود اعتراف إقليمي بأرض الصومال كدولة، لما يشكله ذلك من تهديد

> **اتهمت إثيوبيا، الحكومة الصومالية، بالاستعانة بـ«جهات خارجية» من أجل «زعزعة» استقرار المنطقة**

للمصالح المصرية بشكل مباشر، وفي الوقت نفسه، تعمل على تعزيز قدرات الجيش الصومالي لضمان بقاء مقديشو داعمة للمواقف المصرية». وتضيف المصادر أن التواجد العسكري المصري هناك «ليس موجّهاً ضد أحد، ولن يكون طرفاً في أي صراع، وإنما هو لحفظ السلام وتعزيز قدرات الجيش الصومالي في مواجهة الإرهاب». وفي السياق، يرى مصدر عسكري مصري، في حديث إلى «الأخبار»، أن «أساس التواجد في الصومال يعكس رغبة القاهرة في تجنّب انهيار الدولة الصومالية وتفكّكها، لما يشكله ذلك من خطورة على الملاحة في البحر الأحمر، بالإضافة إلى الإضرار المباشر بمصالح مصر في منطقة القرن الأفريقي»، لافتاً إلى أن «هناك قنوات تواصل مكثفة جرت استعادتها في الشهور الماضية من أجل عودة الدور المصري في منطقة القرن الأفريقي لمواجهة الطموحات الإثيوبية».

وبحسب المصدر، فإن التواجد العسكري المصري في الصومال «جاء مع استشعار القاهرة مخاطر تواجد قوات من دول أخرى لها مصالح في المنطقة، كانت ستتوجّه إليها الحكومة الصومالية من أجل دعمها، وبالتالي لم يستغرق القرار وقتاً طويلاً خصوصاً مع المكاسب السياسية المتوقّعة من الخطوة».

وكان الرئيس الصومالي، حسن شيخ محمود، قد زار مصر منتصف الشهر الجاري، للمرة الثانية خلال العام الحالي، للقاء نظيره المصري، عبد الفتاح السيسي، وسط تفعيل الدولتين اتفاقية دفاعية مشتركة جرى توقيعها خلال زيارته مطلع العام، بعد وقت قصير من إعلان الاتفاقية بين إقليم «أرض الصومال» وإثيوبيا، والتي اعتبرتها مصر «انتهاكاً» للقوانين الدولية. كما استقبلت مصر عسكريين صوماليين، خلال الفترة الماضية، من أجل تدريبهم بشكل مكثّف ضمن برنامج دعم للجيش الصومالي، يحظى بدعم من القيادة العسكرية في مصر، علماً أن بعض المعدات النوعية التي سترسل للمشاركة في عمليات تأمين الجيش الصومالي ودعمه، ستكون كافية لتأمين أماكن تواجد القوات المصرية.

لن تبادر إلى الانخراط في حرب في الصومال، ولكن هدفها دعم الجيش الصومالي في «مواجهة الإرهاب».

زار الرئيس الصومالي، حسن شايخ محمود، مصر منتصف الشهر الجاري (أ ف ب)

تونس

إعادة مرشحين إلى السباق: القضاء الإداري يخلط أوراق الرئاسيات

تونس - **الأخبار**

أعاد القضاء الإداري اثنين من المرشحين لانتخابات الرئاسية، هما: عبد اللطيف المكي والمنذر الزنايدي، إلى قائمة المترشحين المقبولين لخوض السباق الرئاسي المقرر في 6 تشرين الأول، بقبول الطعون المقدّمة من قبلهما، بعدما كانت «الهيئة العليا المستقلة للانتخابات» قد أقصتهما عن المشاركة، على رغم عراقة عائلتيهما السياسيتين وثقلهما الانتخابي. ومع عودة المكي، وهو رئيس «حزب العمل والإنجاز» إلى القائمة، يصبح للإسلاميين مرشح في الرئاسيات، نظراً إلى أنه شغل مناصب قيادية في صفوف «حركة النهضة» منذ تأسيسها وكان مؤسس جناحها الطلابي في شبابه، ثم واحداً من سجنائها لدى النظام لمدة عقد من الزمن، كما تحمّل مسؤوليات في هياكلها القيادية بعد عام 2011، وقلّدته «النهضة» منصب وزارة الصحة في ثلاث من الحكومات التي شكلتها منذ حتى عام 2020. ولكن العلاقات ساءت بين المكي ورئيس الحركة، راشد الغنوشي، في عام 2021، لتتعاظم الأزمة على إثر تصريح الأول برفقة مجموعة من القيادات في الحزب، عرفت بمجموعة المئة، بهدف الخلاف إلى العلن، واتهامها الغنوشي بالحيلولة دون عقد المؤتمر الحادي عشر للحركة، وتمكين أصهاره وحاشيته من صلاحيات خيالية في الحزب والبلاد. وعلى إثر إجراءات 25 تموز 2021، والتي حلّ بموجبها الرئيس قيس سعيد البرلمان وجمّد العمل الحزبي، عمل المكي ورفاقه على إقناع الغنوشي بضرورة الاعتذار إلى الشعب وتحمّل المسؤولية عن جانب من الأزمة السياسية وإجراء إصلاحات عميقة في الحزب، لكنه جوبه بالرفض، ما أدى إلى انشقاقه لاحقاً من «النهضة» وتأسيسه «العمل والإنجاز».

وفي ظلّ إعلان «النهضة»، في إطار «جبهة الخلاص الوطني»، عدم مشاركتها في هذه الانتخابات، وتعليلها ذلك بغياب أدنى شروط النزاهة والشفافية، وعدم حشم خياراتها بشأن توجيه قواعدها الانتخابية نحو مرشح بعينه، تتصاعد حظوظ المكي في الحصول على جزء من أصوات العائلة الإسلامية. وفي السياق، يرى محللون أن «النهضة» لن تحرج نفسها بالدعوة الصريحة إلى التصويت للمكي في الانتخابات، ولا سيما أن هذا يجعلها ضمنياً تقرّ بـ«نزاهتها»، ولكنها قد توجّه، في الوقت نفسه، قواعدها بشكل غير مباشر إلى مساندته أو دعم المرشح الذي ستكشف استطلاعات الرأي عن حظوظه الوافرة لمنافسة سعيد.

أما الزنايدي، الذي قضت المحكمة أيضاً بصحة ترشحه، فهو الوزير السابق في حكومات ما قبل عام 2011، والذي ارتبط اسمه بنظام زين العابدين بن علي. وعقب إطاحة الأخير، استقرّ في باريس، وظل يطلّ قبيل كل موعد انتخابي، ليقدّم نفسه مرشحاً «بديلاً» سعيد إلى تونس «رخاء» زمن بن علي، مع تغييب الوجوه القاتمة لذلك الزمن. لكنه كان يصطدم في كل مرة بأقطاب سياسية سليلة لنظام بن علي استطاعت السطو على ميراث «التجمع الديموقراطي». وهذه المرة، تبدو الساحة خالية بعد اختفاء جلّ الأحزاب التابعة لـ«التجمع»، ما يتيح فرصة أكبر للزنايدي للفوز بأصوات العائلة «التجمعية» أو «الدستورية» كما تسمي نفسها، وخصوصاً في ظلّ رفض ترشح رئيسة «الحزب الدستوري الحر»، عبير موسي، المعتقلة منذ أكثر من سنة، والتي لم تقبل المحكمة الإدارية بدورها الطعن المقدم من قبل حملتها الانتخابية.

> **انطلاق المرشحون في تقديم بياناتهم الانتخابية قبل ميعادها الرسمي، فيما ينتظر الزنايدي والمكي كلمة الهيئة الاخيرة**

وفي أعقاب صدور قرار القضاء الإداري، قال عضو «الهيئة المستقلة للانتخابات»، والناطق باسمها محمد التليلي المنصري، في تصريحات إعلامية، إن مجلس الهيئة سيجتمع حال تبليغه رسمياً بمضمون الأحكام، للاطلاع عليها ودراستها، ومن ثم «ترتيب الآثار القانونية الناجمة عنها»، معتبراً أن «تطبيقها (مرتهن) بشروط ستبحثها الهيئة. وهكذا، بدا تعليق الأخيرة غامضاً وغير قاطع، وخصوصاً إذا ما تمّت مقارنته بتصريحات المنصري نفسه، الذي ترأس الهيئة في انتخابات عام 2019، وكان يشدد خلال تلك الفترة على ضرورة احترام قرارات القضاء الإداري واعتبارها ضمانة لنزاهة الانتخابات وللديموقراطية، وتم آنذاك التقيد بجميع أحكام المحكمة الإدارية من دون تردد أو شروط. وفي هذا الوقت، يترقب الشارع التونسي قبول طعون مترشحين آخرين، فيما يرى مراقبون أنه لا مدعاة للتفاؤل بذلك، نظراً إلى أن الحيل القانونية وحتى التعسفية جميعها متوافرة لمنع أي سيناريو يهدّد العهدة الثانية للرئيس، وخصوصاً أن القانون لا ينص على أيّ عواقب لتجاهل قرارات المحكمة الإدارية أو تطبيقها جزئياً.

وفيما ينتظر الزنايدي والمكي كلمة الهيئة الأخيرة، انطلق المرشحون في تقديم بياناتهم الانتخابية قبل ميعادها الرسمي. وكان لأمين «حركة الشعب» القومية، زهير المغزاوي، نصيب وافر من اهتمام الرأي العام بعدما أعلن، خلال ندوة صحافية، ما يشبه «التبرؤ» من منظومة سعيد، الذي طالما لقي دعم المغزاوي، إذ قال إنه حان الوقت لإيقاف ما سمّاه العبث والاستبداد والقمع، معتبراً أن البلاد «مرّت من منظومة سيئة إلى أخرى أكثر سوءاً»، داعياً إلى التصويت له حتى يتمكن من إلغاء إجراءات سعيد «الاستبدادية». وبالتزامن، خرج المرشح عياشي الزمال، بدوره، ليعلّق رئاسته لحزبه «عازمون»، معلناً أنه مرشح جامع لكل التونسيين ولا يمثل عائلة سياسية بعينها. أما الرئيس فتتواصل زياراته للجهات الداخلية والمناطق الفقيرة، حيث يصافح العامة ويحدّثهم عن «المؤامرات» التي تحاك ضدّهم حتى يتعمّق فقرهم، واعداً إياهم بالعمل على تحسين أوضاعهم.

تقرير

نجوم الانتقالات في ميزان الذهب
زيدان «الأثقل» في التاريخ

يسعى نجوم كرة القدم دائماً إلى الذهب ولا شيء سواه. بينما تبحث إدارات الأندية عن مناجم المواهب والمال لجلبها إليها، من هنا نشأ رابطٌ قوي بين المعدن الغالي واللعبة الشعبية الأولى في العالم. ما جعل وضع اللاعبين الأغلى في التاريخ في ميزان الذهب والمال أمراً منطقياً. فما هي أكبر الصفقات إذا تمّ تحويل مبالغها إلى سعر الذهب في يوم حدوثها؟

شربل كريم

الارتباط بين الذهب والرياضة عميق ورمزي جداً، إذ مثلاً تُعدّ جائزة الكرة الذهبية، الجائزة الفردية الأكثر شهرة، والتي تُمنح سنوياً لأفضل لاعب على مستوى العالم، لكن التقارير مع الذهب لا يتوقف عند هذا الحد على اعتبار أن الجوائز الكبرى الأخرى تُربط بهذا المعدن الغالي، على غرار الحذاء الذهبي لأفضل الهدافين، والقفاز الذهبي لأفضل حراس المرمى.

ببساطة هناك رابط قوي بين هذا المعدن الثمين واللعبة الجميلة، يلعب دوراً كبيراً في دفع كل ممارسي هذه الرياضة نحو الأفضل، تماماً كما لعب الذهب تاريخياً دوراً حاسماً في دعم العملات، وهي شهادة تدلّ على قيمته وأهميته الدائمة، التي تُرجمت أيضاً إلى ميداليات لأفضل الرياضيين حول العالم. وكما أسلفنا، في كرة القدم لا يوجد ما يضاهي هذه الرمزية بحيث تم تسمية

سعر نيمار بأونصات الفضة هو الأعلى وثاني أغلى الأسعار بالذهب

عدد من الجوائز الفردية باسم الذهب، ما يؤكد ارتباطه الخالد بالعظمة، ومع مرور الأيام تواليا ووصول سعر الذهب إلى مستويات جديدة، لحظ تقرير خاص لـ «سبورتينغ بيديا» حصلت «الأخبار» على نسخة منه الانتقالات القياسية في تاريخ اللعبة عبر قياسها بالذهب والفضة لا بالدولار الأميركي أو اليورو، فكيف جاءت النتائج والأرقام؟

نيمار ليس الأغلى!

من المعلوم أنّ ذروة صفقات كرة القدم تجلّت بانتقال نيمار من برشلونة الإسباني إلى باريس سان جيرمان الفرنسي في صيف عام 2017 مقابل 222 مليون يورو (263 مليون دولار)، وهو أغلى انتقال في التاريخ، ولكن عند تحويل هذه القيمة إلى الذهب وفقاً لسعر اليوم الذي تمّت فيه لا يكون البرازيلي هو الأغلى!

واستناداً إلى سعر الذهب في يوم الانتقال، فإن انتقال النجم الفرنسي زين الدين زيدان مقابل 65,6 مليون دولار من يوفنتوس الإيطالي إلى ريال مدريد الإسباني في عام 2001 يظهر باعتباره الوزن الثقيل الحقيقي. ففي عام 2001، تُرجمت هذه الرسوم إلى مبلغ مذهل قدره 241,374 أونصة من الذهب، متجاوزةً بكثير الـ 207,415 أونصات التي تساوي سعر نيمار، وذلك رغم أن رسوم انتقال البرازيلي كانت أعلى بثلاث مرات تقريباً من حيث القيمة الاسمية.

وتكشف الرحلة إلى هذا التقييم البديل عن المزيد من المفاجآت، إذ إن سبعة من أفضل صفقات الانتقالات - عند تحويلها إلى ذهب - تقدّر قيمتها باكثر من 100 ألف أونصة. وتمتد هذه الصفقات من عام 1998 إلى عام 2017، وترسم صورة واضحة لكيفية تطوّر سوق الانتقالات. ومع ذلك، فإن بعض أكبر الانتقالات في التاريخ الحديث، مثل عودة الفرنسي بول بوغبا إلى مانشستر يونايتد الإنكليزي في عام 2016 وانتقال الويلزي غاريث بايل إلى ريال مدريد في عام 2013، فشلت بشكل مفاجئ في الوصول إلى علامة الـ 100 ألف أونصة، إذ رغم أرقامها الكبيرة، إلا أنها أقل من ذلك عند النظر إليها عبر العدسة الذهبية.

للفضة حكاية أخرى

لكن الفضة، التي غالباً ما تكون قريبة الذهب لناحية الأكثر تقلباً، تحكي قصة مختلفة. هنا يستعيد نيمار لقبه باعتباره اللاعب الأكثر قيمة، فعندما يتم تحويل انتقاله إلى الفضة، يتجاوز انتقال زيدان بنحو 400 ألف أونصة. ومع ذلك، فإن ما بلغت الانتباه هو أن أربعة انتقالات فقط في تاريخ كرة القدم تجاوزت عتبة العشرة ملايين أونصة عندما يتمّ تقييمها بالفضة، وهو ما يؤكد الطبيعة المتقلّبة لهذا المعدن.

ويضيف المنظور التاريخي طبقة أخرى من الغموض، فإذا أخذنا على سبيل المثال انتقال الألماني هلموت هالر إلى يوفنتوس عام 1968 أي في الوقت الذي كان فيه سعر الذهب 39,31 دولاراً فقط للأونصة، فقد تمّ تقييم هذا الانتقال الذي بلغت قيمته 1,417,208 مليون دولار بما يعادل 38,169 أونصة من الذهب.

وبالانتقال إلى عام 1979 عندما حطم انتقال الإسكتلندي آندي غراي مقابل من أستون فيلا إلى ولفرهامبتون الأرقام القياسية السابقة بعدما وصلت قيمة الصفقة إلى 4 ملايين دولار، فإن ارتفاع سعر الذهب بشكل كبير، وبلوغه 300 دولار للأونصة الواحدة، حدّد «السعر الذهبي» لهذا الانتقال بـ 13466 أونصة أي 37% فقط من قيمة هالر في الذهب قبل عقدٍ من الزمان.

باختصار تعكس هذه الدراسة الكلام الشهير الذي صدر يوماً عن «جاي بي مورغان» وفيه دلالات كبيرة على أهمية المعادن الثمينة: «الذهب مال، وكل شيء آخر ائتمان». أما كارل ماركس فكان أكثر عمقاً بقوله: «رغم أن الذهب والفضة ليسا مالاً بطبيعتهما، فإن المال بطبيعته ذهب وفضة».

باختصار إن تحويل هذه الانتقالات الكروية إلى أونصات من المعادن النفيسة يقدّم لنا نظرة فريدة إلى القيمة الحقيقية وراء هذه الأرقام، ويدفعنا إلى إعادة التفكير في الكيفية التي ننظر بها إلى التأثير الاقتصادي لهذه الصفقات القياسية.

أغلى 10 انتقالات في التاريخ بأونصات الذهب

تشامبيونز ليغ

القرعة تعيد مشهد نهائي البطولة

اصطدم ريال مدريد الإسباني، حامل اللقب، بوصيفه بوروسيا دورتموند الألماني، وليفربول الإنكليزي وميلان الإيطالي، في المرحلة الأولى من النسخة الجديدة لدوري أبطال أوروبا لكرة القدم، إلى جانب خمسة منافسين آخرين من مستويات أدنى، وذلك خلال حفل سحب القرعة أمس الخميس في موناكو.

وسيواجه ريال المصنّف في المستوى الأوّل، أيضاً كلاً من أندية: أتالانتا الإيطالي، سالزبورغ النمسوي، ليل الفرنسي، شتوتغارت الألماني وبريست الفرنسي. وتضم النسخة الجديدة من دوري الأبطال 36 نادياً، حيث سيلعب كل فريق ثماني مباريات، ولكن سيتمّ وضع جميع الفرق في دوري واحد بدلاً من تقسيمها إلى مجموعات، كما جرت العادة. وتوزّع الأندية إلى أربعة مستويات، يحتوي كل منها على تسعة فرق. كل فريق يلعب مع فريقين من كل مستوى، إذ سيلعب على أرضه أربع مباريات ومثلها خارجها.

وتتأهل إلى دور الـ 16 أفضل ثمانية فرق في الترتيب النهائي، فيما تخوض الأندية من المركز التاسع إلى الرابع والعشرين جولة فاصلة، على أن تُكمل ثمانية منها عقد الأندية التي تأهّلت مباشرة.

أما الأندية من المركز الـ 25 إلى الـ 36 الأخير فسينتهي مشوارها في دوري الأبطال من دون المشاركة في أي مسابقة أوروبية أخرى هذا الموسم.

وتقام المرحلة الأولى من النسخة الجديدة للمسابقة القارية بين 17 أيلول 2024 و29 كانون الثاني 2025.

وأوقعت القرعة مانشستر سيتي بطل الدوري الإنكليزي في المواسم الأربعة الماضية والمتوّج بلقب المسابقة العام ما قبل الماضي، من المستوى الأوّل أيضاً، مع كل من: إنتر الإيطالي، باريس سان جرمان الفرنسي، كلوب بروج البلجيكي، يوفنتوس الإيطالي، فينورد الهولندي، سبورتنغ البرتغالي، سبارتا براغ التشيكي وسلوفان براتيسلافا السلوفاكي.

بدوره، يلعب إنتر بطل الدوري الإيطالي مع ليفربول وباير ليفركوزن الألمانيين، ومانشستر سيتي وأرسنال الإنكليزيين، والنجم الأحمر الصربي، ويونغ بويز السويسري، موناكو الفرنسي وسبارتا براغ.

ويواجه بايرن ميونيخ بطل المسابقة ست مرات مع سان جرمان، برشلونة، بنفيكا، شاختار دانييتسك الأوكراني، جنك البلجيكي، فينورد، سلوفان براتيسلافا وأستون فيلا الإنكليزي.

أما ليفربول من المستوى الأوّل أيضاً، فسيلعب مع ليفربول، إنتر، يوفنتوس، أتلتيكو مدريد الإسباني، سبورتنغ، ستليك الاسكتلندي، أستون فيلا وشتورم غراتس النمسوي.

ويلعب سان جرمان مع سيتي، بايرن، أتلتيكو، أرسنال، آيندهوفن الهولندي، سالزبورغ، جيرونا الإسباني وشتوتغارت.

كما يواجه ليفربول كل من ريال مدريد، لايبزيغ، ليفركوزن، ميلان الإيطالي، ليل الفرنسي، آيندهوفن، بولونيا وجيرونا.

من جانبه، يلعب دورتموند مع برشلونة، ريال مدريد، شاختار، كلوب بروج، ستليك، جنك، شتورم غراتس وبولونيا الإيطالي.

أخيراً، يلعب برشلونة مع بايرن، دورتموند، أتالانتا، بنفيكا، يونغ بويز، النجم الأحمر، بريست وموناكو.

(أ ف ب)

أخبار رياضية

حساب مبابي مُخترق

تعرّض حساب النجم الفرنسي كيليان مبابي مهاجم ريال مدريد الإسباني على منصة «إكس» (تويتر سابقاً) للاختراق فجر أمس الخميس ونشر تغريدات حول فلسطين وعن الأرجنتيني ليونيل ميسي، حُذفت لاحقاً.

وقرابة الساعة الثالثة فجراً، نُشر حساب مهاجم باريس سان جرمان السابق الذي يتابعه 14,4 مليون مستخدم، رسالة «فلسطين حرة» متبوعة بعدة أعلام فلسطينية، وفقاً لما أشارت وحدة التحقيق الرقمي التابعة لوكالة فرانس برس.

وسخرت المنشورات الأخرى، التي تم حفظها من قبل العديد من مستخدمي الإنترنت، من ميسي نجم إنتر ميامي الأميركي مقابل الإشادة بالبرتغالي كريستيانو رونالدو نجم النصر السعودي، كما سخرت من أندية عدة أبرزها

مانشستر يونايتد الإنكليزي. وتتعارض هذه المنشورات بشكل واضح مع آراء وتعليقات مبابي الوافد الجديد إلى العاصمة الإسبانية مدريد. ولم يرغب المقربون من مهاجم منتخب فرنسا في اتصال من فرانس برس، بالتعليق على الحادث.

«ملك الثلاثيات» يجدّد عاماً واحداً

مدّد «ملك» الرميات الثلاثية ستيفن كوري نجم غولدن ستايت ووريرز عقده لمدة عام واحد، ما سيبقيه مع فريقه في دوري كرة السلة الأميركي للمحترفين «أن بي إيه» حتى نهاية موسم 2026-2027.

وفقاً لما أفادت الخميس شبكة «إي أس بي أن». وتبقّى من عقد كوري (36 عاماً) المتوّج مع المنتخب الأميركي بذهبية أولمبياد باريس في أول مشاركة له في الألعاب، عامان في الصفقة التي مدتها أربع سنوات ووقّعها في عام 2021.

إعلانات رسمية

تبليغ مجهول محل الإقامة

محكمة النبطية الشرعية الجعفرية

ورقة دعوة صادرة عن محكمة النبطية الشرعية الجعفرية، مُوجهة إلى آن البزابت موري مجهول محل الإقامة.

في الدعوى المُقامة عليك من علي طالب مسلماني بمادة إثبات طلاق أساس 2024/650، تعين موعد الجلسة فيها يوم الإثنين في 2024/9/30 فيقتضي حُضورك أو إرسال من ينوب عنك إلى قلم المحكمة لاستلام نسخة عن استحضار الدعوى وإلا اعتُبرت مُبلغاً حسب الأصول، وجرت بحقك المُعاملات القانونية وكل تبليغ لك على لوحة الإعلانات في المحكمة حتى تبليغ الحُكم القطعي يكون صحيحاً.

رئيس قلم محكمة النبطية الشرعية الجعفرية

هشام فحص

إعلان

صادر عن دائرة تنفيذ النبطية

برئاسة القاضي إكرام جابر

إلى المُنفذ عليه: عبدالله نعمه من زوطر الشرقية ومجهول محل الإقامة، وعملاً بأحكام المادة 409 أ.م.م. تُنبئك هذه الدائرة بأن لديها بالمُعاملة التنفيذية رقم 2024/214 والمُتكونة بين المُنفذين رولا حمود بوكالة المُحامي علي أيوب ويحي برجاوي بوكالة المُحامي أحمد معتوق وبينك ورفيقتك باسمة جابر إنذاراً تنفيذياً بموضوع الحُكم الصادر عن القاضي المُنفرد المدني في النبطية الناظر في قضايا الدعاوى العقارية قرار 2018/69 تاريخ 2018/5/28، والمُتضمن إعلان سقوط المحاكمة لتركها بلا مُلاحقة مُدة سنتين وشطب إشارتها عن الصحيفة العينية للعقار رقم 1014/ ميفدون وتضمين المُدعي الرسوم والنفقات القانونية.

وعليه تدعوك هذه الدائرة للحُضور إليها شخصياً أو بواسطة وكيل قانوني لاستلام الإنذار ومُرفقاته تحت طائلة مُتابعة التنفيذ بحقك أصولاً بانقضاء 20 يوماً تلي النشر مُضافاً إليها مُهلة الإنذار.

مأمور التنفيذ

فاطمة سلهب

إعلان

من أمانة السجل العقاري في بيروت

طلب خالد محمد الفليطي بصفته وكيل عن دانيال البير نجيم سند تمليك بدل عن ضائع باسم دانيال البير نجيم بالقسم 8 من العقار رقم 4244 منطقة الأشرفيه العقارية.

للمعترض مُراجعة الأمانة خلال 15 يوم

أمين السجل العقاري في بيروت

جويس عقل

إعلان

من أمانة السجل العقاري في المتن

طلب جورج طانيوس ابو عسلي وكيل طانيوس الياس اغناطيوس مالك 300 سهم في العقار 899 ديك المحدي سند ملكية بدل عن ضائع بحصة المالك 300 سهم.

للمُعترض المُراجعة خلال 15 يوم

أمين السجل العقاري

مايكل حدشيتي

إعلان

صادر عن محكمة الأمور المُستعجلة في صور بالدعوى رقم 2018/326 ورود 2018/8/14 والمفصولة بالحُكم رقم 91/ تاريخ 2019/11/21 والقاضي بإلزام المُدعى عليه محمد حسن ياسين بإعادة الحال في القسم 16 بلوك /ب/ من العقار 327/ حنّاويه إلى ما كان عليه أي بإقفال الباب المُطل على المساحة المُضافة إلى محل نبيل سعد في بلوك 8 من العقار 327 حنّاويه وإعادته إلى نافذة كما كان الوضع سابقاً وذلك خلال شهر من تبلغه تحت طائلة دفع غرامة إكراهية قدرها مائة الف ل.ل. عن كل يوم تأخير وتضمين المُدعى عليه السيد محمد حسن ياسين النفقات.

صور في 2024/8/22

رئيس القلم

رسمي السليم

إعلان قضائي

بتاريخ 2024/8/21 قرر قاضي الأمور المُستعجلة في بعلبك إبلاغ المطلوب إدخالهم علي حسين خليل عباس وعلي محمد سليم خزعل وخالد محمد سليم خزعل نشراً ولصقاً، خُلاصة استحضار الدعوى رقم 2022/100 المُقدمة من المُدعين فرانسيس فرناند مارك بارتيليمي ورفاقه الذين حلّ محلهم المُدعي سعدون علي زعيتر وكيله المُحامي محمد الدبس والرامي إلى إلزام المطلوب إدخالهم وآخرين بإزالة تعديهم على العقار 735/ بعلبك من خلال هدم الأبنية المُعتدية وفقاً لتقرير الخبير محمد قيس وإعادة الحال إلى ما كانت عليه تحت طائلة غرامة إكراهية من خمسمئة دولار أميركي لكل واحد منهم عن كل يوم تأخير ولغاية الهدم وإزالة التعدي.

لذلك يُطلب منكم أو ممن ينوب عنكم قانوناً الحُضور إلى هذه المحكمة واستلام أوراق الدعوى والجواب عليها ضمن مُهلة خمسة عشر يوماً عدا مُهلة المسافة البالغة ستون يوماً من تاريخ النشر واتخاذ مقام مُختار ضمن نطاق المحكمة وإلا فكُل تبليغ لاحق لكم بواسطة رئيس القلم ولصقاً على باب ردهتها يُعتبر صحيحاً باستثناء الحُكم النهائي.

رئيس القلم

محمد سيف الدين

وفيات

تنعى المُنظمة العربية لمُكافحة الفساد، رئيساً ومجلس أمناء، رئيسها المُؤسس دولة الرئيس الدكتور سليم الحص الذي غادرنا بعد رحلة قضاها في عمل مُتواصل في ترسيخ مفاهيم العدل وحُكم القانون والشفافية والنزاهة وأصول المُساءلة والمُحاسبة.

تتقدم المُنظمة العربية لمُكافحة الفساد من عائلة الفقيد الكبير ومن عُموم اللبنانيين والعرب ومن مُجتمع الإنسان الحُر بأصدق التعازي برحيل دولة

الرئيس الدكتور سليم الحص

إنا لله وإنا إليه راجعون

زوجة الفقيد: جاكلين عفيف صفير

أولاده: الدكتور ريشار رزق

المهندس إدغار رزق، زوجته ديانا بوزور وولداهما: اليكس وترايسي

جيرار رزق، زوجته جيسيكا براق وولدهما: سامي

أشقاؤه: عائلة المرحوم إميل رزق

عائلة المرحوم صرّوف رزق

رجا رزق وعائلته (في المهجر)

خليل رزق وعائلته

شقيقتاه: أولاد المرحومة سامية أرملة المرحوم عبدالله وهبه وعائلاتهم

سهام رزق

وأنسباؤهم ينعون فقيدهم المرحوم

سامي الياس رزق

يُحتفل بالصلاة لراحة نفسه عند الساعة الثانية من بعد ظهر اليوم الجمعة 30 الجاري في كنيسة مار يوحنا الذهبي الفم، مطرانية الروم الملكيين الكاثوليك – مُقابل جامعة مار يوسف (الطبية – المتحف).

تُقبل التعازي يوم السبت 31 الجاري في صالون المطرانية ابتداءً من الساعة الحادية عشرة قبل الظهر حتى الساعة السادسة مساءً.

إعلام تبليغ

الموضوع: تبليغ كتاب تأمين سجلات ومُستندات

تدعو وزارة المالية – مُديرية المالية العامة – مُديرية الواردات (مالية لبنان الجنوبي/دائرة التدقيق) المُكلف الوارد اسمه في الجدول أدناه المجهول مركز العمل ومحل الإقامة حالياً للحُضور شخصياً أو من ينوب عنه قانوناً خلال مُهلة 15 يوماً من تاريخ 2024/8/30 إلى مركز الدائرة الكائن في مُحافظة لبنان الجنوبي /صيدا/ السراي الحُكومي/ مبنى مالية لبنان الجنوبي /دائرة التدقيق/ الطابق الثاني لتبلغ تأمين السجلات والمُستندات.

وفي حال عدم الحُضور يُعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بتاريخ 2024/9/30 عملاً بأحكام المادة 28 من القانون رقم 44 تاريخ 2008/11/11 وتعديلاته (قانون الإجراءات الضريبية).

اسم المُكلف	رقم المُكلف
السيد علي محمد عمار	1510149

للمُراجعة:

العنوان: صيدا السراي الحُكومي مبنى مالية لبنان الجنوبي الطابق الثاني.

الهاتف: 07/720012 -07/720014 – 07/754086

رئيس دائرة التدقيق الميداني

في مالية لبنان الجنوبي

محمد عبدالله

تكليف 204

إعلام تبليغ

الموضوع: تبليغ إعلام بتعديل التصريح

تدعو وزارة المالية – مُديرية المالية العامة – مُديرية الواردات (مالية لبنان الجنوبي/دائرة التدقيق) المُكلفين الوارد أسماؤهم في الجدول أدناه المجهول مركز العمل ومحل الإقامة حالياً للحُضور شخصياً أو من ينوب عنهم قانوناً خلال مُهلة 30 يوماً من تاريخ 2024/8/30 إلى مركز الدائرة الكائن في مُحافظة لبنان الجنوبي /صيدا/ السراي الحُكومي/ مبنى مالية لبنان الجنوبي /دائرة التدقيق/ الطابق الثاني لتبلغ إعلام بتعديل التصريح.

وفي حال عدم الحُضور يُعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بتاريخ 2024/9/30 عملاً بأحكام المادة 28 من القانون رقم 44 تاريخ 2008/11/11 وتعديلاته (قانون الإجراءات الضريبية).

اسم المُكلف	رقم المُكلف
مشهور مسعود ماضي	1623738
فهد حسين ماضي	1372080

تبدأ مُهلة الاعتراض على الضريبة المُحددة بشهرين اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ التبليغ أي 2024/10/1 وتنتهي 2024/12/1 للمُراجعة:

العنوان: صيدا السراي الحُكومي مبنى مالية لبنان الجنوبي الطابق الثاني.

الهاتف: 07/720012 -07/720014 – 07/754086

رئيس دائرة التدقيق الميداني

في مالية لبنان الجنوبي

محمد عبدالله

تكليف 204

إعلام تبليغ

الموضوع: تبليغ كتاب تأمين سجلات ومُستندات

تدعو وزارة المالية – مُديرية المالية العامة – مُديرية الواردات (مالية لبنان الجنوبي/دائرة التدقيق) المُكلف الوارد اسمه في الجدول أدناه المجهول مركز العمل ومحل الإقامة حالياً للحُضور شخصياً أو من ينوب عنه قانوناً خلال مُهلة ثلاثين يوماً من تاريخ 2024/8/30 إلى مركز الدائرة الكائن في مُحافظة لبنان الجنوبي /صيدا/ السراي الحُكومي/ مبنى مالية لبنان الجنوبي /دائرة التدقيق/ الطابق الثاني لتبلغ المُقترحات الأولية لتعديل التصريح.

وفي حال عدم الحُضور يُعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بتاريخ 2024/9/29 عملاً بأحكام المادة 28 من القانون رقم 44 تاريخ 2008/11/11 وتعديلاته (قانون الإجراءات الضريبية).

اسم المُكلف	رقم المُكلف
شركة فينوس ش.م.م.	2720552
شركة سليمان الزراعية ش.م.م.	626889

تبدأ مُهلة إبداء الملاحظات على النتيجة الأولية للتدقيق المُحددة بثلاثين يوماً اعتباراً من يوم التالي لتاريخ التبليغ أي في 2022/9/30 وتنتهي في 2022/10/29 ضمناً.

للمُراجعة:

العنوان: صيدا السراي الحُكومي مبنى مالية لبنان الجنوبي الطابق الثاني.

الهاتف: 07/720012 -07/720014 – 07/754086

رئيس دائرة التدقيق الميداني

في مالية لبنان الجنوبي

محمد عبدالله

تكليف 204

إعلام تبليغ

الموضوع: تبليغ إعلام بتعديل التصريح

تدعو وزارة المالية – مُديرية المالية العامة – مُديرية الواردات (مالية لبنان الجنوبي/دائرة التدقيق) المُكلفين الوارد أسماؤهم في الجدول أدناه المجهول مركز العمل ومحل الإقامة حالياً للحُضور شخصياً أو من ينوب عنهم قانوناً خلال مُهلة ثلاثين يوماً من تاريخ 2024/8/30 إلى مركز الدائرة الكائن في مُحافظة لبنان الجنوبي /صيدا/ السراي الحُكومي/ مبنى مالية لبنان الجنوبي /دائرة التدقيق/ الطابق الثاني لتبلغ إعلام بتعديل التصريح.

وفي حال عدم الحُضور يُعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بتاريخ 2024/9/29 عملاً بأحكام المادة 28 من القانون رقم 44 تاريخ 2008/11/11 وتعديلاته (قانون الإجراءات الضريبية).

اسم المُكلف	رقم المُكلف
محمد كمال عساف	692007
محمد كمال عساف	3951402

تبدأ مُهلة الاعتراض على الضريبة المُحددة بشهرين اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ التبليغ أي في 2024/9/30 وتنتهي في 2024/11/30 ضمناً.

للمُراجعة:

العنوان: صيدا السراي الحُكومي مبنى مالية لبنان الجنوبي الطابق الثاني.

الهاتف: 07/720012 -07/720014 – 07/754086

رئيس دائرة التدقيق الميداني

في مالية لبنان الجنوبي

محمد عبدالله

تكليف 204

إعلام تبليغ

الموضوع: تبليغ النتيجة الأولية للتدقيق

فنون تشكيلية

يوميّات مدينيّة مفعمة بالقلق

ريم الجندي في عزلتها

ريما النخل

فترة انقطاع مرّت بها الفنانة التشكيلية ريم الجندي بين معرضها السابق «وقت» عام 2021 ومعرضها الجديد «ملمس الماء» الذي يُختتم غداً في غاليري «أجيال». مع ذلك، لم يتبدّل شيء في الحافز الذاتيّ إقداماً على بياض اللوحة: دائماً ما رسمت الجندي كأنّها تدوّن لحظات (ولقطات) من حياتها، مع تطوّر يخضع لاختمار العمر والتجربة الفنية. حين رسمت الوقت وانقضاءه، تخلّت عن انفعالات ماضية لترويض الذات على مزيد من الهدوء والسكينة والصبر والانتظار. كما افترقت عن المراحل الأولى من مسيرتها التي طبعها الفن الأيقونيّ والزخرفيّ الذي تلقّنته أكاديمياً بين جامعتي «الكسليك» و«اللبنانية-الأميركية». وكانت لوحاتها تنبض منذ البدايات بالألوان، إلى حين أدركت أنّ المراوحة في الزخرفة اللونية لم تعد تلبّي حاجتها التعبيريّة، فأقحمت ذاتها (جسدها) في اللوحة بتأثير من الحرب التي عاشتها كسائر جيلها الذي اختبر الخوف والرعب والانتظار الطويل في الملاجئ، ومن بعدها سنوات كورونا والحَجْر القاسي والزمن المنقضي ثقيلاً وانتظار اللاشيء.

لوحاتها مشبعة دوماً بالتفاصيل والخلفيات الملوّنة، بين تجريد وواقعية. اللوحة متنفّسها الوحيد في مختلف المراحل الصعبة والقاسية، بما فيها مرحلة المرض الشخصي. إنّه تجاوز الألم والضيق باللوحة واللون اللذين يغطّيان سواد الواقع. اللوحة مهربُ ريم الجندي، صاحبة العين المليئة ببهجة اللون والتكوين، لحجب الم الداخل.

العالم الزاهي الألوان يغلّف أسراراً في لوحة ريم الجندي، فثمّة ملمح قلق خلف الزهو وما وراء التزيين. ترسم كلّ شيء بلا تردّد أو تحريم ذاتيّ. ترسم العري والرغبة والفحولة والخوف والضعف واليأس والرتابة، بالأكريليك على القماش غالباً. عالمها الفريد يتأرجح بين المنمنمات الزخرفية (في خلفية اللوحة) وفن البوب، مع تبديل في الموتيفات بين معرض وآخر. لا تابه لما يحصل في الواقع بقدر ما تهتمّ بداخلها. أيقونتها هي الذات العارية في اللوحة. إنها أيقونة حديثة، ذاتية بامتياز. هي «أيقنة» الذات، إذا صحّ التعبير، في مدينة تفرض عزلات متتالية على قاطنيها.

> بيروت صنعتها والهمتها واختبرت فيها معاني الحرية رغم انتمائها إلى جيل الحرب الأهلية

ولمعرفة المزيد عن المنابع التشكيلية لريم الجندي، يستوقفنا كلامها عن فقدان الشعور بالأمان في المدينة، فـ«النجاة الوحيدة في بيروت هي اللجوء إلى القوقعة». ثمة علاقة وثيقة بين تجربتها التشكيلية وحياتها الشخصية في المدينة التي لا تملك سواها حبّاً قدرياً، فقد اختبرت فيها معاني الحرية رغم انتمائها إلى جيل الحرب الأهلية التي حفرت في حياتها وفنّها وانفجر عنفها في لوحاتها. بيروت صنعتها والهمتها، انطلاقاً من رأس بيروت مكان السهر والفن ونسج العلاقات. أمّا انفجار المرفأ، ونحن في ذكراه الرابعة، فهو بالنسبة إلى ريم الجندي مجزرة تاريخية خارج قدرتها على الاستيعاب والتعبير عنه باللوحة.

لا تميل الجندي إلى وضع أشخاص لوحاتها في مكان واقعي، بل أمام خلفية تجريدية تحمل معنى المكان من دون أن تكون مكاناً. تعتمد بذلك التضادّ (الكونتراست) بين الشخصية المركزية والخلفية المستلهمة من الفن الزخرفي الإسلامي أو الأيقونة المسيحية. الخلفية متمّمة لشخص اللوحة أو تشكل جزءاً من حضوره. ترسم نفسها، كما ترسم أثر المدينة عليها. لوحتها مدينية، إذ ترتبط بيوميّاتها فيها. إنّه إحساس مدينيّ بامتياز في لوحة الجندي. لعلّ الواقعية السحرية التي تميّز أدب أميركا اللاتينية ملهمة للوحتها أيضاً، وكذلك الفوتوغرافيا والسينما، إذ ترسم «لقطات» وتعتمد «زوايا» تصوير، واسعة أو علوية. قبل الرسم، كان لديها الشغف بالسينما. تبثّ أسراراً في لوحاتها هي برسم التفكيك والتنقيب عن معنى مخفيّ باعتناء و«ملعنة».

معرض ريم الحاليّ «ملمس الماء» لا يناى عن نهج وضع الذات وحالاتها النفسية في اللوحة، وإن لجأت إلى أحواض سباحة تظهر فيها وحيدة غالباً، على أهبة نزول إلى الماء أو خروج منه، أو واقفة في مسبح فارغ من الماء، أو جالسة (من زاوية خلفية) على كرسي عند حافة المسبح، أو بلباس السباحة جلوساً على أرضيّة مزخرفة بالأزهار، أو عائمة (بلقطة علوية كأنّها سينمائية) على ظهرها... والاستثناء الواحد خارج ذاتها الوحيدة هو لوحة لثلاثة رجال وامرأة في جلسة لعب ورق بلقطة علوية (سينمائيّة مرة أخرى) كأنّها اختراق وحيد لعزلة واستئثار بالمكان ترغب فيهما. وثمة لوحات متمّمة لتيمة المعرض («امرأة»، «ريم»، «في المسبح») على نسيج مختلط من خيطان مصيص مع بقايا قماش اللوحة بواسطة الغراء للحصول على قماشة (texture) جديدة، ثم رسمت عليها بالريشة ما يحاكي لوحات المعرض المتبقية تيماتيّاً، أي هي والمسبح والماء الأزرق والخلفيات التزيينية مفرحة الألوان والتكوينات.

مرّة إضافية تُضمر ريم الجندي في لوحاتها ألغازاً متصلة بالوحدة والعلاقة بالمكان، وتخفي قلقاً بالغه عالمها التشكيليّ المفتوح على التأويل والإسقاطات المتفاوتة. إنّه الغموض الفنّي الجميل الذي يتجاوز التكوين واللون إلى أسرار العزلة.

«ملمس الماء»: حتى الغد ـ «غاليري أجيال» (الحمرا). للاستعلام: 01/345213

«ملمس الماء» (أكريليك ووسائط مختلفة على كانفاس ــ 150 × 90 سنتم ـ 2023)

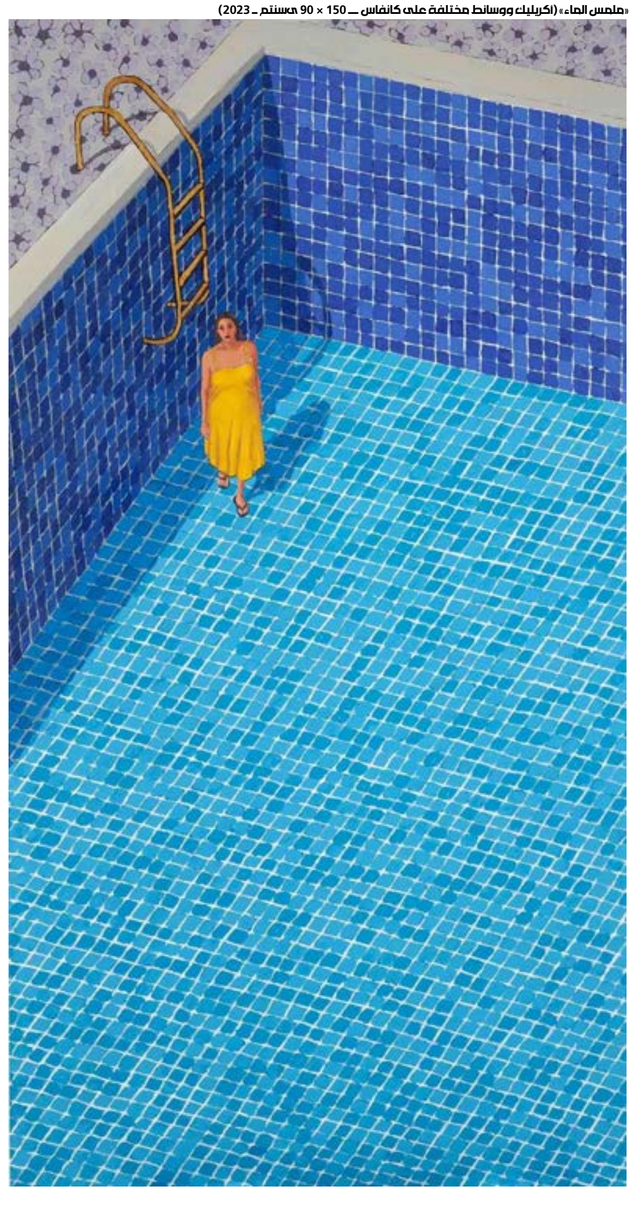

طوفان الأقصى

يد هوليوود ملطّخة بالدم الفلسطيني

رداً على توقيع أكثر من 150 ممثلاً وكاتباً ومنتجاً من قادة صنّاع الترفيه في هوليوود، على رسالة مفتوحة وجهتها «منظمة المجتمع الإبداعي من أجل السلام CCFP» الصهيونية تطلب فيها من «الأكاديمية الوطنية للفنون والعلوم التلفزيونية» (NATAS)، إلغاء ترشيح السلسلة الوثائقية التي أنجزتها الصحافية الفلسطينية بيسان عودة للحصول على «جائزة إيمي للأخبار والأفلام الوثائقية» (الأخبار 22 /8/ 2024)، وجّه حوالى 70 مخرجاً فلسطينياً، رسالة «شديدة اللهجة» تتهم هوليوود بـ«تجريد الفلسطينيين من إنسانيتهم، عبر إنتاجاتها على مدى عقود». واعتبرت المجموعة أنّ ذلك شكّل عاملاً أساسيّاً في «تعزيز الدمار المستمرّ على غزّة». وتعتبر هذه الرسالة أوّل مبادرة تعاونية لصنّاع الأفلام الفلسطينيين في هوليوود، منذ بدء الإبادة التي يشنّها الاحتلال الصهيوني على قطاع غزّة منذ 7 تشرين الأوّل (أكتوبر). ومن بين الموقعين على الرسالة المخرجان الفلسطينيان المعروفان هاني أبو أسعد وإيليا سليمان، إلى جانب فرح نابلسي.

ووجّهت المجموعة تحيّة إلى مؤسسة NATAS التي أعلن رئيسها آدم شارب أنّه لن يتم التراجع عن ترشيح سلسلة عودة للجائزة، وثمّنت «وقوف المؤسسة في وجه الضغوط وإصرارها على حريّة التعبير عبر دعم ترشيح الشابّة عودة». ووصفت الحملة التي شنّت ضد ترشيح عودة بأنّها «محاولة قمعيّة لحرمان الفلسطينيين من الحق في استعادة روايتهم، ومشاركة تاريخهم». كما أكدت المجموعة أهمية ووجوب الوقوف في وجه «الدعاية العنصرية المعادية للفلسطينيين والعرب بشكل عام، التي لا تزال سائدة في وسائل الإعلام الترفيهية في الغرب». ودعت المجموعة في نهاية رسالتها، صنّاع السينما العالميين إلى «التحدّث علناً ضدّ الإبادة الجماعيّة والعنصرية، والقيام بكلّ ما هو ممكن إنسانياً، بهدف وقف وإنهاء الرعب الفظيع الممارس على الفلسطينيين، ومعاداة شركات الإنتاج المتواطئة في مسألة تجريد الفلسطينيين من إنسانيتهم، أو تبرير الجرائم الإسرائيلية».

إسرائيل تشتري إعلانات غوغل... وتحاصر الأونروا

غادة حداد

تجد إسرائيل أساليب جديدة لشد الخناق على الفلسطينيين. تمنع عنهم التعليم والطعام والمسكن، وتحاصرهم في غزة والضفة، وحتى في الشتات. في منتصف كانون الثاني (يناير) الفائت، علّق عدد من الدول الغربية تمويل الأونروا، بعد اتهام 12 موظفاً في الأونروا بمشاركتهم في عملية «طوفان الأقصى»، وضغطت إسرائيل على الحكومات الغربية، لا سيما الولايات المتحدة الأميركية، بهدف وقف التمويل. وكانت الأونروا في الولايات المتحدة، قد جمعت تبرّعات كبيرة، بعدما شنّ الاحتلال حربه على قطاع غزة. ولمواجهة الأمر، اشترت إسرائيل إعلانات لـ «البحث عن الأونروا» و«الأونروا في الولايات المتحدة الأميركية»، محاولةً توجيه هذا الجمهور نحو موقع Govextra، الذي ينشر ارتباط الأونروا بحركة «حماس». منذ السابع من أكتوبر، يعمل الموقع على تصوير المنظمة كمموّلة لـ «الإرهاب». ويشير في خانة شرح الخلفيات، إلى أن القوات الإسرائيلية «استعادت (بعد السابع من أكتوبر)، ملايين الوثائق من المواد «المعادية» التي كشفت عن قضيتين مترابطتين: «أولاً، تورط موظفي الأونروا في مذبحة 7 أكتوبر. وثانياً، التسلل العميق والمنهجي من قبل تلك المنظمات الإرهابية، وخاصة «حماس»، إلى صفوف الأونروا».

وبحسب تحقيق لموقع Wired، أنه بين أيار (مايو) وتموز (يوليو)، بحث المستخدمون عن أكثر من 300 مصطلح متعلق بالأونروا، وظهرت الإعلانات الإسرائيلية بنسبة 44 في المئة في الوقت الذي كانت فيه الإعلانات الإسرائيلية وإعلانات الأونروا الأميركية مؤهلة للظهور، ولكنها ظهرت بنسبة 34 في المئة من الحالات المؤهلة.

وتستفيد الأونروا من 1,5 مليار دولار سنوياً من الدعم المقدم من المانحين، ويعمل قرابة 30 ألف شخص مع المنظمة، لرعاية ملايين اللاجئين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة وخارجها.

حاول عدد من الناشطين في بداية العام، تقديم شكاوى لغوغل بشأن هذه الإعلانات، وكان ردّ الشركة بأنّ الإعلانات المعنيّة قد تمت إزالتها.

وفي أيار (مايو)، عادت إسرائيل لتروّج لفكرة «حيادية الأونروا مهددة»، و«إسرائيل تكشف عن مشكلات الأونروا»، و«إسرائيل تدعو إلى ممارسات إنسانية أكثر أماناً وشفافية». وانتشرت هذه الإعلانات في الولايات المتحدة والدول الأوروبية، رغم اعتراضات الأونروا عليها، خصوصاً أنّ هذه الإعلانات تتعارض مع سياسة غوغل التي تحظّر استخدام علامات تجارية لأشخاص آخرين «بطرق مشوشة أو مضللة». لكنّ غوغل رفضت شكوى الأونروا حول العلامة التجارية، على اعتبار أنها لم تحصل على علامة تجارية في الأردن، حيث تم تسجيل حسابها الإعلاني. قدرة الاحتلال على السيطرة على إعلانات غوغل، تضع المحرك البحثي في خدمة الدعاية الإسرائيلية، خصوصاً بعدما لعبت مواقع التواصل الاجتماعي، دوراً في فضح جرائم العدو والأكاذيب الإسرائيلية، أمام الرأي العام الغربي.

والخطورة بما يجري، هو قدرة إسرائيل على السيطرة على هذه المواقع، بفعل قدرتها المالية من جانب، وعلاقتها مع هذه المؤسسات من جهة أخرى، إذ نقل تحقيق موقع wired، عن عدد من الموظفين الحاليين والسابقين في غوغل، أن الحملة المناهضة للأونروا ليست سوى واحدة من سلسلة إعلانات نظمتها إسرائيل في الأشهر الأخيرة، وأثارت شكاوى داخل الشركة وخارجها.

وفي حال نجحت الخطوة الإسرائيلية في التجييش الممنهج ضد الأونروا، فقد يؤدي ذلك إلى تفكّك المنظمة، في وقت الإبادة مستمرة في غزة، فيما أعلن الاحتلال عن حملة عسكرية جديدة في الضفة، وتحديداً في جنين وطولكرم للقضاء على أي نواة لحركة مقاومة.

«باينانس» تستولي على أموال الفلسطينيين؟

اتُّهمت «باينانس»، إحدى أكبر منصات تداول العملات المشفرة في العالم، بتجميد أصول المستخدمين الفلسطينيين بناءً على طلب من قوات الاحتلال الإسرائيلي. وقد أثار هذا الأمر، الذي أعلن عنه في البداية الرئيس التنفيذي لمنصة تداول الـ«بتكوين» من نظير إلى نظير NoOnes، راي يوسف، قلقاً كبيراً عبر منصات التواصل الاجتماعي.

أرفق يوسف زعمه بأنّ «باينانس» قد استولت على «جميع الأموال من جميع الفلسطينيين» برسالة من «المكتب الوطني الإسرائيلي لمكافحة تمويل الإرهاب». وأشارت الرسالة، المكتوبة باللغة العبرية التي ترجمها يوسف، إلى مصادرة محافظ العملات المشفرة المرتبطة بشركة «دبي للصرافة» في قطاع غزة، وهي شركة صنّفتها إسرائيل منظمة إرهابية في عام 2022. ووفقاً للرسالة، يُزعم أن هذه العملات المشفرة قد حوّلت إلى محافظ، بما في ذلك واحدة مسجلة باسم مستلم لم يُذكر اسمه، ما ادى إلى مصادرتها. وذكرت الرسالة أن عملية المصادرة استندت إلى معلومات استخباراتية «تتماشى مع قانون مكافحة الإرهاب الإسرائيلي، الذي يسمح لوزير الدفاع بإصدار أوامر بمصادرة الممتلكات المرتبطة بأنشطة إرهابية». وقد رُفض الطعن في قرار المصادرة بدعوى عدم كفاية الأدلة التي تدحض الادعاءات.

ورداً على هذه الادعاءات، نفى الرئيس التنفيذي لـ «باينانس»، ريتشارد تنغ، بشدة، أن تكون منصة التداول قد جمّدت جميع الحسابات الفلسطينية. ووصف تنغ الاتهامات بأنها FUD (الخوف وعدم اليقين والشك)، موضحاً أن عدداً محدوداً فقط من الحسابات، وتحديداً تلك المرتبطة بالأنشطة غير المشروعة، قد تأثر. وصرح تنغ قائلاً: «بصفتنا بورصة عالمية للعملات الرقمية، فإننا نلتزم بتشريعات مكافحة غسيل الأموال المقبولة دولياً، تماماً مثل أي مؤسسة مالية أخرى».

وأثارت هذه القضية سخطاً عارماً على منصة إكس، بشأن دور بورصات العملات المشفرة في النزاعات العالمية وامتثالها للقوانين الدولية. علماً أنه منذ 2021، أفادت التقارير أنّ إسرائيل صادرت 190 حساباً على «باينانس» «مرتبطاً بالإرهاب»، وفقاً لتقرير نشرته «رويترز» في أيار (مايو) من العام الماضي. كان هذا قبل 7 أكتوبر 2023. وفي أعقاب العملية، طلبت إسرائيل تجميد المزيد من حسابات «باينانس» المرتبطة بـ«حماس»، وهي خطوة دعمتها العقوبات الأميركية ضد الكيانات التي تقدم خدمات مالية في غزة. ضُمنت العملات المشفرة ولا سيما «بتكوين»، وتكنولوجيا بلوكتشاين، برؤية مبنية على عدم الكشف عن هوية المستخدم واللامركزية في جوهرها. كانت جاذبية «بتكوين» والعملات المشفرة المماثلة تنبع من الوعد بإجراء معاملات مالية خالية من الرقابة الحكومية والأنظمة المصرفية التقليدية. مع ذلك، فقد جرى تحدي هذه الفكرة المثالية بظهور منصات تداول العملات الرقمية المركزية مثل «باينانس». ورغم أنّ هذه المنصات، تسهّل عملية التداول وتوسع نطاق اعتماد العملات الرقمية، فإنها غالباً ما تتطلب من المستخدمين التحقق من هوياتهم عبر عمليات «اعرف عميلك» (KYC). تتناقض هذه الممارسة الممتثلة في تسجيل هويات المستخدمين بشكل صارخ مع الروح الأصلية للعملات المشفرة، التي أكدت عدم الكشف عن الهوية المستعارة والخصوصية.

(الأخبار)

الأخبار
al-akhbar
الجمعة 30 آب 2024 العدد 5283

رسالة البندقية

مشهد من «بيتلجوس بيتلجوس» للمخرج تيم برتون

تيم بورتن... خيبة الخيبات!

البندقية ـ **شفيق طبارة**

بُسطت السجادة الحمراء، تحت شمس البندقية الحارة، وانطلقت أول من أمس الدورة الـ81 من المهرجان السينمائي الأقدم في العالم. هذه السنة، يمتلئ «مهرجان البندقية السينمائي» (حتى 7 أيلول/ سبتمبر) بالنجوم، عكس السنة الماضية التي شهدت الإضراب الذي طغى على صناعة السينما في هوليوود والعالم. حتى النجوم الذين لم يكن لديهم فيلم لتقديمه، حاضرون هذه السنة أمثال ريتشارد غير، حتى أوبيرا وينفري موجودة!

بدأ النهار الأول بدردشة صحافية قصيرة مع لجنة التحكيم التي ترأسها الممثلة الفرنسية إيزابيل أوبير. أثناء اللقاء، أعرب أعضاء اللجنة عن مخاوفهم بشأن راهن السينما الهشّ، إذ قالت أوبير: «من الصعب جداً صنع فيلم. الفيلم ليس مجرد جهد فردي. إنه حقاً شيء نقدمه للعالم. لذلك أنا قلقة بشأن ما إذا كان عالمنا سيظلّ يتواصل مع الناس. لهذا، فإنّ مهرجان البندقية ضروري».

بعدها، كان اللقاء مع الممثلة سيغورني ويفر، المرشحة لجوائز الأوسكار ثلاث مرات، وهذا العام ستحصل على «جائزة الأسد الذهبي» تكريماً لمسيرتها الفنية، لتصبح الممثلة الأميركية الثالثة التي تحصل على الجائزة، بعد جين فوندا وجيمي لي كورتيس. الحديث مع سيغوري اتخذ طابعاً نسوياً إلى حد ما. الممثلة التي أعلنت بشكل مباشر عن دعمها للمرشّحة الديموقراطية كامالا هاريس، سُئلت عن التأثير الذي أحدثته أدوارها وميلها إلى تجسيد شخصيات نسائية عنيدة وقوية، فأجابت: «عدد من النساء يشكرنني لأنني كنت مصدر إلهام لهنّ. أعتقد أن النساء في جميع أنحاء العالم، سيقفن دوماً في الخطوط الأمامية في حالات الطوارئ والأزمات، لكننا لم نُعامل كما ينبغي. يفاجئني عندما يقولون إنني ألعب دور النساء القويات، لأنني ألعب دور النساء فقط، والنساء قويات لا يستسلمن».

بعد هذين اللقاءين، دخلنا في الأفلام مع عرض «بيتلجوس بيتلجوس» للمخرج الأميركي تيم برتون. اجتمع الصحافيون بعد مشاهدة الفيلم في قاعة المؤتمرات حيث كان جميع الممثلين حاضرين على رأسهم برتون والممثلون مايكل كيتن وويليام دافو ووينونا رايدر ومونيكا بيلوتشي. «بيتلجوس بيتلجوس» هو الجزء الثاني من فيلم «بيتلجوس» الذي أخرجه برتون عام 1988. المخرج الذي اشتهر أواخر الثمانينيات وحتى أواخر التسعينيات، ابتعد قليلاً عن السينما التي يحبّ، قائلاً في المؤتمر: «في السنوات الماضية، شعرت بخيبة أمل تجاه صناعة السينما. لقد فقدت نفسي نوعاً ما. لم أكن أخطّط لصنع الجزء الثاني للحصول على المال. أردت صنعه لأسباب شخصية». من جهته، أشاد الممثل مايكل كيتن بالفيلم الأول والثاني وفكرة الفيلم نفسها.

لقد استغرق الأمر بعض الوقت حتى يحذو تيم بورتن حذو نجاحه التجاري الكبير القديم، وتقديم الجزء الثاني من فيلمه الشهير «بيتلجوس» (1988) بعد مرور 36 عاماً. لكنّ عودة تيم برتون إلى قوطيته من فترته السينمائية الأولى، وإظهارها في وقتنا هذا، محاولاً بناء جسر بين الجيل القديم والجديد، جاءت جوفاء. بالطبع، الوقت تغيّر، ومَن أحبّ الجزء الأول أصبح أكبر، ولا ندري كيف سيستقبل الفيلم الجديد الذي ينتقد في مشهد فاتر الإنترنت والمؤثرين، والبث المباشر على وسائل التواصل الاجتماعي، في مشهد جاء كأنه هبط من لا مكان، مجرد لحظة لا تقدم أيّ شيء للفيلم ولا للفكرة الأصلية.

إذاً، يستكمل الجزء الجديد قصة الجزء الأول. بعد مأساة عائلية غير متوقعة، تعود ثلاثة أجيال من عائلة ديتز إلى منزلهم في وينتر ريفر. لا تزال حياة ليديا (وينونا رايدر) التي تقدم اليوم برنامجاً تلفزيونياً عن الأشباح، ترى الشبح بيتلجوس (مايكل كيتن) وتحلم به. في البيت، تكتشف ابنتها أستريد (جينا أورتيغا)، نموذجاً غامضاً للمدينة في العلية، نعرفه جيداً من الفيلم الأول. مع فتح بوابة إلى عالم الأموات، وتفاقم المشكلات في العالَمين، فإن الأمر لا يعدو كونه مسألة وقت قبل أن ينطق شخص ما باسم بيتلجوس ثلاث مرات حتى يعود الشبح المشاغب القذر إلى إحداث الفوضى مرة أخرى، وخصوصاً عندما يعلم أن زوجته السابقة ديلوريس (مونيكا بيلوتشي) تلاحقه للانتقام، وأن المحقق وولف جاكسون (ويليام دافو) يلاحق الاثنين لإعادتهم إلى عالم الأموات. «بيتلجوس بيتلجوس» هو طفل صغير، عالق في الماضي، ولا يعرف كيف يكبر أو يطور فكره، ولا تزال ليديا تتمتّع بقصة الشعر نفسها رغم أنّها باتت في الخمسين من عمرها. من الواضح أن تيم برتون والممثل مايكل كيتن، استمتعا جداً في إعادة صياغة الفيلم الجديد وتصويره، لكننا لم نستمتع. «بيتلجوس بيتلجوس» هو لزوم ما لا يلزم بعد الجزء الأول، لأنه لم يتبقَّ سوى القليل من القصة لاكتشافها أو البناء عليها لتكملتها، وجاء الجزء الثاني ليؤكد ذلك. ورغم أنّ هذه الكوميديا الشبحية تظهر ومضات إبداع برتون الذي لا يزال يمزج بين الأنواع واللغات السينمائية والواقع والخيال والموت والحياة، ويدخل الرسوم المتحركة، إلا أن كل شيء بدا مفككاً وغير مكتمل. دائماً ما كان الإفراط في أفلام بورتن ينتج منه شيء سحري وممتع، ولكنّ هذا الإفراط في الفيلم يفسح المجال لشعور معين بالفراغ.

أوقفوا الإبادة... وحرّروا فلسطين

صحيح أنّ فلسطين لم تحضر بشكل مباشر في الدورة الـ 81 حتى الآن، اللهم باستثناء وثائقي سويدي يتيم («إسرائيل وفلسطين على التلفزيون السويدي 1958 – 1989») للمخرج غوران أولسون يوازي) بين الجلّاد والضحية، إلا أنّ المواقف التضامنية جاءت عبر مبادرات فردية على السجادة الحمراء. هكذا، ارتدى صنّاع فيلم Nonostante ضمن تظاهرة «آفاق» في المهرجان، قمصاناً تطالب بتحرير فلسطين. أما الممثلة الإيطالية لورا مورانتي، فقد حملت مروحة كُتب عليها «أوقفوا الإبادة في غزة».

على بالي

أسعد أبو خليك

ما فعله مروان حمادة قبل أكثر من أسبوع يستحقّ العقوبة القاسية بما فيها السجن لو قلّدنا دول الغرب. هناك يُعدّ كلام حمادة تخويفاً وتهويلاً وتهريباً وإلحاق أذى بالحالة النفسيّة للسكان. مروان حمادة لم يعد يحتلّ منصباً في الدولة، وهو متقاعد من العمل السياسي وأصبح بعيداً حتى من الرجل الذي أدخله العمل السياسي في الثمانينيات. في أميركا، تستعمل المحاكم عبارة «الصراخ بخطر، الحريق في مسرح مزدحم» للإشارة إلى خطورة الكلام الذي يمكن أن يتسبّب ليس فقط في ذعر، بل في حالة أذى جسدي لدى حدوث التدافع بين الناس بسبب الخوف. هذا الكلام يُصنَّف هنا بالمسموح حظره لأنه يمثّل «خطراً داهماً وحقيقياً». طلع حمادة على محطة تلفزيونيّة ونقل عن مصادر معنيّة بالمفاوضات بأنّ الحرب الكبرى وشيكة، وأنها ستندلع في ساعات أو أيام. ليس هناك من يعلم عن الحرب وإمكانيّة اندلاعها إلا ثلاثة مصادر: الحزب وإيران وإسرائيل. ليس حمادة على علاقة بأوّل مصدرَين، فمن أين له هذه المصادر المشاركة في المفاوضات؟ وبأيّ صفة يتحدّث المفاوضون مع مروان حمادة، بين كل النّاس، عن تفاصيل لا يعلم عنها إلا قلّة قليلة؟ هنا يدخل عامل الضيق الذي يصيب الساسة المتقاعدين والذين يبحثون عن دور وعن إثارة وعن الأضواء. وهل يجب جذب الأضواء إلى الأصوات المتفلّتة التي تفتقر إلى الحسّ بالمسؤوليّة الوطنيّة والأخلاقيّة؟ ماذا أراد حمادة أن يصيب عبر التصريح على محطةٍ (إم تي في) عُرفت بأنها كانت (مثل الإعلام السعودي) ناشطة في خدمة المجهود الحربي الإسرائيلي؟ الأنكى، أنّ حمادة عاد بعد ساعات ليُصحّح وينفي (بعدما تسبّب في حالة خوف كبيرة بين الناس، وفي كل لقاء شهدته في لبنان، كان ذمّ حمادة مشتركاً حتى بين أناس من مذاهب ومشارب مختلفة ومتناقضة). ليس هناك من إدراك بالحد الأدنى من المسؤوليّة أمام الناس؟ هل يعلو حب الظهور على راحة الناس وأمنهم؟ فرغت الشوارع في بيروت بسبب تصريحات حمادة وكنتُ أقول للناس: هو يعلم ماذا سيحدث بقدر ما أنا أعلم ماذا سيحدث على الجبهة الأوكرانيّة.

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

المدير الفني
صلاح الموسى

المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
تلفاكس: 01759500 01759597
ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01/ 666314 ـ 03 / 828381
الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com